جامعة البحرين

كلية الآداب — قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

المسائل النحويةُ في شرح الأُبي على صحيح مسلم

رسالة مقدمة؛ لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعـــداد

مرعي بن محمد القرني

الرقم الجامعي : ٢٠٠٩٤٦٩٧

إشراف

د. أسامة طه عبدالرزاق الرفاعي

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

جامعة البحرين

مملكة البحرين

مايو / ٢٠١٤ م

جامعة البحرين

كلية الآداب

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية



المسائل النحويةُ في شرحِ الأُبي على صحيح مسلم

رسالة مقدمة؛ لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد

مرعي بن محمد القرني

الرقم الجامعي : ٢٠٠٩٤٦٩٧

إشراف

د. أسامة طه عبدالرزاق الرفاعي

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

جامعة البحرين

مملكة البحرين

مايو / ٢٠١٤ م

ملخص البحث

الشريعةُ الإسلاميةُ بأحكامِها وأخلاقِها وعباداتِها مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا باللغةِ العربيةِ التي نزلتْ بها، وهي لغةُ القرآنِ الخالدة، فلا تنفكُ عنها هذه اللغة، ولا يُمكنُ أن تُفهمَ الشريعةُ إلا من خلالِ لغتِها الخالدة .

وكلامُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم هو المصدرُ الثاني من مصادرِ التشريع الإسلامي، ولذلك اعتنى علماءُ الدينِ عنايةً خاصة به فشرحوا كلامَه صلى الله عليه وسلم، وبيّنوا ما فيه من قضايا تشريعيةٍ وأخلاقيةٍ وعباديةٍ .

وفي هذا البحثِ تناولتْ كتابًا يشرحُ ألفاظَ الحديثِ النبوي لعالمٍ عاش في القرن الثامن الهجري وهو **الإمامُ الأُبّي** وكتابُه المسمى ب(**إكمال إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم**).

الإمامُ الأُبّي رحمه الله أحد هؤلاء العلماء الذين اعتنوا بشرحِ معاني الحديثِ النبوي الشريف، فشرحَ صحيحَ مسلمٍ أحدَ أهمِ الكتب الحديثية، واستند كثيرًا في شرح الحديثِ النبوي على اللغةِ العربيةِ وبيانِ معانيها وكشفِ مبهماتِها، وبيانِ ما اعتمد عليه الحديثُ الشريفُ من لغاتِ العربِ وأساليبِهم، وكذلك الارتباطُ الوثيقُ بين النحو العربي وحاجةِ العلماء له لتفسيرِ كلامِ النبي صلى الله عليه وسلم وشرحِه .

كما أن البحثَ أشارَ إلى قضيةٍ مهمةٍ جدًا وهي أنّ الحديثَ النبوي مصدرٌ مهمٌ من مصادرِ الاستشهادِ بقواعدِ اللغةِ العربيةِ ونحوِها، بشرطِ ثبوتِ النصِ النبوي، وعلى هذا الرأي سارَ عليه كثيرٌ من علماءِ اللغةِ العربيةِ كابن مالكٍ وابن هشام وغيرهما .

إن العنايةَ بالحديثِ الشريفِ في تقريرِ قواعدِ اللغةِ أمرٌ في غايةِ الأهميةِ لأّن صاحبَه صلى الله عليه وسلم أفصحُ من نطَق باللغةِ العربيةِ كما أخبرَ عن نفسِه عليه الصلاة والسلام .

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
اعتماد لجنة المناقشة	أ
ملخص البحث	ب
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
المقدمة	١
أهداف الدراسة	٤
سبب اختيار البحث	٤
مشكلات البحث	٥
منهج الدراسة	٥
الدراسات السابقة	٥
التمهيد	١٤
المبحث الأول: ترجمة الإمامين مسلم والأبي	١٤
المبحث الثاني: استشهادُ النحاةِ بالحديث وفيه مطلبان	٢٠
المطلب الأول: مواقف علماء اللغة والنحو من الاستشهاد بالحديث النبوي.	٢٠
المطلب الثاني: بعض الكتب التي عالجت القضايا النحوية والصرفية في شروح الحديث	٢٩
المبحث الثالث: عناية العلماء بالعلوم اللغوية في دراسة علو الشريعة	٣١
المبحث الرابع: أثر القواعد النحوية في فهم معنى الحديث النبوي	٣٤
المبحث الخامس : تحديد معنى مصطلح المسألة النحوية	٣٥
الفصل الأول : المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء	٣٧

المبحث الأول : في المرفوعاتِ ولغة أكلوني البراغيث	٣٧
المطلب الأول : المطابقةُ بين المبتدأ والخبرِ في العددِ	٣٧
المطلب الثاني :الإخبار عن الجثث بظروف الزمان	٤٢
المطلب الثالث : لغة أكلوني البراغيث	٤٤
المبحث الثاني : المنصوبات	٤٨
المطلب الأول :المصدر الجامد	٤٨
المطلب الثاني :استعمال المصدر (بَلْه)	٥١
المطلب الثالث :استعمال المصدر رويد	٥٣
المطلب الرابع :ما يجوز فيه الرفع والنصب من المصادر	٥٧
المطلب الخامس : المنصوب على المصدر مما لا فعل له	٥٩
المطلب السادس : المصادر المثناة قصد التكرير	٦٢
المطلب السابع :النداء بأي هنتاه	٦٧
المطلب الثامن : الاختصاص ب (أي)	٦٩
المطلب التاسع : حذف عامل المفعول به	٧١
المبحث الرابع : في المجرورات	٧٣
المطلب الأول : إضافة الموصوف إلى صفته	٧٣
المطلب الثاني : حذف المضاف	٧٨
المبحث الخامس : مسائل التوابع	٨١
المطلب الأول : الوصف بالمصدر وتأوله بمشتق	٨١
أولا : الوصف بالمصدر (زَوْر)	٨١
ثانيا : الوصف بالمصدر (كرم)	٨٤
المطلب الثاني : بدل النكرة من المعرفة	٨٧

المطلب الثالث :عطف الشبيه على الشبيه في المعنى	٨٩
المبحث السادس : مسائل أسماء الأفعال	٩٢
المطلب الأول :اسم الفعل (هاء) ولغات العرب فيه	٩٢
المطلب الثاني : (أف) وما فيها من اللغات	٩٦
المطلب الثالث :استعمال (عليكَ) اسمًا لفعل الأمر	١٠٠
المطلب الرابع :إغراء الغائب	١٠٢
المطلب الخامس : حذف معمول اسم الفعل	١١١
المبحث السابع : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة	١١٤
المبحث السابع : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة	١١٤
المطلب الأول :وضع المثنى موضع الجمع	١١٤
ثانيا: في الأسماء الستة	١١٦
المطلب الاول : إضافة (ذو) لغير أسماء الأجناس	١١٦
أولا : ما تضاف اليه (ذو)	١١٧
المطلب الثاني : تثنية (أب) على لغة النقص	١٢٨
المبحث الثامن : في العدد	١٣١
المطلب الأول :تذكير العدد المفرد مع معدوده المذكر المحذوف	١٣١
المطلب الثاني :استعمال العدد المفرد مع لفظ (ذود)	١٣٤
المطلب الثالث :صياغة العدد المركب على وزن الفاعل	١٣٨
المبحث التاسع : في الأسماء المتعلقة بالأفعال	١٤١
المطلب الأول :مسائل أفعل التفضيل	١٤١
أولا :إلحاق نون الوقاية بأفعل التفضيل	١٤١
ثانيا : صوغ أفعل التفضيل من البياض	١٤٦

ثالثا :اسم التفضيل المضاف إلى معرفة	١٤٩
المطلب الثاني:استعمال (أخير) و(أشر) اسمي تفضيل على أصلهما	١٥٣
الفصل الثاني : المسائل المتعلقة بالأفعال في شرح الأُبّي	١٥٧
المبحث الأول : في تعدى الفعل ولزومه	١٥٧
المبحث الثاني : في أفعال القلوب	١٦٠
المطلب الأول : في معنى زعم	١٦٠
المطلب الثاني : مجيء ظن بمعنى العلم	١٦٤
المبحث الثالث : في الأفعال الناقصة	١٦٧
المطلب الأول : معنى (كان) ووقوعها زائدة	١٦٧
المطلب الثاني :حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها منصوبا	١٦٩
الفصل الثالث : المسائل المتعلقة بالحروف في شرح الأبي	١٧٤
المبحث الأول : في حروف الجر	١٧٤
المطلب الأول :الاختلاف في دلالة (من) على انتهاء الغاية	١٧٤
المطلب الثاني :مجيء (من) لمعنى التبعيض	١٧٧
المطلب الثالث: تناوب حروف الجر في أداء المعاني بعضها عن بعض	١٧٩
المطلب الرابع :ورود الباء بمعنى (اللام) ولمعنى العوض	١٨٤
المطلب الخامس :ورود الباء بمعنى (في)	١٨٦
المطلب السادس :مجيء (اللام بمعنى (من)	١٨٧
المطلب السابع :مجيء (من) بمعنى الباء	١٨٨
المبحث الثاني : في حروف الشرط وقوع (إن) الشرطية بمعنى (إذا)	١٩١
المبحث الثالث: حروف العطف	١٩٤

المطلب الأول :وقوع (إلا) عاطفة بمنزلة الواو	١٩٤
المطلب الثاني :مجيء (أو) بمعنى (الواو)	١٩٦
المبحث الرابع : حروف النفي وقوع (إن) نفيا بمعنى (ما)	١٩٩
المبحث الخامس: حروف الاستثناء مجيء (إلا) حرفا للإيجاب	٢٠٢
المبحث السادس: حروف الصلة زيادة (من) الجارة	٢٠٤
الفصل الرابع : المسائل النحوية الخاصة	٢١٠
المبحث الأول : القسم بقوله (لاها الله إذا)	٢١٠
المبحث الثاني :حكاية الفعل (قيل وقال)	٢١٩
المبحث الثالث :استعمال الضمير (هن) مع جمع القلة	٢٢٢
الفصل الخامس :مذهب الأُبّي النحوي	٢٢٩
المبحث الأول :لمحة عامة عن منهج الأبي النحوي	٢٢٩
المبحث الثاني :موقف الأبي من أصول النحو	٢٤٠
المطلب الأول: السماع	٢٤٠
ثانياً: القياس	٢٥٠
المبحث الثالث :موقف الأبي من مسائل الخلاف	٢٥٥
المطلب الأول :منهجه في عرض المسائل الخلافية	٢٥٥
المطلب الثاني: موقفه من مسائل الخلاف	٢٥٧
المبحث الرابع : موقف الأبي من النحاة	٢٦٢
المطلب الأول :موقفه من النحو البصري	٢٦٢

المطلب الثاني : موقفه من الكوفيين	٢٦٢
المبحث الخامس :اجتهادات الأبي في الأحكام و التوجيهات النحوية	٢٦٧
الخاتمة ونتائج البحث	٢٧٣
فهرس المصادر والمراجع	٢٧٦
فهرس الآيات القرآنية	٢٩٧
فهرس الحديث	٢٩٩
فهرس الأعلام	٣٠٣
فهرس الأقوال وشواهد اللغة	٣٠٥
ABSTRACT	٣٠٧

الحمدُ لله وحدَه والصلاةُ والسلامُ على منْ لا نبي بعدِه ،،، أما بعدُ:

فإنَّ اللهَ تعالى جعلَ العربيةَ في أعلى المنازلِ، فأخذتْ بناصيةِ الشرفِ العظيم، وذلك بجعلِها لغةَ العقيدةَ السمحاءِ والشريعةِ العصماء .

وكان السلفُ الصالحُ يعرفون لهذه اللغةِ حقَها ؛ لما أودعَ اللهُ عزَّ وجلْ من أسرارٍ بيانيةٍ، فكانوا يكرهونَ الكلامَ بغيرِها إلا لحاجةٍ، حتى قالَ الإمامُ مالكِ : " منْ تكلَّمَ في مسجدِنا بغيرِ العربيةِ أُخرج منه " (١)؛ لأن اللهَ سُبحانهُ وتعالى أنزلَ كتابَه باللسانِ العربي، وبعثَ به نبيَه العربي صلى الله عليه وسلم، وجعلَ الأمةَ العربيةَ خيرَ الأممِ، فصارَ حفظُ شعارِهم – اللغة العربية – من تمامِ حفظِ الإسلامِ.

إنَّ الشريعةَ الإسلاميةَ بأحكامِها وأخلاقِها وعباداتها مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا باللغةِ العربيةِ التي نزلتْ بها، وهي لغةُ القرآنِ الخالدةِ، فلا تنْفكُ عنها هذه اللغةُ ولا يمكنْ أنْ تُفهمَ الشريعةُ إلا منْ خلالِ لغتِها الخالدةِ، يقولُ الإمامُ الرازيُ :" لما كانَ المرجعُ في معرفةِ شرعِنا إلى القرآنِ والأخبارِ، وهما واردان بلغةِ العربِ ونحوهم

---

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق ناصر العقل، دار العاصمة، الرياض، ص٢٠٧

وتصريفهم ؛ كان العلمُ بشرعِنا موقوفًا على العلمِ بهذه الأمورِ؛ لا يتم الواجب المطلقُ إلا بهِ، وكانَ مقدوراً للمكلفِ؛ فهو واجبٌ(١)".

ولهذه الأهميةِ التي نبهَ عليها العلماءُ السابقون جُعِلَت اللغةُ العربيةُ شرطًا من شروطِ المفسرِ، وشرطًا من شروطِ المجتهدِ في الفقهِ، فإنَّ تحديدَ الدلالةِ اللفظيةِ قدْ يتوقفُ عليها تقريرُ الحكمِ الشرعي؛ لأنّ الأسلوبَ العربي في لغةِ القرآنِ الكريمِ يتميزُ بالتصرفِ في فنونِ القولِ، والعربيةُ يكثرُ فيها المجازُ، ولا يُفهمُ المجازُ إلا بفهمِ دقائقِ اللغةِ، ومن ذلكَ على سبيلِ المثالِ ما ورد في حديثِ الرسولِ- صلى الله عليه وسلم-قوله : " أسرَعكُن لحاقًا بي أطولُكُنَّ يدًا "(٢)، قالَه لنسائِه فحسبنَه(مِنَ الطولِ) الذي هو ضدُّ (القصر)، فظنتْ سودةُ إحدى زوجاتِه أنَّها المرادةُ، فلما ماتتْ زينب -رضي الله عنها- قبلَها علِمنَ حينئذٍ أنَّ المُراد بَالطولِ هو الفضلُ والكرمُ، وكانتْ زينبُ أكثرهنَّ صدقةً، وهذا يوافقُ كلامَ العربِ فهمْ يقولون : « فلانٌ أطولُ يدًا » في حالةِ الكرمِ .

وحديثُ رسولِ اللهِ صلى الله عليهِ وسلمَ هو المصدرُ الثاني من مصادرِ التشريعِ الإسلامي، اعتنى به علماءُ الدينِ عنايةً خاصةً، فشرحوا كلامَه صلى الله عليه وسلم، وبينوا ما فيهِ من قضايا تشريعيةٍ وأخلاقيةٍ وعباديةٍ، وكان أبرزُ ما يعتمدُ عليهِ العلماء في تفسيرِهم لكلامِ رسولِ اللهِ، وسبر أغوارِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ بنحوِها وصرفِها

---

(١) انظر : المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر العلواني، الناشر جامعة الإمام، الرياض، عام ١٤٠٠ هـ، ج ١ / ٢٧٥

(٢) انظر : صحيح مسلم ترتيب فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، تاريخ الطبعة/ ٢٠١٠، حديث رقم(٢٤٥٢).

وباقي علومِها اللغوية، لا تنفكُ أبدًا عن توضيحِ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ عليه وسلم.

وإنّي أحمدُ اللهَ تعالى أنْ جعلني من طلابِ هذه اللغةِ الشريفةِ وعلومِها، ومنْ واجبي نحوَها أن أخدمَها، ولذا فإني أقدمُ هذا الموضوع بوصفِه متطلباً من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية وهو :

(المسائلُ النحويةُ في شرحِ الأُبيّ على صحيحِ مسلمٍ)

نبذة عن الرسالة :

إنَّ كتابَ (إكمال إكمال المعلم) للعلامة محمد بن خليفة بن خُلفة الوشتاني الأُبّي المالكي(ت ٨٢٧) والمشتهرُ عندَ المشتغلينَ بعلمِ الحديثِ الشريفِ ب (**شرح الأبي على صحيح مسلم**) نموذجٌ للمصنفاتِ التي خدمتْ الحديثَ الشريفَ شرحًا وتفسيرًا، مع العنايةِ فيه بالمسائلِ النحويةِ، التي وجدتُها جديرةً بالدراسةِ والتحليلِ، وإيضاحِ مسائلِها للإفادة منْها في بيانِ معاني الحديثِ الشريفِ من جهة، ولبيان عنايةِ الإمامِ الأُبي بالنحو ومنهجِه في شرحِه لصحيحِ مسلمٍ منْ جهةٍ أُخرى، وقد وجدتُ أنَّ هذه الدراسةَ جديرةٌ بأنْ تكونَ قوامَ رسالتي لنيلِ درجةِ الماجستيرِ.

أهداف الدراسة:

١ - إبرازُ منزلةِ الإمام الأُبيّ-رحمه الله- النحوية .

٢ - تكُمنُ أهميةُ الدراسةِ في إيضاحِ أثرِ النحو في الكشفِ عن معاني الحديثِ الشريفِ، واستنباطِ أحكامِه الشرعيةِ والفقهيةِ؛ إذْ النحو آلةٌ أساسيةٌ للكشفِ عن معانيه، والوقوفُ على أحكامِه، وإظهارُ أسرارِه . وقدْ تأتي الحديث النبوي عن كونِه مصدرًا أصيلًا من مصادرِ السماعِ الذي تُبنى عليهِ قواعدِ النحوِ؛ بسببِ بعضِ الآراءِ التي ترددُ في أوساطِ النحاةِ إزاءَ ثبوتِ روايةِ ألفاظِ الحديثِ النبوي إلى عصرِ النبوةِ.

٣- إبانة جهودِ الإمام الأُبيّ-رحمه الله- في الدراساتِ النحويةِ، مع الوقوفِ على مصادرِه ، وأثر المدارسِ النحويةِ في آرائِه المختارة .

سبب اختيار البحث :

١ – صلة كتاب الإمام الأُبيّ –رحمه الله- الذي هو موضوعُ الدراسةِ والبحث بالحديثِ الشريف.

٢ –تضَمّن الكتابُ مسائلَ نحويةٍ كثيرة، كانتْ ذاتَ أثرٍ كبيرٍ في تجليةِ المعنى للحديثِ النبوي، وتوجيه مقاصدِه على الوجه المراد منها .

مشكلات البحث :

ضمَّ كتابُ شرحِ الأُبي آراءً نحوية عالجها الإمامُ الأُبيُّ وعرضَ مشكلاتِها، معَ توجيهِها من ناحيةِ الإعرابِ، والبحث هنا يجيبُ عنْ عدةِ تساؤلاتٍ منْها :

١ – ما المسائلُ والتوجيهات النحوية التي ضمّها الكتابُ ؟ وما قيمتُها في الدرسِ النحوي ؟

٢ – ما منهجُ الإمام الأُبيّ-رحمه الله- في معالجةِ المسائل النحوية ؟

٣- ما أثرُ النحو في بيانِ المعاني والأحكام التي جاءتْ في الحديث ؟

منهج الدراسة :

وصفي تحليلي معتمد على الاستقراء والاستنباط والنقد .

الدراسات السابقة :

لم أقفْ على دراسةٍ تناولت المسائل النحوية في شرح الأبي على صحيح مسلم، ولكن لا بأسَ هنا من الإشارةِ إلى جملةٍ من الدراساتِ العلميةِ التي تناولتْ صحيحَ مسلمٍ أو أحدَ شروحه بشكلٍ عامٍ ورسائل قريبة من موضوع البحث المقدم جعلتها في صدر هذه الدراسات :

١ – المسائلُ النحويةُ في شرحِ صحيحِ مسلمٍ للإمامِ النووي، رسالةُ ماجستير في جامعة السلطان قابوس في عُمان، للباحثِ عبدالجليل بن محمد المرشدي .

٢ – المسائلُ النحويةُ في كتابِ المفهمِ لما أُشكل من تلخيص كتابِ مسلمٍ، لأبي العباسِ القرطبي (ت٦٥٦هـ) جمعًا ودراسةً وتقويمًا، رسالة ماجستير في جامعة الإمام للباحثِ : سيف الإسلام بن إبراهيم بن عثمان الشعلان (لم تُناقش بعد)

٣ – أساليبُ التشويقِ البلاغيةِ في الأحاديثِ النبويةِ من خلالِ الصحيحين، دراسة تطبيقية تحليلية، للباحث : عبد الحفيظ أحمد أديدميج رسالة ماجستير بالأردن .

٤ – الاستفهامُ في صحيحِ مسلمٍ (دراسة نحوية)، للباحث طالب غضيوي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية .

٥ – شرحُ النووي على صحيحِ مسلمٍ دراسة في المنهج والمصادر : دراسة مقدمة من الباحث : أحمد عطاء إبراهيم حسن، لنيل درجة الدكتوراه عام (١٩٩٦م) من جامعة صنعاء .

٦ – شرحُ صحيحِ مسلمٍ بين القاضي عياضٍ والإمامِ النوّوي دراسة موازنة، رسالة دكتوراة للباحث محمد هزبر المخلافي .

أما محتوى هذه الرسالة فقد جعلته على فصول ومباحث ويتضمن :

التمهيد : ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول : ترجمة الإمامين مُسلم والأُبّي-رحمهما الله تعالى- .

المبحث الثاني :استشهادُ النحاةِ بالحديث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مواقفُ علماءِ اللغةِ من الاستشهادِ بالحديثِ النبوي .

المطلب الثاني : بعضُ الكتبِ التي عالجت القضايا النحوية والصرفية في شروح الحديث.

المبحث الثالث :عنايةُ العلماء بالعلوم اللغوية في دراسة علوم الشريعة .

المبحث الرابع : أثر ُالقواعد النحوية في فهم معنى الحديث .

المبحث الخامس : تحديدُ معنى مصطلح المسألة النحوية .

الفصل الأول : المسائلُ النحوية المتعلقة بالأسماء في شرح الأُبي :

المبحث الأول : في المرفوعاتِ ولغة أكلوني البراغيث.

المبحث الثاني : في المنصوبات.

المبحث الثالث : في المجرورات .

المبحث الرابع : في مسائل التوابع.

المبحث الخامس : في مسائل أسماء الأفعال.

المبحث السادس : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة.

المبحث السابع : في باب العدد .

المبحث الثامن : في الأسماءِ المتعلقةِ بالأفعال .

الفصل الثاني : المسائل النحوية المتعلقة بالأفعال في شرح الأُبي :

المبحث الأول : في تعدى الفعلِ ولزومه.

المبحث الثاني : في أفعالِ القلوب.

المبحث الثالث : في الأفعالِ الناقصة.

الفصل الثالث : المسائلُ المتعلقةُ بالحروف في كتاب الأُبي :

المبحث الأول : في حروفِ الجر.

المبحث الثاني : في حروفِ الشرط.

المبحث الثالث : في حروفِ العطف.

المبحث الرابع : في حروفِ النفي.

المبحث الخامس: في حروفِ الاستثناء.

المبحث السادس: في حروفِ الصلة .

الفصل الرابع : المسائلُ النحوية الخاصة :

المبحث الأول : في القسمِ بقوله (لاها الله إذا).

المبحث الثاني : في حكايةِ الفعل (قيل وقال) .

المبحث الثالث : في استعمالِ الضمير (هن) مع جمع القلة.

الفصل الخامس : المذهبُ النحوي للإمام الأُبي .

المبحث الأول : لمحةٌ عامة عن منهج الأُبي النحوي.

المطلب الأول: الاحتجاجُ بالحديثِ النبوي في إثباتٍ القواعد النحوية .

المطلب الثاني : عرضُ الأوجه النَّحوية لألفاظٍ الحديثِ النبويّ .

المطلب الثالث : عرضُ التوجيهات النحويَّة لألفاظِ الحديث النبوي .

المطلب الرابع : توظيفُ اختلاف الروايات في تعزيزِ الوجه النحوي المختار .

المبحث الثاني : موقفه من أصولِ النحو .

المطلب الأول : السماع :

أولا :القرآنُ الكريم وقراءاته.

ثانيا : الحديثُ النبوي الشريف.

ثالثا :السمـاعُ عن العرب.

المطلب الثاني : القياس :

المبحث الثالث : موقفُ الأُبي من مسائل الخلاف.

المطلب الأول : منهجُه في عرض المسائل الخلافية .

المطلب الثاني : موقفُه من مسائل الخلاف .

المطلب الثالث : موقفُ الأُبّي من بعضِ النحاةِ ممن سلكوا مسلكَ الاختيار والاجتهاد فتفردوا بآراءٍ وتوجيهاتٍ خالفوا بها غيرهم.

المبحث الرابع : موقفُ الأبي من النّحو البصري والنحو الكوفي .

المطلب الأول : موقفُه من النّحو البصري .

المطلب الثاني : موقفُه من النّحو الكوفي .

المبحث الخامس :اجتهاداتُ الأُبّي في الأحكامِ و التوجيهات النحوية .

خاتمة البحث : وفيها أهم نتائج البحث ومقترحاته

ثم تأتي الفهارس الفنية للرسالة مشتملة على :

فهرس الآيات القرآنية

و فهرس للأحاديث النبوية

وفهرس للآثار

وفهرس للأشعار

وفهرس للأعلام

وفهرس للمصادر والمراجع

ثم فهرس للموضوعات

وفي الختامِ أشكرُ اللهَ تعالى أولًا وآخرًا على نعمِه التي لا تُحصى، ومنها ما منّ به عليّ من إنجازِ هذا البحثِ، كما أتوجه بالشكرِ إلى جامعةِ **البحرينِ** ذلك الصرح العلميُّ الشامخ، وأخصُّ بالشكرِ معالي رئيسها وسعادةِ عميدةِ كلية الآداب، وأخصُّ كذلك بالشكرِ قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ممثلًا بهيئةِ التدريسِ الفضلاء، على حسنِ رعايتِهم لطلابِ الدراساتِ العليا لإكمالِ طريقِهم العلمي، وتقديم الأطروحات النافعة خدمةً للعلمِ وأهلِه .

كما أتوجهُ بالشكرِ الجزيلِ إلى شيخي وأستاذي الأستاذ الدكتور / **أسامة طه عبدالرزاق الرفاعي** حفظه الله، المشرف على هذه الرسالة، الذي كان نعم العالم والمربي فقد بذل جهدَه ووقتَه لمتابعةِ عملي وقراءة البحث، فجزاه الله خيرَ ما جزى شيخًا عن تلميذه.

كما أشكرُ المناقِشَين الكريمين اللذين تفضلا بقراءةِ البحث، وتصويبه، وإرشادي إلى ما فيه من ملحوظاتٍ، أو نقصٍ، فالكمالُ للهِ وحده، وحسبي أني بذلتُ جهدي، واستفرغتُ وسعي .

كما أشكرُ كلَّ من ساعدني في البحثِ من أساتذتي الكرام، أو الزملاء الأعزاء، سواءً بنصيحةٍ وفكرةٍ، أو بإعارةِ كتابٍ، أو غيرِ ذلك، فلهم مني وافر الشكر والدعاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آلِه وصحبه أجمعين .

التمهيد : ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول : ترجمةُ الإمامين مسلم والأُبي-رحمهما الله تعالى- .

المبحث الثاني :استشهادُ النحاة بالحديث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مواقفُ علماء اللغة من الاستشهادِ بالحديث النبوي .

المطلب الثاني : بعضُ الكتبِ التي عالجت القضايا النّحوية والصرفية في شروح الحديث.

المبحث الثالث :عنايةُ العلماءِ بالعلومِ اللغوية في دراسة علوم الشريعة .

المبحث الرابع : أثرُ القواعدِ النّحوية في فهم معنى الحديث .

المبحث الخامس : تحديدُ معنى مصطلح المسألة النحوية .

المبحث الأول : ترجمة الإمامين مسلم والأبي .

أما الإمام مسلم صاحب كتاب " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"المسمى ب " الصحيح " (١) ، **فاسمه ونسبه:**

هو الإمامُ الكبير الحافظ الحجة الثقة أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد كوشاذ، القشيري النسب، النيسابوري الدار.

والقشيري نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وهي قبيلةٌ كبيرةٌ من هوازن العدنانية ، ونيسابور مدينة بخراسان.

مولده:

ولد الإمام مسلم في نيسابور سنة ٢٠٤ هـــ على الأرجح.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي تحقيق محمد العرقسوسي طبعة دار الرسالة دمشق ١٩٩٦ (١١ / ٢٥٠)، والبداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، تحقيق محمد عبد العزيز النجار، مكتبة الأصمعي بالرياض، طبعة جديدة دون تاريخ ، ج ٩ / ٣٧٥ دار التراث بالقاهرة ١٩٩٢ م، الأعلام للزركلي ، ج ٣ / ٢١٥ ، تهذيب الكمال للإمام المزي جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي-المحقق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – ١٩٨٣ ، ج ٥ / ١٠٥ ، الإمام مسلم صاحب الصحيح خالد الوادعي، دار اللواء، الرياض ١٤١٤ هـ

شيوخه(١) :

تتلمذ الإمامُ مسلمٌ – رحمه الله – على أيدي كثيرٍ من العلماءِ والحفاظ والأئمة، وقد سرد الإمامُ المزي أسماء شيوخه في " تهذيب الكمال " ولكن أبرز شيوخ الإمام مسلم هو الإمام البخاري رحمه الله.

وقد لازمَ الإمامُ مسلمٍ شيخَه البخاري لما قدمَ البخاري نيسابور، وكان مسلم – رحمه الله – يقفو طريقَ البخاري وينظرُ في علمِه ويحذو حذوَه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاريُ ما راح مسلمٌ ولا جاء.

وقال أحمدُ بن حمدون القصّار: رأيتُ مسلم بن الحجاج وقد جاء إلى البخاري فقبّل بين عينيه وقال :دعني أقبلُ رجليك يا أستاذ الأستاذين، ويا سيّد المحدثين، وطبيب الحديث في علِله، ثم سألَه عن حديث كفارةِ المجلسِ فذكرَ لهُ علتَه فلما فرغَ قال مسلمٌ: لا يبغضُك إلا حاسدٌ، وأشهدُ أن ليس في الدنيا مثلك.

وكان مسلمٌ – رحمه الله- ينافح ويناضل عن شيخه البخاري – رحمه الله – وكان يقدمه على جميع شيوخه.

تلاميذه(٢):

تتلمذ على يدِ الإمامِ مسلم – رحمه الله – عددٌ كبيرٌ من العلماءِ والأئمةِ والحفاظِ، ومن

---

(١) انظر : البداية والنهاية للإمام ابن كثير ، ج ٩ / ٣٧٥ ، تهذيب الكمال للإمام المزي ، ج ٥ / ١٠٥ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ، ج ١١ / ٢٥٠ .

أبرزِ تلاميذِه :الإمامُ الترمذي صاحبَ السنن، وقد روى عن شيخِه حديثًا واحدًا في سننِه.

مكانتُه وثناءُ العلماءِ عليه:

أجمعَ العلماءُ على جلالتِه وإمامتِه وثقتِه وعلو مرتبتِه وحذقِه في الصناعةِ الحديثية. قال أبو قريش الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: حفاظُ الدنيا أربعةٌ: أبو زرعةَ بالري، ومسلمٌ بنيسابور، وعبدُالله الدارمي بسمرقندَ، ومحمدٌ بن إسماعيل ببخارى. وقال أحمدُ بنُ مسلمةَ: رأيتُ أبا زرعةَ، وأبا حاتمٍ يقدمان مسلماً في معرفةِ الصحيحِ على مشايخِ عصرِهما.

مصنفاته: (١)

للإمامِ مسلمٍ مصنفاتٌ أخرى عديدة، غير " الجامع الصحيح " وهي: كتابُ الكنى والأسماء، و كتابُ المنفردات والوحدان، وكتابُ الطبقات، وكتاب رجال عروة بن الزبير، وكتابُ التمييز، وكتابُ المسند الكبير على الرجال، وكتابُ الجامع على الأبواب، وكتابُ العلل، وكتابُ الأقران، وسؤالاتُه للإمامِ أحمدَ بن حنبلٍ، وكتابُ عمرو بن شعيبٍ، وكتابُ الانتفاعِ بأهبِ السباع، وكتابُ مشايخ مالك، وكتابُ مشايخ الثوري، وكتابُ مشايخ شعبة، وكتابُ من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتابُ أولاد الصحابة، وكتابُ المخضرمين، وكتابُ أفراد الشاميين.

وفاته:

توفي – رحمه الله – عشيةَ يومَ الأحد، ودُفنَ يومَ الاثنين لخمسٍ بقين من رجبٍ سنةَ إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وكان عمرُه سبعًا وخمسين سنة (٢).

---

(١)انظر : البداية والنهاية ، ج ٩/ ٣٧٥ ، تهذيب الكمال ، ج ٥ / ١٠٥ .

(٢) انظر : الإمام مسلم صاحب الصحيح لخالد الوادعي، دار اللواء، الرياض ١٤١٤ هـ ص(٩٥)

ترجمة الإمام محمد بن خليفة الأُبّي -رحمه الله-(١):

نسبه:

محمد بن خليفة بن عمر الأُبّي الوشتاني يكنى بأبي عبدالله .

حياته:

كان مالكي المذهبِ ومن أصلٍ تونسي ، وكان محدثًا، وحافظًا فقيهًا مفسرًا، ولي قضاء الجزيرة سنة (٨٠٨هـ)، وشيخه هو ابن عرفة شيخ المالكية في المغرب (٢).

قال الشوكاني يتحدث عن الأُبّي: «نسبة إلى قرية من تونس التونسي قرأ على ابن عرفة وغيره وكان عالمًا محققًا أخذَ عنه جماعةٌ ووصفَه ابنُ حجر بأنهُ عالمُ المغربِ بالمعقولِ وأنه سكنَ تونس وله شرحُ مسلمٍ الذي سماه إكمال إكمال المُعلم في شرحِ مسلم الذي جمع فيه بين المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات من كلام

---

(١) انظر : معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ،إحياء التراث – بيروت، مكتبة المثنى – بيروت ، ج ٩ /٢٨٧ ، الأعلام ، ج ٦ /٣٤٩خير الدين الزركلي دار العلم للملايين، بيروت ط ٦، ١٩٨٤ م، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ج٢ / ١٦٩ ، كشف الظنون من أسماء الكتب والفنون حاجي خليفة ص(٥٧٧)، الإمام مسلم صاحب الصحيح لخالد الوادعي ص١٢٢.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، ولد سنة ٧١٦هـ وتوفي سنة ٨٠٣هـ فقيه مالكي وإمام جامع الزيتونة وخطيبه، في العهد الحفصي، برز في الأصول والفروع والعربية والقراءات وغير ذلك، وصار المرجع إليه في الفتوى ببلاد المغرب، وتصدّى للتدريس وإسماع الحديث، من مؤلفاته المختصر الكبير في الفقه المالكي ، انظر الأعلام للزركلي ، ج ٧ / ٤٣ .

شيخِه ابنِ عرفةَ في ثلاثة مجلداتٍ ويُحكى عنه من سلامةِ الفطرةِ ما يخرجُه إلى حدِ الغفلةِ مع مزيدٍ تقدمِه في العلوم ومات سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمان مائة.» (١)

مؤلفاته :

إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم والمشهور عند المشتغلين بالحديث الشريف **بشرح الأُبّي على صحيح مسلم .**

شرحُ المدونةِ للإمام مالكِ بن أنس في الفقه المالكي.

تفسيرُ القرآن الكريم (ثمان مجلدات) .

وفاته :

توفي أبوعبدالله محمد بن خليفة الأُبّي-رحمه الله- سنة (٨٢٧هـ) .

---

(١) انظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ،الناشر: دار المعرفة ، بيروت ، ج ٢ / ١٦٩ .

المبحث الثاني : استشهادُ النحاةِ بالحديثُ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مواقفُ علماءِ اللغةِ والنحوِ من الاستشهادِ بالحديث النبوي(١) :

يستندُ علماءُ العربيةِ في إثباتِ الألفاظِ اللغويةِ، وتقريرِ الأصولِ النحويةِ إلى القرآنِ المجيدِ، وكلام العرب الخُلَّص . وجرى بينَهم الخلافُ في الاحتجاجِ بما يُروى من الأحاديثِ النبويةِ، وحقيقٌ بمجمعِ اللغةِ العربيةِ أن ينظرَ في هذهِ المسألةِ، ويقطع فيها رأيًا .

---

(١) انظر (موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي)، للدكتورة خديجة الحديثي . وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨١ م، و (ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه) للدكتور محمود فجال، و (الاقتراح في علم أصول النحو)، الإمام السيوطي، ت الدكتور محمود سليمان ياقوت، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م دار المعرفة الجامعية، و (رسالة في الاحتجاج بالحديث النبوي) لمحمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، دار النوادر، الكويت _ دمشق، ط ١، ١٤٣١ هـ، و (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي) د . محمود فجال المكتبة اضواء السلف — الرياض ط : الثانية ١٩٩٧ م، و (القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة)، د. خالد العصيمي دار إشبيليا الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ، (الحديث النبوي في النحو العربي) د. محمود فجال مكتبة أضواء السلف - الرياض ط : الثانية ١٩٩٧ م و(مقال الاحتجاج بالحديث عند اللغويين) — د. محمد صالح شريف عسكر مجلة آفاق الحضارة الإسلامية — أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية - السنة الثالثة عشرة _ العدد الثاني : ١٤٣١ هـ

ما المرادُ بالحديثِ النبوي ؟(١)

تشتملُ كتبُ الحديثِ على :(أقوالِ النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وصفاته الخَلقية والخُلقية) (٢)، وكذلك تشتمل ما ذكره الصحابة: تحكي فعلاً من أفعاله _ عليه الصلاة والسلام _ أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين.

بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوالٌ صادرةٌ عن بعضِ التابعين، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظًا من أقوالِ رسولِ اللهِ أو أقوالِ الصحابةِ، أو أقوال بعض التابعين كعمرَ بن عبدالعزيز.

وهذه الأقوالُ المنسوبةُ إلى الصحابةُ أو التابعين، متى ما جاءت من طريق المحدثين تأخذُ حكمَ الأقوالِ المرفوعةِ إلى رسول الله من جهةِ الاحتجاجِ بها في إثباتِ لفظٍ لغويٍ، أو قاعدةٍ نحوية.

هل في الحديثِ ما لا شاهدَ لهُ في كلامِ العرب؟

يردُ في الحديث ألفاظٌ لا يعرفُ لها علماءُ اللغة شاهدًا في كلامِ العرب، وتَرِدُ بعضُ الألفاظِ على وجهٍ من الاستعمالِ لا يعرفُ إلا من الحديث، وكثيراً ما يقول

---

(١) انظر : الحديث النبوي في النحو العربي، الدكتور محمود فجال ، ص ٥٠ .

(٢) هذا هو تعريف الحديث الشريف عند المحققين من أهل المصطلح كابن حجر وغيره انظر نخبة الفكر في شرح مصطلح أهل الأثر ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار ابن حزم ، سنة الطبع ٢٠٠٧ م ص (٧)

شراحُ غريبِ الحديث- وهم جهابذة علماء اللغة - : هذا اللفظُ لم يجئ إلا في الحديثِ ، ولم نسمعْه إلا فيه . وقال أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري أحد المؤلفين في غريب الحديث(١): "وكذلك أشياءٌ كثيرةٌ لم تُسمعْ إلا في الحديث " .

ومن أمثلةِ هذا النوعِ كلمةُ(إستارة) وردت في حديث: "أيما رجل أغلق بابه على امرأة وأرخى دونها إستارة فقد تم صداقها، فقد قال شراح الغريب : لم تُستعمل إستارة إلا في هذا الحديث .

الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

ذهبَ جماعةٌ من النحاةِ إلى أن الحديثَ لا يستشهدُ به في اللغةِ، أي لا يستندُ إليه في إثباتِ ألفاظِ اللغةِ ولا في وضعِ قواعدِها، ومن هؤلاءِ أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الضائع، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان، وزعم أبو حيان أنهُ مذهبُ المتقدمين والمتأخرين من علماءِ العربيةِ، وأجاز قومٌ الاحتجاجَ بالحديثِ في اللغةِ، وعدوه في الأصولِ التي يرجعُ إليها في تحقيقِ الألفاظِ، وتقريرِ القواعدِ.

---

(١) انظر ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه للدكتور محمود فجال ص٢٨.

وممن عُرفَ بهذا المذهبِ[1] محمدُ بنُ عبدالله المعروف بابنِ مالكٍ[2]، وعبدالله بن يوسف المعروفِ بابنِ هشام.

وجهةُ نظرُ المانعين[3]:

قالوا: لا يستشهدُ بالحديثِ؛ لعدمِ الوثوقِ بأنَ ذلكَ لفظُ رسول الله ، وانتفتْ الثقةُ من أنهُ لفظُ الرسول لأمرين:

أحدهما: أن الرواةَ جوّزوا النقلَ بالمعنى؛ فتجدُ القصةَ الواحدةَ قد جرتْ في زمانِه فتنقل بألفاظ مختلفة نعلم يقينًا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظًا آخر مرادفًا لهذه الألفاظِ، فأتى الرواةُ بالمرادِ منه، ولم يأتوا بلفظِه؛ إذْ المطلوبُ إنما هو نقلُ المعنى.

---

١ – موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي، للدكتورة خديجة الحديثي ص ٢٠ الحديث النبوي في النحو العربي د. محمود فجال ص١١٣ مقال الاحتجاج بالحديث عند اللغويين د. محمد صالح شريف عسكر ص ١٠١

(٢)ابن مالك : ابو عبد الله محمد بن جمال الدين بن عبد الله الطائي، ولد بجيان، وسمع من الشلوبين، ثم قدم المشرق حاجا واستوطن ببغداد، صنف مؤلفات عدة نظما ونثرا منها : الكافية الشاقية، والألفية، غيرهما، توفى سنة ٦٧٢هـ . تنظر ترجمته في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي جلال الدين ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،طبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤ – ١٩٦٤ ، ج١/١٣٦و الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، دار إحياء التراث العربي ، تاريخ الطبعة ٢٠٠٠ م، ج ٣/٣٥٩ شرح التسهيل ج ٣/٢٤٢.

٣– انظر : المراجع السابقة .

وأضافوا إلى هذا أنَّ الرواةَ لم يكونوا يضبطونَ الحديثَ بالكتابةِ؛ اتكالًا على الحفظِ، وأن الضابطَ منهم من يحتفظُ بالمعنى، وأما ضبطُ اللفظِ فبعيدٌ جدًّا ولا سيما ألفاظُ الأحاديثِ الطويلةِ.

ثانيهما: أنه وقعَ اللحنُ في كثيرٍ مما رُوي من الأحاديثِ؛ لأن كثيرًا من الرواةِ لم يَنشؤوا في بيئةٍ عربيةٍ خالصةٍ حتى يكونوا عرباً بالفطرةِ، بل كانوا قد تعلموا العربيةَ الفصحى من طريقَ صناعةِ النحو.

وجهةُ نظر المجوزين(١):

يستندُ هؤلاء إلى الإجماعِ على أن الحديث الشريف أفصحُ العربِ لهجةً وقالوا: إنَّ الأحاديثَ أصحُ سنداً مما ينقلُ منْ أشعارِ العرب .

وأظهرُ وجهٍ يوردُهُ المجيزون أن الأصلَ روايةُ الحديثِ الشريفِ على نحو ما سُمِعَ، وأنّ أهلَ العلمِ قدْ شدّدوا في ضبطِ ألفاظِه والتحري في نقِله؛ ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأنّ الحديثَ مرويٌ بلفظِه.

وهذا الظنُ كافٍ في إثباتِ الألفاظِ اللغويةِ، وتقرير الأحكامِ النحوية.

مناقشتُهم لأدلةِ المانعين:

يقولُ المانعون: إنَّ الرواةَ كانوا ينْقُلُون الأحاديثَ بالمعنى؛ فلا ثقةَ لنا بأنَّ اللفظَ الذي رُوي به الحديثُ هو لفظ رسول الله .

وأجابَ المجيزون على هذا بأنَّ كثيراً من المحدِثين والفقهاءِ والأصوليين قد ذَهبوا إلى منعِ روايةِ الحديثِ بالمعنى، ومن أجازوا الروايةَ بالمعنى شرطوا لذلكَ أنْ يكونَ الراوي على علمٍ بما يغيّرُ المعنى أو ينقصُه، وأنْ يكونَ محيطًا بمواقعِ الألفاظِ.

وأما قولُ المانعين: إنّه وقعَ اللحنُ في كثيرٍ منْ الأحاديثِ فيُجابُعنْ بأنّ كثيرًا مما يُرى أنّه لحنٌ قدْ ظهرَ لهُ وجهٌ منْ الصحةِ، وقد ألّفَ في هذا البابِ ابنُ مالكٍ كتابَه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، وذكرَ للأحاديثِ التي

---

(١) انظر: الحديث النبوي في النحو العربي ، الدكتور محمود فجال ص٥٠

يُشكِلُ إعرابُها وجوهاً بلْ شواهد التوضيح والتصحيح ، يتبينُ منها أنها منْ قبيلِ العربي الصحيح، وكثيرًا ما نرى ألفاظًا من الحديثِ يُنْكِرُها بعضُ اللغويين، فيأتيْ لغويٌ آخر فيذكرُ لها وجهًا مقبولًا، أو يسوقُ عليها شاهدًا صحيحًا

ثُم إنَّ وجودَ ألفاظٍ غير موافقةٍ للقواعدِ المتفقِ عليها لا يقتضي تركَ الاحتجاجُ بالحديثِ جملةً، وإنما يحملُ أمرَها على قلةِ ضبطِ أحدِ الرواةِ في هذهِ الألفاظِ خاصة. وإذا وقعَ في روايةِ بعضِ الأحاديثِ غلطٌ أو تصحيفٌ فإنّ الأشعارَ يقعُ فيها الغلطُ والتصحيفُ، وهي حجةٌ من غيرِ خلاف.

تفضيل وترجيح:

من الأحاديثِ ما لا ينبغي الاختلافُ في الاحتجاجِ به في اللغةِ، وهو ستةُ أنواع:

أحدُها: ما يُروى بقصدِ الاستدلالِ على كمالِ فصاحتِه _ عليه الصلاة والسلام_ .

ثانيها : ما يُروى من الأقوالِ التي كانَ يتعبّ ُبها، أو أمرَ بالتعبدِ بها؛ كألفاظِ القنوتِ والتحيات .

ثالثُها : ما يُروى شاهداً على أنّهُ كانَ يُخاطبُ كلُ قومٍ منَ العربِ بلغتِهم.

رابعُها : الأحاديثُ التي وردتْ من طرقٍ متعددةٍ واتحدتْ ألفاظُها؛ فإنَّ اتحادَ الألفاظِ مع تعددِ الطرقِ دليلٌ على أنَّ الرواةَ لم يتصرفوا في ألفاظِها.

خامسُها : الأحاديثُ التي دوّنها من نشَأ في بيئةٍ عربيةٍ لم ينتشرْ فيها فسادُ اللغة؛ كمالكِ بن أنس.

سادسُها : ما عُرِفَ من حالِ رواتِه أنّهم لا يجيزونَ روايةَ الحديثِ بالمعنى: مثل ابن سيرين ، وابن حيوة ، والقاسم بن محمد.

ومن الأحاديثِ ما لا ينبغي الاختلافُ في عدمِ الاحتجاج به، وهي الأحاديثُ التي لم تُدون في الصدرِ الأولِ، وإنّما تُروى في بعضِ كتبِ المتأخرين. ولا يحتجُّ بهذا النوعِ من الأحاديثِ سواء أكانَ سندُها مقطوعًا أم متصلًا، أمّا مقطوعةُ السندِ فوجهُ عدمُ الاحتجاج بها واضحٌ، وأما متصلةُ السند فلبعد مدونها عن الطبقةِ التي يحتجُ بأقوالِها.

قال الشيخُ محمدُ الخضر حسين :

وخلاصةُ البحثِ: أننا نرى الاستشهادَ بألفاظِ ما يُروى في كتبِ الحديثِ المدونةِ في الصدرِ الأولِ وإن اختلفتْ فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظَ التي تجيءُ في روايةٍ شاذةٍ، أو يغمزُها بعضُ المحدثينَ بالغلطِ أو التصحيفِ غمزًا لا مَرد لهُ، ويشدّ أزرِنا في ترجيحِ هذا الرأي أنّ جمهورَ اللغويين وطائفةً عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظِ الواردةِ في الحديثِ ولو على بعد رواياته(١)

إنّ الضوابطَ التي أوردَها مجمعُ اللغةِ العربيةِ في القاهرة(٢)حولَ هذه المسألة، تضعُ الأمورَ في نصابِها الصحيح، وجاء في القرار المتعلقِ بها: "اختلفَ علماءُ العربية

---

(١) انظر: موسوعة الأعمال الكاملة، محمد الخضر حسين، ج ٦/١٦٨-١٨٤.

(٢)انظر: القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، د. خالد العصيمي (ص٦٧٧).

في الاحتجاجِ بالأحاديثِ النبويةِ لجوازِ روايتِها بالمعنى، ولكثرةِ رواتِها من الأعاجمِ، وقد رأى المجمعُ الاحتجاجَ ببعضِها في أحوالٍ خاصة مبينة فيما يأتي:

لا يُحتَجُ في العربيةِ بحديثٍ لا يُوجدُ في الكتبِ المدوّنةِ في الصدرِ الأولِ كالكتبِ الصحاحِ الستة فما قبلها.

يُحتَجُ بالحديث المدوّن في هذه الكتبِ الآنفةِ الذكرِ على الوجه الآتي:

- الأحاديثُ المتواترة المشهورة.
- الأحاديثُ التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- الأحاديثُ التي تعد من جوامع الكلم.
- كتبُ النبي (صلى الله عليه وسلم) للملوكُ .
- الأحاديثُ المروية لبيان أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يخاطبُ كلَ قوم بلغتهم.
- الأحاديثُ التي عُرفَ من حالِ رواتِها أنَّهم لا يُجيزون روايةَ الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

فهذا القرارُ كان حريصًا على الاحتجاج بالأحاديث التي ثبتتْ صحتُها، وراعى الأقوالَ المتباينةَ والمذاهبَ المختلفةَ التي مرَّ ذكْرُها في مناقشةِ المسألةِ، فهو يُعد من هذا الجانب جامعًا للشروط التي ينبغي توافرها.

المطلب الثاني : بعض الكتب التي عالجت القضايا النحوية والصرفية في شروح الحديث.

من أشهرِ الكتبِ التي تناولت معالجةَ قضايا النحو والصرف في الحديث الشريف (١) :

١ - (شواهدُ التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) للإمامِ العلامة جمالِ الدين محمد بن عبد الله الطائي، المعروف بابن مالك رحمه الله تعالى.

وهذا الكتابُ واضحٌ من عنوانِه أنّه يتناولُ ما وقعَ في صحيحِ البخاري من إشكالاتٍ لغوية، فقام الشيخُ بتخريجِها تخريجًا بديعًا لم يُسبقْ إليه.

٢ – (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد) و هو أحدُ كتبِ إعرابِ الحديثِ، للحافظِ الموسوعي جلالِ الدّين السيُوطي (٨٤٩-٩١١)، وقد ألّف السيوطي هذا الكتابَ في منهجِ إعرابِ الحديث معتمدًا على كتاب مسندِ أحمد، وضمّ إليهِ العديدَ من كتبِ الحديثِ الأُخرى، وقد رتّب السيوطي كتابَه على الطريقةِ التي رتّبَ فيها ابنُ بطةَ العكبري كتابَه، كما أنّ السيوطي قد اطّلع على كتابِ إعرابِ الحديث للعكبري وإعرابِ الحديثِ لابن مالك، فينقُل أقوالهمَا في إعرِاب الحديثِ ويزيدُ عليها بما يعنُّ لهُ وما يراهُ من الأقوالِ الأخرى، يقولُ السيوطي في مقدمةِ كتابِه :

(وقد استخرتُ اللهَ تعالى في تأليفِ كتابٍ في إعرابِ الحديث، مستوعبٌ جامعٌ، وأجعلَ عُلى مسند أحمدَ مع ما أضمُمه إليهِ من الأحاديثِ المزيدة، وأرتبَه على

(١) انظر: كتاب (فوائد من شروح الكتب الستة) خالد المرزوقي، دار المؤيد - الرياض، ١٤١٧هـ ص ٦٥.

حروفِ المعجمِ في مسانيدِ الصحابةِ، وأُنْشِيءُ له من بحار كتب العربية كل سحابة) .

٣- (العدةُ في إعراب العمدة)[١] ، لعبد الله بن محمد بن فرحون اليعمري .

٤- (إعرابُ الحديثِ النبوي) للعَكبُري أعربَ فيه :" أحاديث جامع المسانيد " لابن الجوزي .

---

١) المقصود بالعمدة : عمدة الأحكام في معالم الحلال والحرام عن سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم، لعبد الغني بن سرور المقدسي .

المبحث الثالث :عناية العلماء بالعلوم اللغوية في دراسة علوم الشريعة.

علمُ العربية هو السلمُ الذي يُرتقَى به إلى فهمِ الخطاب، والقنطرةُ التي عليها المجازُ إلى السنة والكتاب .

يقولُ الإمامُ الزمخشري(١):" وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلومِ الإسلامية وكلامها، وعلمي تفسيرِها وأخبارها، إلا وافتقارُه إلى العربيةِ بيّنٌ لا يُدفَعْ، ومكشوفٌ حتى لا يتقنّع" .

والشاطبي(٢) يأخذ بنا بعيدًا في تأصيل أهميةِ العربيةِ للعلومِ الشرعيةِ حيثُ جعلَ العلاقةَ بينَهما طرديةً، فهو يقول: " الشريعةُ عربيةٌ، وإذا كانتْ عربيةً؛ فلا يفهمُها حق الفهمِ إلا من فَهِمِ اللغةَ العربيةَ حقَ الفهمِ؛ لأنها سيّان في النمطِ ما عدا وجوهُ الإعجازِ، فإذا فرضنا مبتدئًا في فهمِ العربيةِ، فهو مبتدئ في فهمِ الشريعةِ، أو متوسطًا؛ فهو متوسطٌ في فهمِ الشريعةِ المتوسط لم يبلغْ درجةَ النهايةَ، فإنْ انتهى إلى درجةِ الغايةِ في العربيةِ كان كذلك في الشريعة، فمن لم يبلغْ شأوهم - الفصحاء – فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم" .

وعلمُ التفسيرِ حاجتِه إلى العربيةِ بينةٌ، وهذه كتبُه مليئةٌ بمسائلِ اللغة والنحو، فهذا ابنُ عباس – رضي الله عنه – يقول:" إذا خفي عليكُم شيءٌ من القرآنِ فابتغوه

---

(١)شرح المفصل لموفق الدين يعيش النحوي عالم الكتب بيروت – دون تاريخ ، ج١/١٥ .

(٢)الموافقات للإمام الشاطبي ت مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان الدمام، ط الأولى ٢٠٠٤ ، ج٥/٥٣ .

في الشعرِ فإنّه ديوان العرب". فكثيرًا ما كان يسأل ابن عباس عن لفظةٍ قرآنيةٍ ويجيبُ عنها مستدلًا بالشعر (١).

يقول ابن قتيبةَ:" وإنّما يُعرَف فضلُ القرآنِ من كثُر نظرُه، واتسعَ علمُهُ، وفَهِم مذاهبَ العرب، وافتنانها في الأساليب، وما خصَّ اللهُ بهِ لغَتها دون جميع اللغات"(٢)، وقد أفاضَ أهلُ العلم في شروطِ المفسرِ وما يجبُ أن يتحملَه من علومِ العربية.

وأما علمُ العقيدةِ فأثرُ العربيةِ فيه ظاهرٌ، يقولُ ابنُ جِني(٣):" اعلمْ أنّ هذا البابَ – باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية – من أشرفِ أبوابِ هذا الكتاب، وإن الانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءَه من نهايةٍ، وذلكَ أنْ أكثرَ من ضلَّ من أهلِ الشريعةِ عن القصدِ فيها، وحادَ عن الطريقةِ المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمُه ضعفَه في هذه اللغةِ الكريمةِ الشريفةِ " .

وقد ذكرنا آنفًا أنَّ سببَ الضلالِ هو العجمةُ، وقد تناظرَ العلماءُ في مسائلَ لغويةٍ ونحوية، وخرّجوا عليها أحكامًا اعتقادية، وطالتْ بينهم المجادلاتُ والتعقبات.

وصارَ من شرط طالبِ الحديثِ معرفةِ اللغة والإعراب، قالَ الإمامُ النووي:" وعلى طالبِ الحديثِ: أنْ يتعلّمَ من النحو واللغةِ ما يَسلمْ بهِ من اللحنِ،

---

(١)انظر :قواعد التفسير د. خالد السبت دار ابن عفان، الدمام ، الطبعة الأولى ،تاريخ الطبعة ٢٠٠٥ ،ج ٢٥/١.

(٢)انظر: قواعد التفسير لـ د. خالد السبت (٢٥/١) .

(٣)انظر :الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني ، المكتبة العلمية ، تحقيق محمد بن علي النجار، ج ١ / ٤٨ وما بعدها.

والتصحيف"، ومن هنا صاح الأئمةُ باللحنِ واللحّانين وأوجبوا الإعرابَ، يقول الإمامُ الأوزاعي:" أعربوا الحديث فإن القومَ كانوا عربًا" (١).

بل وصلَ الأمرُ إلى أنْ أحدَهم يستغفرُ من اللحنِ إذا وقعَ فيه، فهذا حمادُ بنُ زيد يقول: " كنا عند أيوبَ فحدّثنا فلحن، وعندَه الخليل بُن أحمد، فنظرَ إلى وجهِ الخليل فقال أيوبُ: أستغفرُ اللهَ " (٢) .

(١)انظر:جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر دار ابن عفان-الدمام . ت ١٤١٤هـ، ج ٧٨/١ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ج ٧٨/١ .

المبحث الرابع : أثر القواعد النحوية في فهم معنى الحديث النبوي .

مما يُعلمُ أن الحديثَ النبوي هو المصدرُ الثاني للتشريعِ، ولغةُ نصوصِه العربية، تتوقف في علم الحديث على العربية وفقهها، قال الإمامُ ابنُ القيم-رحمه الله- في (مفتاح السعادة)(١) :" ومبادِئهُ – علم الحديث - : العلومُ العربيةُ كلُها، ومعرفةُ القصصِ والأخبار المتعلقةِ بالنبي صلى الله عليه وسلم، ومعرفةُ الأصلين، والفقه وغير ذلك " .

ومن هنا اهتمتْ الأئمةُ الإسلامية بإعرابِ الحديثِ النبوي، وبيان لغته، وذلك بشرحِها وحلِ مشكلاتها، وإظهارِ أوجه بلاغتِها .

وصارَ من شرطِ طالبِ علمِ الحديثِ معرفة اللغةِ والإعرابِ، قال الإمامُ النووي-رحمه الله- : "وعلى طالب الحديثِ : أن يتعلمَ النحو واللغة ما يسلم بِهِ من اللحنِ والتصحيفِ "(٢) .

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور العلم والولاية ، شمس الدين ابن القيم ، دار ابن الجوزي تاريخ الطبعة: ١٤١٦هـ ، ج ٢ / ١١٣ .

(٢) إعراب الحديث النبوي، محمد الصباغ ص ٢٩

المبحث الخامس : تحديد معنى مصطلح المسألة النحوية .

من الجدير هنا أن نعرفَ التركيبَ الذي سيكونُ مدارُ بحثنا عليه، وهو مصطلحُ " **المسائل النحوية**"المصطلح مُكونٌ من كلمتين "**المسائل**" و"**النحوية**" .

المسائلُ عندَ الجُرجاني(١) هي: المطالبُ التي يُبرهَنُ عليها في العلم، ويكونَ الغرضُ من ذلك العلم معرفتها .

وبما أنْ موضوع المسائل في البحثِ هو النحو فمن المستحسنِ أنْ نعرّفَ النحو حتى يمكننا من تعريفِ اصطِلَاحي التركيب "**المسائل النحوية**"، فالنحو(٢) هو: العلمُ بالقواعدِ التي يُعرفُ بها أواخرُ الكلماتِ العربيةِ، في حالِ تركيبِها: من الإعرابِ والبناءِ وما يتبعُ ذلك .

فنستطيعُ بعدَ تعريفِ "المسائل" و"النحو" أن نقولَ في تعريفِ "**المسائل النحوية**" بأنها : المطالبُ التي يبرهن عليها في علم النحو من خلالِ كتابٍ يُعني بالدراساتِ النحويةِ أو اجتهادٍ لعالمٍ أو باحثٍ مهتمٍ بعلمِ النحو .

---

(١) انظر :التعريفات للإمام الجرجاني مكتبة لبنان ، ١٩٨٥ حققه غوسطافوس فلوجل ص ١٠٢ .

(٢) انظر :حاشية الصبان على شرح الأشموني أبو العرفان علي الصبان الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت تاريخ الطبعة ١٩٩٧ م، ج ١ / ١٦ ، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، و النحو الوافي د. عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ج١ / ١٤ .

الفصل الأول : المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء في شرح الأبي :

المبحث الأول : في المرفوعات ولغة أكلوني البراغيث.

المبحث الثاني : في المنصوبات.

المبحث الثالث : في المجرورات .

المبحث الرابع : في مسائل التوابع.

المبحث الخامس : في مسائل أسماء الأفعال.

المبحث السادس : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة.

المبحث السابع : في باب العدد .

المبحث الثامن : في الأسماء المتعلقة بالأفعال

المبحث الأول : في المرفوعات ولغة أكلوني البراغيث :

المطلب الأول : المطابقة بين المبتدأ والخبر في العدد

المطلب الثاني :الإخبارُ عن الجثث بظروف الزمان

المطلب الثالث : لغة أكلوني البراغيث

الفصل الأول : المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء .. وفيه مباحث

المبحث الأول : في المرفوعاتِ ولغة أكلوني البراغيث :

المطلب الأول : المطابقةُ بين المبتدأ والخبرِ في العددِ:

قال الأُبّي[1] في شرح ما جاءَ في حديثِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم:" (..قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ؟ أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وَبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أُقَبَّحُ، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَنَّحُ أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ؟ عُكُومُهَا رَدَاحٌ وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ..) :" قال أبوعُبيد [2]: العكومُ الأعدال والأوعية يكون فيها الطعام واحدها عِكْمٌ بكسر العين . ورداح معناه عظام كثيرة الحشو ومنه قيل للمرأة العظيمة الكفل رداح وللكثيبة إذا عظمت رداح ويحتمل أنها أرادت بعكومها هناك كفلها وعِظَمَه وأخبرتْ عن العكومِ وهو جمع برداح وهو واحد والواحد لا يخبر به عن الجماعة لأن المرادَ كلَ عكم منها رداح، أو يكونُ رداح مصدراً كالذهاب، أو يكون على النسبِ كقوله تعالى "السماءُ منفطرٌ

---

(١) انظر :شرح الأُبّي على صحيح مسلم ، طبعة دار الكتاب العلمية تحقيق محمد هشام سالم بدون تاريخ ولا رقم طبعة، ج ٨ / ٣١١ وقد استخدمت رقم الحديث في أبواب صحيح مسلم فقط دون رقم الكتاب واستخدمت عبارة (شرح الأبي على صحيح مسلم) في التخريج كون متن الصحيح موجود مع الشرح فيغني عن الرجوع لصحيح مسلم الكتاب الأصلي

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م ٤٦/٧-٤٦٦ .

به" [المزمل:١٧] أي ذاتُ انفطارٍ على مذهبِ من قالَ ذلك، أو تكونُ أرادتْ الكفلَ فوصفتُه برداح حملاً على المعنى كما قال الشاعر:

... ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ ومعصرُ "(١)

ناقش الأُبّي مسألةَ المطابقةِ بينَ المبتدأِ والخبرِ في العددِ أو وصفِه به وعمدَ إلى تخريجِ رواية الحديثِ على عدة أوجه:-

الأول : كون " رداح " خبرًا لعكوم على تأويله بالمفرد كأنه قال : كل عِكم منها رَدَاح ويبدو أنه لا حاجةَ إلى هذا التقديرِ والحملُ على الظاهرِ أولى باعتبارِ رداح خبراً

---

(١)هو لعمر بن أبي ربيعة، وصدر البيت :

فكانَ نصيري دونَ من كنتُ أتّقي

ينظر شرح ديوان عمر بن ربيعه، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م، ص : ١٠٠ وينظر أيضا الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي " ٥١٣-٥٧٧" و معه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٣م ج٢/٧٧٠٠ وخزانة الأدب ج٥/٣٢٠ والمثبت فيها فكان مجني بدلاً من نصيري والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود والاكتناز والمعصر : الجارية أول ما أدركت زمن البلوغ والشاهد في البيت : ثلاث شخوص بحذف الهاء حملاً على المعنى لأنه أراد بالشخص المرأة فأنث العدد لذلك .

للجمع " عُكوم" على القياسِ لأن صيغةَ (فَعال) مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ[1] يُقال ناقة رَداح وكبش رَداح[2] .

ولما كانتْ جماعةُ مالا يعقلُ في حكمِ المؤنثِ[3] أوقعتها خبراً لها .

كقولِه تعالى: " لقد رأى من آياتِ ربِه الكُبرى" [سورة النجم : ١٨] أشارَ إلى هذا الوجه الزّمخشريُ[4] في الفائق[5] .

و جاز حمله أيضا على وجه آخر ذكره أبو حيان [6] بقوله : إن أُريد بالجمعِ الكلية، جازَ إفرادُ الخبر، فلا نكون في حاجةٍ للتأويلِ عندئذٍ.

---

(١)انظر: الكتاب ج (٦٣٩/٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن علي ابن عصفور، الأشبيلي، المتوفي سنة ٦٦٩هـ، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م وشرح الرضى على الكافيه ج٣/٣٣٢.

(٢)انظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق إبراهيم الأُبياري، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م، مطابع سجل العرب ٤٠١/٤ (مادة — ردح)

(٣)انظر: الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله محمود الزمخشري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي منشورات دار الفكر الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م ج/٥٣ وشرح المفصل لابن يعيش ج١٠٣/٥

(٤) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، ابو القاسم جار الله من تصانيفه في التفسير والفائق في غريب الحديث توفي سنه ٥٣٨هـ تنظر ترجمته في إنباه الرواة ج٢٦٥/٣-٢٧٢ وبغية الوعاة ج٢٧٩/٢-٢٨٠.

(٥) انظر : الفائق في غريب الحديث (٥٣/٣) .

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح و دراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م ، ٣/ ١١١٤.

الثاني: إن " رَداحًا " مصدرٌ كذهابٍ وطلاق،[1]، وإذا كانت مصدرًا ؛ فإنه يصح الإخبارُ بها عن المذكرِ والمؤنثِ والمفردِ والمثنى والجمع .

الثالث: مجيء " عكومها رداح " على طريق النسبة، وهو مذهب الخليل في تأويل الصفات المؤنثة التي لم تجر على الفعل[2] ويضْعفُ هذا الوجه أن (فَعال) ليس من أبنية النسب المتفق عليها[3]، وهو الاحتجاجُ الذي حاجَ به بعضهم من قال بحمل مُنْفَطَرٌ على النسبة[4] في قوله : "السماءُ منفطرٌ به" [سورة المزمل: آية ٨].

الرابع : اعتبار أن المقصود بـ " رَادح " الكفل وعظمه، فيكونُ الوصفُ حملًا على المعنى، و الحملُ على الظاهرِ أولى، وبخاصةٍ أن القياسَ يجيزُه ويعضده.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، ٤ / ٤١١، و لسان العرب الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر – بيروت، دون طبعة ولا تاريخ (مادة ردح).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١٠٠/٥، شرح الرضي علي الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، دون طبعة ولا تاريخ (٣٣٠/٣).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١٣/٦، والتصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٧/٥.

(٤) انظر: شرح الرضي علي الكافية، ٣٣١/٣.

المطلب الثاني :الإخبار عن الجثث بظروف الزمان :

قال الأُبّي[1] في شرح ماجاء في الحديث : "(نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللهُ لَهُ، فَهُمْ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ، فَالْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ) أي عيد اليهودغداً لأن الظروف لاتكون أخباراً عن الجثث ".

ذهبَ الأُبّي إلى نصب "غَداً " على الظرفيةِ على تقديرِ حذفِ المضاف من المبتدأِ لمنعِ الإخبارِ به عن الجثثِ وهو ظرفُ الزمان، وصرّحَ في ذلكَ بمُطلقِ المنعِ وأوّل النصَ بتقديرِ مضافٍ قبلَ المبتدأ دلّ عليه سياقُ الكلامِ وقرينة الحال بقوله " عيد اليهود " على أنْ يكونَ هذا المضافُ المقدّر هو المبتدأ في الحقيقةِ، وبذلكَ يكون الإخبارُ في الجملةِ عن المعنى لا عن الجثةِ[2] .

وقد نقَلَ عن بعضِ شراحِ الحديثِ تأويلَهم للنصِ بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ يتعلقُ به الظرف أوّلوه بقولهم " اليهود يعظمون غداً وكذلك قوله بعد غد "[3] .

---

(١) انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم ،ج ٣ / ٢١٧ .

(٢)شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، الطبعه الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٣)انظر: هذا التأويل في فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد علي بن حجر العسقلاني، طبعة جديدة منقحة ومقابلة على طبعة بولاق، حقق عدة أجزاء منها سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله، ورقم كتبها وأبوابها الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، دار السلام الرياض، دار الفيحاء دمشق، الطبعة الثالثة ١٩٢٤هـ-٢٠٠٠م ج٢/٤٥٩ .

وما ذهبَ إليه الأُبّي هو مذهبُ جمهورِ النحاةِ[1]، قال ابنُ مالكٍ في شواهدِ التوضيح[2]: " والأصلُ أنْ يكونَ المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني، كقولِك : غدًا التأهبُ، وبعد غدٍ الرحيل . فلو قِيل :غدًا زيد، وبعد غَدٍ عمرو لم يجز. فلو كان معه قرينةٌ تدل على اسم معنى محذوف جاز، كقولك : قدومُ زيدٍ اليوم، وعمرو غدًا، أي : وقدوم عمرو، فحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مقامَه لوضوح المعنى ".

والجمهور[3] منعوا الإخبارَ عن الجثثِ بظروفِ الزمانِ، سواءٌ أكان الظرفُ منصوبًا أم مجرورًا ب(في) . وإنما كان هذا المنعُ لعدمِ الفائدة، وذلك لأسبابٍ، منها:

١ـ أن الجثثَ غيرَ مختصةٍ بزمانٍ دونَ زمانٍ، فقولك: زيدٌ غدًا؛ لا يفيدُ ؛ إذا أردت : مستقر غدًا، فهو مستقرٌ في كلِ زمانٍ، وغيره كذلك، وعلم السامع بذلك ثابت.

٢ـ أنّ الزمانَ متقضٍ، والجثثُ ماكثُة ، ولا يكون المتقضي خبرًا عن الماكث .

---

(١)المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الاسلامي، دون تاريخ ج٣/٢٧٤ و، ج٤/٣٥١، والأصول في النحو، لأبي بكر بن سهل بن السراج النحوي المتوفي سنة ٣١٦ هـ تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨، ج ١/٦٣-٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/٦١ وشرح المفصل لابن يعيش، ج١ / ٩٠، وشرح الكافية الشافية، تأليف : العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث المملكه العربية السعودية، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ج١/٣٥١ .

(٢)شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص : ٩٥ .

(٣) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق و شرح عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، ١ /٣٢٢

المطلب الثالث : لغة أكلوني البراغيث.

إظهارُ ضميرِ الجمعِ والتثنية في الفعلِ إذا تقدّم .

قال الأُبّي[1] في شرحِه لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :" (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَار) الحديثُ أجازَه بعض النحويين في الفعلِ إذا تقدّم أنْ يلحقَه ضميرُ التثنيةِ والجمعِ قالوا: وهي لغةُ بلحارثٍ ومن كلامِهم أكلوني البراغيث، وعليه حملَ الأخفشَ[2] قولَه تعالى : " وأسرّوا النّجوى "[3][الأنبياء:٣] ومنعَ ذلك سيبويه[4] والأكثرُ، وأوّلوا الآيةَ بأنَّ الاسمَ الظاهرَ ليسَ بفاعلٍ بلْ بدل من الضّمير وكأنّه لما قِيلَ وأسروا قيل: من هم؟ قيل : الذين ظلموا. قلتُ: الأخفشُ لا يجعل الواوَ ضميرًا بل علامةً على أنّ الفاعلَ مجموعٌ أو مثنى، والفرقُ بينَ العلامةِ والضميرِ أنّ العلامةَ حرفٌ والضميرَ اسْم والأخفشُ بصريٌ والبصريون لا يجيزونَ عودَ الضميرِ على ما بعدَه إلا في أبوابٍ خمسةٍ ليس هذا منها، على أنّ ابنَ أبي الربيع

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ج، ٢/٥٦٧.

(٢) سعيد بن مسعده أبو الحسن الأخفش الأوسط، كان مولى بني مجاشع بن دارم، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه. من مصنفاته : الأوسط في النحو – ومعاني القرآن قيل إنه مات سنة إحدى وعشرون ومائتين. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ج٢/٣٨٠ وبغية الوعاة ج١/٥٩٠ انظر: معاني القرآن للأخفش، ج ٢/ ٦٣٢.

(٣) آية (٣) سورة الانبياء.

(٤)عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، سيبويه، أبو البشر، أصله من البيضاء من أرض فارس، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، صنف الكتاب في النحو، مات سنة ١٨٠هـ، ينظر وفيات الاعيان، ج ٣/٤٦٣ . وبغية الوعاة، ج ٢/٥٢٩ وانظر: الكتاب لسيبويه شرح وتعليق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ،الطبعة الأولى، ج ٢ / ٤١.

حكى في مثل هذا الواو هل هي ضمير أو علامة ثلاثة أقوال: ثالثها أنها ضمير إن تقدم الاسم نحو : الزيدون قاموا. وحرف إن تقدم الفعل نحو: قاموا الزيدون"

كلامُه رحمه الله فيه أمور: أولها : اعتبارُه المتّصل بالفعلِ إذا تقدّم ضميرًا للتثنيةِ أو الجمع، وإنّما الصحيحُ أنّها حروُف دلّلوا بها على تثنيةِ الفاعلِ أو جمعه تذكيرًا أو تأنيثًا لا ضمائر، وهذا قولُ الأئمة[1] من أهل اللغة.

ثانيها : لم يذكْر الأُبّي توجيه الأخفش للآية الكريمة كاملًا، واقتصرَ على حملِ الآيةِ على لغة بني الحارث، مع أنّ الأخفشَ قد ذكرَ لها توجيهًا آخرَ، فقال : "وأسرّوا النّجوى" كأنّه قال "وأسرّوا" ثم فسّره بعدُ فقال "هم" الذين ظلموا" اهـ[2]. وعلى هذا فالأخفشُ له في المسألة قولان وقد اقتصر الأُبّي في كلامِه على قولٍ واحدٍ، يجعل فيه الواو ضميرًا للجمعِ في لغةِ عامةِ العربِ، وفي غيرِ اللغةِ المذكورة.

ثالثها : الظاهرُ من كلام الأُبّي أنّه يرى هذه اللغةَ – المنسوبةَ لبني الحارث– لغة صحيحة من لغاتِ العربِ، إذ يحتجُ لها بنصِ الحديثِ الشريفِ، والآيةِ الكريمةِ، ولا يرى حاجةً للتأويلِ فيها، وهي عندَ جمهورِ النحويين ضعيفةٌ[3]، والصحيحُ ما

---

(١)انظر: الكتاب، ج ٢/٤٠، والمقتضب، ج ٤ /٥٤ هامش (١) شرح الفارقي لهذه المسألة، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢/١١٦، ارتشاف الضرب، ج٢/٧٣٩ والجني الداني، ص: ٣٦٥، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٢/٢٦٧.

(٢)انظر: معاني القرآن للأخفش، ج ٢ / ٦٣٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب، ج ٢ / ٧٣٩، وقد وصفها سيبويه بأنها قليلة، ينظر الكتاب، ج ٢/٤٠ وينظر أيضاً الجنى الداني، ص: ١٧١، ومغني اللبيب، ج ٢ / ٣٦٦.

ذهب إليه الأُبّي فقد نبَّه بعضُ النحاةِ[1]، وبعضُ شرَّاحِ الحديثِ[2] إلى أنّ هذه اللغةَ مشهورةٌ[3] لها أكثرُ من توجيهٍ نحوي.

(١)انظر: ارتشاف الضرب، ٦٣٢/٢، وتفسير البحر المحيط، ٢٧٥/٦ وهمع الهوامع، ٢٥٧/٢.

(٢)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٦٠/٢، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٤٦/٢.

(٣)كان ابن مالك – رحمه الله – يسميها لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة " وقد رد عليه السيوطي هذه التسمية، لنقل الأئمة أنها لغة عزيت لطيء وأزد شنوءة، ينظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل، ج٢٧٢/١ و ينظر همع الهوامع للسيوطي، ج٢٥٧/٢.

المبحث الثاني : المنصوبات .

المطلب الأول :المصدرُ الجامد

المطلب الثاني :استعمالُ المصدر (بَلْه)

المطلب الثالث :استعمالُ المصدر رويد

المطلب الرابع :ما يجوزُ فيه الرفع والنصب من المصادر

المطلب الخامس :المنصوبُ على المصدرِ مما لا فعل له

المطلب السادس : المصادرُ المثناة قصد التكرير

المطلب السابع :النداءُ بأي هنتاه

المطلب الثامن : الاختصاصُ ب (أي)

المطلب التاسع : حذف عامل المفعول به

المبحث الثاني : المنصوبات.

المطلب الأول :المصدر الجامد.

قال الأُبّي [1]في شرح حديث: "(كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي " يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ) سُبْحَان والتّسبيحُ مصدرُ أسبحَ بمعنى نزّه . وقِيل : سُبْحان من سبّح في الأرض إذا ذهبَ فيها والمصدرُ منه سبّح وسباح كفلس وكتاب . وسبحان على هذا القول يحتمل أن يكون جمع سباح كحسبان جمع حساب، أو جمع سَبيح صفة مبالغة كقضبان جمع قضيب. ومعنى سُبحان على أنّه من سبّح إذا نزّه تنزيهًا وبراءة، ومعناه على أنّه من سبّح في الأرضِ والّتعجبُ من كمالِ التّنزيه والبعدِ كقولِه:

سبحان من علقمة الفاجر

أي أتعجبُ من فجره . ومعنى بِحمدِك أي بهدايتِك لي سبحتُك لا بِحولي وقوتي".

ذكرَ الأُبّي مذهبَ النحاةِ وأهلِ العربيةِ في نصبِ سبحانَ على المصدرِ [2] ثم نقلَ عن بعضِ أهلِ اللغةِ [3] تفسيرِه لمعنى البراءةِ والتنزيهِ في لفظِ التسبيحِ بأصلِ اشتقاقِه من قولِهم : سبّح الرجلُ في الأرضِ إذا تَباعدَ فيها .

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢/٣٧٤ .

(٢) انظر: الكتاب، ١/٣٢٤، والمقتضب، ج ٣/٢١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ج٢/١٨٥ وشرح المفصل لأبن يعيش ج١/٣٧.

(٣)ذكر هذا المعنى الازهري في تهذيب اللغة ينظر ج٤/٣٣٨ ولسان العرب مادة (سبح).

ولعل الأُبّي رأى في الاشتقاقِ من هذا الأصلِ معنى المبالغة التي تستدعي التعجبَ .

وقد فسّرَ بعضُ النحاةِ [1] معنى التّعجب في كلمةِ التسبيح بأنّ أصلَه تسبيح اللهِ عند رؤيةِ العجبِ من صنائِعه، ثم كثُر حتى استُعمل في كلِ متعجبٍ منه، وباشتقاقِ التسبيحِ من هذا المعنى ذهبَ الأُبّي إلى ترجيحِ أحدِ أمرين :

الأول :كون " سبحان " جمعًا للمصدرِ (سِباح) كجمع حسابٍ على حسبان .

ويُبْطِلُ هذا الوجه عدمُ سماعِ (سباح) مصدرًا لـ (سبّح) وإنّما هو سبّح سبحاً وسباحة[2] مع صحةِ جمع حساب على حسبان على قول بعضهم. [3]

الثاني : كونُ " سبحان " جمعُ مبالغةٍ من سابح على وزن (فعيل) جُمعت على (فُعلان) .

ويضعف هذا الوجه أنّ سَبِيح صفةٌ كخبيرٍ وعليمٍ كما أشار الأُبّي، والقياسُ جمعٌ وصفه المذّكرَ العاقل على (فعلاء)[4] هذا بالنظرِ إلى الوصفِ الأصلي إلا أنْ يكونَ

---

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ومعه حاشيه الشيخ العليمي ج٢/٨٦ ولسان مادة (سبح) .

(٢)انظر: تهذيب اللغة ج٤/٣٣٨ ولسان العرب (مادة : سبح)

(٣)انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ج ١٥/٣٢١ وتفسير البحر المحيط ج٨/١٨٧ .

(٤)انظر: الكتاب ج٣/٦٣٤ وارتشاف الضرب ج١/٤٤٣ وهمع الهوامع ج٦/١٠٤ .

الأُبَي قد عدَّ غلبةَ الاسمّية فقالَ بجمعِها على " فعلان " ويطرّد في الاسمِ على " فعيل " كرَغِيف ورُغْفان وقَضِيب وقُضْبان[١] .

وقد أُخِذ[٢] على ما ذهبَ اليه الأُبّي أنّ " سبحان " - كما قال النحاة - [٣] مصدرٌ جامدٌ، وغيرُ متمكنٍ، لا يجري بوجودِ الإعرابِ ولا يدخلُ عليه الألفُ واللام. ولعل الأُبّي رأى بعد جمعِه الجمعَ الذي أشار إليه لزومَه صورة واحدة لجريانه مجرى المثل .

ويُنقَل عن المازني[٤] أن "سُبحانَك اللهُم وبِحمدِك " جملتان الواو بينهما عاطفةٌ ومتعلق (الباء) محذوفٌ : أي بِحمدِكَ سَبَّحْتُك وخالفَ ذلكَ بعضُهم فقالوا : الواو زائدةٌ والجملةُ واحدةٌ و (الباء) للمصاحبةِ وقِيلَ للاستعانةِ[٥].

---

(١)انظر: الكتاب ج٣/٦٠٣ وارتشاف الضرب ج١/٤٤٨ وهمع الهوامع ج٦/١٠٥ .

(٢)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ج٢/٨٨.

(٣)انظر: الكتاب ج١/٣٢٢ المقتضب ج٣/٢١٧ وشرح السيرافي على كتاب سيبويه ج٥/٩٦ وشرح المفصل لابن يعيش ج١/٣٧.

(٤)انظر: نص المازني في غريب الحديث للخطابي للإمام لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي تحقيق عبدالكريم ابراهيم الغرباوي منشورات جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية : مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م، ج١/١٤١ .

(٥)انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة الفيصلية ، مطبعة المدني دون تاريخ . ج١/١٠٣.

المطلب الثاني :استعمال المصدر (بَلْه)

قال الأُبّي [1] في شرح حديث :"(قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا، بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ) هو بفتح الباء وسكون اللام قيل معناه دع ما أطلعتكم عليه فإن الذي لم نطلعكم عليه أعظم قيل : معناه كيف".

ذكر الأُبّي معنيين لـ " بله " في روايةِ الحديث الشريف :

الأول : بمعنى دعْ عنك اسم فعل، وقصد به مجيؤها اسمًا، وهذه عندئذٍ مبنية لوقوعها موقع الفعل (دع) وهو استعمال مشهورٌ عند النحاة[2] . وأجاز الزّمخشري في هذه الرواية وضع "بله " موضعَ المصدر ترك مضافًا إلى ما بعده ويجوز في (ما أطْلعَكمُ عليه) أن يكون منصوب المحل مجروره على مقتضى الوجهين[3] .

الثاني : بمعنى كيف وقد حُكي هذا المعنى عن بعضِهم كأبي الحسن الأخفش وقطرب[4] مع وقوع ما بعدها مرفوعًا (أي المصدر المؤول)، وأنكر أبو علي الرفع

---

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢١٧/٩.

(٢)انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٤٨/٤ وشرح الرضي على الكافيه ج٩٣/٣ .

(٣)انظر: الفائق في غريب الحديث ج١٢٧/١.

(٤)انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي تحقيق حسين محمد شرف مراجعة مصطفى حجازي جمهورية مصر العربية مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة لإحياء التراث ١٤١٥هـ م١٨٩٤م .

بعدها [1] وقد تُسبَق بـ (من) على هذا المعنى، حُكي عن أبي زيد : أن فلانًا لا يطيق أن يحملَ الفهر، تفسير المعنى : (الحجرُ قَدر ما يُدق به الجوزُ ونحوه، وقيل هو حجرٌ يملأُ الكف) فمن بله أن يأتي بالصخرة، ويروى عن بهل بالقلب [2]، ويبدو أنّ هذا الاستعمال لـ (بله) أقلُّ شهرةً عند النحاة من الأول .

وقد عُزي للكوفيين [3] وللأخفش [4] من البصريين استعمالٌ ثالثٌ لـ (بله) لعله الأقرب إلى استقامة المعنى في رواية الحديث الشريف، وهو مجيؤها بمعنى (غير) أو (سوى) حرف جر كـ (عدا وخلا) [5] على معنى الاستثناء فيها، وقد استَحسنَ بعضُ النحاة هذا المعنى لموافقة سياق الحديث الشريف وعدوه دليلًا على مجيء "بله" لمعنى الاستثناء [6]، على مذهب من قال ذلك، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يستثنى بها [7] .

---

(١)انظر: مغني اللبيب، ج١/١١٥، و شرح الأشموني لإلفية ابن مالك ج٣/٣٧٥ .

(٢)انظر: شرح الرضي علي الكافية، ج٣/٩٤ .

(٣)انظر: الجني الداني : ٤٢٦ وارتشاف الضرب، ج ٣ / ١٥٥٤ .

(٤)انظر: شرح الرضي على الكافية ج٣/٩٤ والجني الداني : ٤٢٦ .

(٥)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج٣/٩٤ .

(٦)انظر: مغني اللبيب ج١/١١٥ .

(٧)انظر: الجني الداني: ٤٢٦ .

المطلب الثالث :استعمال المصدر رويد :

قال الأُبّي[1] في شرح حديث: "(يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالْقَوَارِيرِ) معناه رفقك أي سُق سوقًا رفيقًا وأصله من رادت الريح ترود رودًا إذا تحركت حركةً رفيقةً . ورويد هو تصغير رود، وقد يوضع موضع فعل الأمر فيقال: رويدًا زيدًا أي: أرود زيداً والإرواد الرفع في المشي وغيره. وانتصب رويدك على أنه صفةٌ لمصدر محذوف أي سُق سوقًا رويدًا ، وأما على الرواية الأخرى "رويدًا سوقك بالقوارير" فانتصب رويداً على المصدر ، وسوقك على المفعول به أي أرود سوقك رويداً، وقد يكون على إسقاط الخافض أي في سوقك. والمراد بالقوارير النساء، وشبههن بالقوارير لضعف عزائمهن تشبيهًا بقوارير الزجاج في ضعفها وسرعة انكسارها . اختلف في أمره لأنجشة بذلك فقيل : لأنه كان حسنُ الصوت، وكان يحدو بِهن، وينشدُ ما فيه تشبيب، فلم يأمنْ أن يفتتن ويقع في قلوبهنّ حداؤه فأمر بالكف".

ذكر الأُبّي انتصاب رويدًا في رواية :" رويدًا لا تكسر القوارير " على الصفة للمصدر المحذوف وقدّره بقوله :" سر سيرًا رويدًا " وفي هذا خلاف، فسيبويه في الكتاب يذكرُ انتصابَ " رويد" في مثل هذا الموضع على الحال جاء في باب (متصرف رويد)[2] قوله : " ومن ذلك قولك _ للرجل تراه يعالج شيئًا– رويدًا – إنما تريد علاجًا رويدًا فهذا على وجه الحال إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج٨/٥٤.

(٢)انظر: الكتاب ج١/٢٤٣.

غير الحال[1]، أي: علاجًا رويدًا، ومذهب سيبويه أنّ نصب هذا على الحال وإن كان في الأصل نعتُ مصدرٍ محذوف لأنّ " رويدًا" صفةٌ غيرُ خاصة بالموصوف فلا يُحذف إلا على قبح؛ لعدم الدليل على منعوته[2].

قال ابن الربيع في الكافي[3] وقد استُدِل على صحةِ نصب رويدًا على الحال بأنهم يقولون : سير بزيدٍ سيرًا شديدًا، فإذا حذفت سيرًا قلت : سير بزيد شديدًا، فلو كانت صفةُ المصدر بعد حذف المصدر على حسبه عند اثباته لقلت : سير بزيدٍ شديداً[4].

واعتد ابن يعيش[5] وأبو حيان[6] بمذهب سيبويه، ورده الدماميني كما نقل الصّبان[7] بقوله : ليس الغرض باشتراط المخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف، فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف، لم

---

(١)انظر: المصدر السابق ج١/٢٤٤.

(٢)انظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني ج٢/٤

(٣)انظر: الكافي في الافصاح في مسائل كتاب الايضاح لأبن الربيع السبتي الاندلسي تحقيق ودراسة فيصل الحقباني، مكتبة الرشيد بالرياض الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م ج٣/١١٣٤ .

(٤)انظر: الكتاب ج١/٢٢٨ والكافي في الافصاح ج٣/١١٣٤ ..

(٥)انظر: شرح المفصل لأبن يعيش ج٤/٤١م

(٦)انظر: ارتشاف الضرب ج٥/٢٣٠٠ وأبو حيان : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي والغرناطي. أخذ عن أبي الحسين بن ربيع من تصانيفه البحر المحيط في التفسير، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل. مات سنة ٧٤٥هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ج١/٢٨٠.

(٧)انظر: حاشية الضبان ج٣/٢٠٥.

يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير في حذفه .

وهو مذهب الأُبّي. وذهب إليه السّيرافي[١]، وأجازَه الرضي في شرحِه على الكافيةِ[٢]، واستشهدَ عليه بقوله تعالى " أمْهِلْهُم رويدًا" [٣] قال : يحتمل الرود وصفةُ المصدر والحال .

أما توجيه الأُبّي للرواية الثانية، وهي قوله : " رويدك سوقًا" بنصبِ رويدك على المصدرِ، فقد ذكَره سيبويه[٤] وغيرُه من النحاة[٥] على اعتبار أنّ رويدِ تصغير إرواد مصدر أرود، والإرواد الإمهال، فقالوا: رويدًا بدلًا نن قولهم: إرواداً، فكأنه تصغير ترخيم بطرح جميع الزوائد، وهو على هذا متعدٍ إلى مفعول واحدٍ، على حسبِ تعدي مسماه، نحو قولك: أَرودْ زيدًا، وأمْهلْهُ، وفيه ضميرٌ منويٌ هو ضميرُ المخاطب[٦].

---

(١)انظر: شرح السيرافي للكتاب ج٥/١٣.

(٢)انظر: شرح الرضي على الكافية ج٣/٩٥ والرضي هو : محمد بن الحسن الاستراباذي هجر بلاد المشرق واقام بالمدينة المنورة والف شرحه على كافية ابن الحاجب في النحو وقد أكب الناس عليه وله شرح على الشافية توفي سنة ٦٨٨هـ تنظر ترجمته في بغية الوعاة ج١/٥٦٧.

(٣) – آيه (١٧) سورة الطارق .

(٤)انظر: الكتاب، ج ٤/٢٤٥، قال سيبويه : وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول : رويد نفسِه، جعله مصدراً كقوله: (فَضَربَ الرِقَابِ).

(٥)انظر: المقتضب، ج٣ / ٢٠٩، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣/٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٤/٤١، والكافي في الإفصاح، ج٣/١١٣٢.

(٦)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٤/٣٩، وارتشاف الضرب، ج/٢٣٠٠، والكافي في الإفصاح، ج٣/١١٢٧.

أمَّا قوله: " وقد يكون نصبًاعلى عدم الخافض، فيفسرُه مذهبُ الفرّاء في اعتبار "رويد" تصغيرَ رَوْد بمعنى المَهل والرّفق[1] وجاء في اللسان[2] عن أبي عُبيد عن أصحابه : تكبير رويد (رَوْدً) وتقول منه أرْوِدْ في السير أي أرْفِقْ، ففعله لازم يتعدى بحرف جر، ولذا علّل الأُبّي النّصب في "سوقك" على نزعِ الخافض، وقدَّره بقولِه: أرفق في سوقك.

وقد تناقل بعضُ شرَّاح الحديث[3] عن القاضي عياض هذا الرّأي، وإليه أشار الرّضي في شرحه للكافية[4]، فجوَّز جعل "رويد" تصغير (رود) بمعنى الرّفق، عُدي إلى المفعول به لتضمنّه الإمهال، وجعله بمعناه، ولم يذكر ما ذكره القاضي من النّصب بنزع الخافض.

---

(١)انظر: رأي الفراء في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ج ٧/٥، والارتشاف، ج٢٣٠٠/٥ والتصريح بمضمون التوضيح، ج ١٥٦/٤.

(٢)انظر: اللسان، ج٣/ ١٨٩ (مادة – رود).

(٣) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي ج٦ / ١١٤، وفتح الباري، ج ١٠/ ٦٦٨.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية، ج٣ /٩٥.

المطلب الرابع :ما يجوز فيه الرفع والنصب من المصادر

قال الأُبّي [1] : "وقوله :(عن سعد يقول : سَمْعَ أُذني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا)، ضبطناه هنا على بعضهم بسكونِ الميم وفتحِ العين على المصدرِ (وإفراد الأُذن)، كأنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سَمْع) سمع أذني، التقدير:" سمعتُه سَمْعَ أذني يقول كذا " وضبطناه من طريق الجيّاني كذا بضم العين هو الوجه. وقال سيبويه[2]: العربُ تقول : "سَمْعُ" أذني زيداً يقول كذابالرفع وضبطناه عن القاضي "سَمِعَ" بكسر الميم فعل ماضٍ، وما تقدم هو الصواب" .

ذكر الأُبّي ثلاثة أوجه لرواية قول سعد رضي الله عنه :"سمعَ أذني":

أولًا: بالرفع، وثانصيا: بالنصب على أنه مصدر، وثالثًا: بكسر الميم وفتح العين على أنّ فعل ماضٍ.

وقد رجح – رحمه الله – وجه الرفع، واحتج له بما سُمِع عن العرب، وذكرَه سيبويه [3]، أمَّا وجهُ النصبِ لـ"سمع" على المصدرِ، فالظاهرُ أنّ الأُبّي لم يكن يستصوبه، لقوله عن رواية الرفع : "هو الوجه"، وقد ذكرَ سيبويه وجه النصب "لسَمْعَ أذني" في باب[4] (ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر، وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة)، وفسر انتصابه بوقوعه حالاً، وذكر فيه جواز الإضافة

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج٨/٥٤.

(٢)انظر: الكتاب ، ج ١/١٨٩-١٩١.

(٣)انظر: المرجع السابق .

(٤) انظر: الكتاب، ج ١/٣٧٣.

وعدمها. وقد نقل الأبي عن سيبويه وجه الرفع، ولم ينقل عنه هنا ما أشار إليه في وجه النصب.

أمَّا الوجه الثالث الذي جاءت عليه رواية "سَمِعَ أذني" بكسر الميم وفتح العين على أنّه فعلٌ ماضٍ وأذني فاعله، فلم يصوّبه الأُبّي، ولا وجه له، لاستقامةِ المعنى به، وقد اعترضَ على هذا الرأي بعض شرَّاح الحديث، فقالوا: ليس إنكار الثالث بشيء والكل صحيح[1]، وما قالوه هو الصحيح.

(١)انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، راجعه واعتنى به أبو عبدالله عبدالسلام بن محمد بن عمر علوش مكتبة الرشيد الطبعة الأولى/١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ج١/١٠٨، وإكمال المُعْلِم، ج ١ / ١٧٦.

المطلب الخامس :المنصوب على المصدر مما لا فعل له

قال الأبي[1] في شرح قوله صلى الله عليه وسلم : " (وَيْحَكُمْ - أَوْ قَالَ: وَيْلَكُمْ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)" : قِيل ليس المرادُ بهما الدعاء بالهلاك، بل هما كلمتان استعملتهما العرب للتعجب والترحم، قال سيبويه : ويلٌ لمن وقع في هلاك وويح زجر لمن أشرف عليه، وعنه أيضاً أنهما للترحم.

قال الهروي : ويحٌ لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم عليه، وويلٌ لمن وقع فيها ويستحقها فلا يترحم عليه. وعن ابن عباس: الويل المشقة . وقال الحربي : ويل للهلك.

وجاء في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم (وَيْلَك ارْكبْهَا) "تأديبٌ من راجع العالم في فتواه بغليظ الكلام، وقد تستعمل ولا يراد بها هذا، وهي من الكلمات التي تدعم بها العرب كلامها، كقولهم: لا أمَّ له، لا أب له، وقد قيل إن "ويلَك" هنا قد تكون إغراء بما أمره به من ركوبها، إذ رآه قد تحرج منه "[2].

ذكر سيبويه ويحًا وويلًا في: (باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها)[3]، ولم أجد النَّص الذي نقله الأُبّي عنه، ولم أقف على إشارة تدل على مجيء "ويل" بمعنى الترحم عنده، كما لم أجد أحدًا من النحاة – على حسب

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٤/٤١٠.

(٢)انظر: المصدر السابق.

(٣)انظر: الكتاب، ج١/٣١٨، كما جاء ذكرها في باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، ج١/٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤.

ماتوصلت إليه من بحث- ينقل هذا النص عن سيبويه، غير أن بعض كتب اللغة[1] تناقلتُه بنسبته من غير ما ذكره الأُبّي من قوله: (ويح) ترحم بمعنى (ويل)"، والظاهر لي من نصوص الكتاب أن "ويل" عند سيبويه دعاء على المرء، لا ترحم عليه، قال في قوله تعالى : "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ" [سورة المطففين : ١]، مبيِّنا وجه الرفع في ويل: "لأن المعنى ليس فيه دعاء، وإنما قد ثبت الهلاكُ لهم لتكلم الله تعالى به والمعنى، أنّ هؤلاء ممن وجب لهم هذا القول، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة"[2] .اهـ

أمّا "ويح" فيبدو أن معناه عند سيبويه بمعنى "ويل" لتجويزه قولهم: "ويحٌ لك وتباً لك"[3]، فليس فيه معنى الترحم ولا الزجر – كما نقل الأبي – إذ إن التب وهو الخسار، لا يستقيم معناه مع الترحم أو الزجر.

وأمَّا عن نقل الأُبّي عن الفراء قوله : "الويحُ الرحمة" وإن كان هذا المعنى مشهورًا لـ(ويح) عند بعض النحاة[4] وفي كتب اللغة[5]، فإني لم أجد – بحسب ما توصلت

---

(١)انظر: تهذيب اللغة، ج ٢٩٥/٥، وتاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر سنة ١٤٠٦هـ، ج ٢٤٩/٢، ولسان العرب مادة (ويح).

(٢)انظر: الكتاب، ٣٣١/١.

(٣)انظر: المصدر السابق، ٣٣٤/١.

(٤)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٨٤/٢، وارتشاف الضرب، ١٣٦١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح، ج٤٧٠/٣، وهمع الهوامع، ج ١٠٧/٣.

(٥)انظر: تهذيب اللغة، ٥ / ٢٩٥، وتاج العروس، ٢٤٩/٢، واللسان ٢ / ٦٣٨.

إليه من بحث – هذا المعنى منسوبًا للفراء[1]، وإنما المشهورُ عنه اعتبار (ويح) و(ويس) و(ويب) كنايات عن الويل[2]، ومذهبه فيها: أن أصلها كلها (وي) أي حَزُن، دخلت عليها اللام، ثم كنوا بها، كما كنوا عن (قاتله الله) بـ(كاتعه الله) و (قاتعه الله)، لأن الويلَ كلمةُ شتمٍ معروفة مصرحة، وقد استعملتها العربُ حتى صارت تعجبًا ، يقولها أحدهم لمن يُحب ولمن يُبْغِض[3]. ولعل قول الأُبّي-رحمه الله- : "هي كلماتٌ تدعم بها العرب كلامها، ولا يرادُ بها الدعاء"، يقرُب إلى ما ذهب إليه الفراء في الكناية بها.

والذي عليه أكثرُ أهل العربية[4] استعمال(ويل) للمصابِ المغضوبِ عليه، و(ويح) للمصابِ المرحوم، وقد استدل بعضُهم[5] لهذه المعاني بشواهدَ من القرآن الكريم والحديث الشريف.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النَّجار، محمد علي النجار، الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة الأستاذ علي نجدي ناصف، منشورات دار الكتب والوثائق القومية مركز تحقيق دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م (١٩٣/٢)

(٢)انظر: شرح السيرافي للكتاب، ج ٩٠/٥.

(٣)انظر: شرح السيرافي للكتاب، ج ٩٠/٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج / ١/ ١٢١.

(٤)انظر: تهذيب اللغة، ج ٢٩٥/٥.

(٥)انظر: المصدر السابق واللسان، (مادة ويل).

المطلب السادس : المصادر المثناة قصد التكرير

قال الأُبّي [1] في شرح قوله صلى الله عليه وسلم:" («يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ، وَسَعْدَيْكَ) :قال سيبويه والأكثرُ : لبيكَ مصدرُ ثني للتكثير، أي إجابة بعد إجابة لا إلى نهاية. وليستْ بتثنيةٍ حقيقةٍ وهي في ذلك كقوله تعالى: " بل يداه مبسوطتان" [المائدة:٦٤] أي نعمتاه؛ لأن نعمَ الله تعالى لا تحصى. وقال ابنُ الأنباري : ثنوها بذلك كما ثنوا حنانيك، أي تحننٍ. وأصل: (لَبَّيْكَ) لبَّبَ بِك فاستثقلوا الجمعَ بين ثلاثِ باءآت فأبدلوا من الثانية ياءً [2]، كما قالوا من الظن " تظنيت" والأصل "تظننت" .

وفي الزاهر: إنّي وإنْ كنتُ صغيراً سني وكان في العين نبُوٌّ عني

فإنّ شيطاني أميرُ الجنّ يذهبُ بي في الشعرِ كل فنِّ

حتى يرد عني التّظني

يريد التظنن كما في الزاهر، وقال يونس: لبيك مفرد، وإنما انقلبت ألفُه ياءً لاتصالها بالضمير، كما انقلبتْ في لدى، والحجةُ لسيبويهٍ أنها انقلبتْ مع الاسمِ الظاهر. واختُلف في معناها واشتقاقها فقيل : اتجاهي وقصدي إليك، من قولِهم داري قلب دارك، أي تواجهها. وقيل : إخلاصي لك، من قولهم حسب لباب، أي خالص، ومنه لب الطعام ولبابه. وقيل : معناه أنا مقيمٌ على طاعتك، من قولِهم لب والب بالمكان،

---

(١) انظر :شرح الأُبّي على صحيح مسلم ،ج ١٦٧/٤.

٢(٢)الزاهر (١٩٧/١) " فأبدلوا من الأخيرة ياءً وهو الصواب وليس الثانية لأن الثانية مدغمة في الأولى فصارت الباء مشددة، والأخيرة يعني الثالثة . وانظر لسان العرب (لبب) .

إذا أقام به وقال الحربيُ: معناه قرباً منك والألباب القرب. وقيل معناه أنا ملب بين يديك أي خاضع . وعلى أن معناه الإجابة فهي لقول إبراهيم عليه الصلاة والسلام : "وأذن في الناس بالحج" . ذكر الأُبّي أن معنى لبيك إجابة لك بعد إجابة، وإليه ذهب سيبويه[١] والفراء[٢] وثعلب[٣] كما نقل عن سيبويه[٤] تفسيره للتلبية بـ : قربًا منك من ألبَّ فلان على كذا.

والجامعُ بين هذه المعاني تفسيرُ التلبية فيما جاءَ به الحديثُ الشريفُ من أنها إجابةُ الحاجِ لدعوةِ إبراهيمَ عليه الصلاة و السلام حيث أذّن في الناسِ بالحجِ[٥] فكانت إجابةُ دعوته بلبيك أي أجبت إجابتك، ولذا قالوا إنَّ الناصبَ للبيك من غير لفظه[٦] ومعناه إجابةً بعد إجابة، لأنَّه مثنى لغرض التكرير والتكثير والدلالة على أنه مثنى يعود مرة بعد أخرى[٧]. وقد أشار سيبويه إلى هذا فقال : "أرادَ بقولِه لبّيك وسعديك إجابة بعد إجابة كأنّه قال كلما أجبتك في أمر فأنا في الآخر مجيب"[٨] .

---

(١)انظر: الكتاب، ج ١ / ٣٥٠.

(٢)-انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ج١/١٠١.

(٣)انظر: مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ذخائر العرب، الطبعة الثانية دون تاريخ، ج ١/١٢٩.

(٤)انظر: الكتاب، ج١/٣٥٣.

(٥)انظر: الفائق في غريب الحديث، ج ٣/٢٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢/١٨٦.

(٦)انظر: غريب الحديث، لأبي عبيد، ج ٢/٢٨٨، وفتح الباري، ج ٣/٥١٥، ولسان العرب، ج١/٧٨٣.

(٧)انظر: الكتاب، ج ١ / ٣٥٣ وشرح المفصل لابن يعيش، ج ١/١١٩، وارتشاف الضرب، ج٣/ ١٣٦.

(٨)انظر: الكتاب، ج ١ / ٣٥٠.

أمَّا تفسيرُ أصل التلبية من حيث اشتقاقِها، فهو ما ذهبَ إليه سيبويه وغيره من أنّ معناها قربًا منك وملازمة، من ألبِّ فلان على كذا إذا داوم عليه ولم يفارقْه، قال الخليل: تقول لبّيك معناه : قربًا منك وطاعة[١] .

واستعمال (لبّيك) في إجابة الداعي لا يَبْعُد عن معنى اشتقاقِها، فإن إجابةَ الداعي تتطلب القربَ والدنو والملازمة، ويكون معنى التلبية في حقِ الله تعالى، أنا عبدُك قد أجبتُك على هذا، وما أشبهَ من المعنى[٢]. وكذا (سعديك)، قال الأُبّي معناه: إسعاداً لك بعد إسعاد. وفسّره سيبويه بمتابعةٍ لك، لإيضاح وجه نصبه بفعل ليس من لفظِه[٣]، والمعنيانِ متقاربان، فالإسعادُ مساعدة ومعاونة[٤]، ومَنْ أَسْعَدَ آخَرَ في أمرٍ، تابَعَهُ فيه، وأعانه عليه.

---

(١)انظر: كتاب العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وابراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م مادة (لبى) وشرح السيرافي للكتاب، ج ١٢٢/٥.

(٢)انظر: غريب الحديث لأبي عبيد، ج ٢ / ٢٨٩.

(٣)انظر: الكتاب، ج ١ / ٣٥٣.

(٤)انظر: اللسان (مادة – سعد).

وقد أشار الأُبّي إلى تثنية (لبيك) للتكثير على مذهب سيبويه[١]، وتبعَه فيه أكثرُ النحاةِ[٢]، وخالفَه يونسُ البصري، قال: هو مفرد، وإنما قُلبت ألفُه ياءً لاتصالها بالضمير على حد (لدى)[٣].

وقوله : " وعلى مذهب سيبويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر"معناه: لو كانت الياء في لبيك بمنزلة الياء في لديك، لوجبَ عند إضافتِها إلى الظاهر إقرارها ألفاً، كما إذا أضيفت (لدى) إلى الظاهر بقيت ألفها، وألف لبيك تقلب ياء إقرارها ألفاً، كما إذا أضيفت (لدى) إلى الظاهر بقيت ألفها، وألف لبيك تقلب ياء عند إضافتها إلى المظهر، وفي هذا دليل على أنه اسم مثنى، بمنزلة غلامي زيد، والحق مع سيبويه فيما احتج به على يونس البصري.

أمَّا عن نقل الأُبّي عن ابن الأنباري قوله : "ثنوا لبيك كما ثنوا حنانيك"، فهو قول الخليل[٤] ونقله ابن الأنباري[٥]عن الأحمر[٦] .

---

(١)انظر: الكتاب، ج١ /٣٤٨.

(٢)انظر: شرح السيرافي للكتاب، ج ٥ / ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ١ / ١١٩ وشرح الرضي على الكافية، ج١/٣٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢ / ١٨٦.

(٣) انظر: الكتاب، ج١ / ٣٥١.

(٤) انظر: العين (مادة لبى) .

(٥) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١ / ١٠٠.

(٦) علي بن الحسن وقيل بن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية، وصاحب الكسائي ومؤدب الأمين أخذ عن الكسائي وصنف التصريف وتفنن البلغاء، مات سنة أربع وتسعين ومائة، تنظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي- الناشر دار المأمون ١٩٣٦م، ج ١٢/٥-١١، بغية الوعاة، ج٢ – ١٥٨..

وقد نقلَ الأُبّي معاني أخرى للبيك، اختلفت عن معناها عند سيبويه، لاختلاف أصول اشتقاقها، قال: "واختلفوا في معنى (لبيك) واشتقاقها، فقيل: معنى لبيك اتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلبُّ دارك، اي تواجهها، وقيل: معناها: محبتي لك، مأخوذ من قولهم: امرأة لبَّة: إذا كانت محبة لولدها، عاطفة عليه، وقيل: معناها إخلاصي لك، مأخوذ من قولهم: حَبٌ لبابٌ: إذا كان خالصاً محضاً. ومن ذلك: لُبُّ الطعام ولُبَابُه، وقيل: معناها: أنا المقيم على طاعتك وإجابتك، مأخوذ من قولهم: قد لبَّ الرجل بالمكان، وألبَّ: إذا أقام فيه ولزمه، قال ابن الأنباري، وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل[1].

(١) انظر: تهذيب اللغة، ج ١٥/٣٣٧ (مادة – لبب). واللسان (مادة – لبب).

المطلب السابع :النداء بأي هنتاه

قال الأبي[1] في شرحه لكتاب الحج من قول عبد الله مولى أسماء :" (أَيْ هَنَتَاهُ لَقَدْ غَلَّسْنَا، قَالَتْ: كَلَّا، أَيْ بُنَيَّ، «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لِلظُّعُنِ). وأصله من الهن، يكنى به الشيء، والأنثى هنة، فإذا وصلتها بالهاء قلت: ياهَنْتَاه . ومن العرب من يقول : (ياهَنْتُوه) وللرجل : ياهُناه، ولا يستعمل كذا إلاَّ في النداء[2] " اهـ.

أشار الأبي إلى لزوم لفظ " يا هنتاه ويا هناه" للنداء، فلا يقع على هذه الصورة في غيره، وهو ما أشار إليه النحاة[3] .

ولعل في قوله : أي هنتاه أصله من الهن فإذا وصلتها بالهاء " ما يشير إلى أن الهاء عنده زائدة للوقف، وليست من نفس الكلمة، وهو مذهب الفراء[4]،

ويُنسب للكوفيين[5] وقيل كان عليه أكثر النحاة[6]، أمَّا قول الأبي: "ومن العرب من يقول : ياهنتوه وللرجل ياهناه" فلم أجد- على حسب ماتوصلت إليه من بحث – من يذكر لغة يا هنتوه للأنثى، ولعل الأبي قد وقف على بعض المصادر تذكر لغة يا

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٣٦٨/٤ .

(٢)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٤ / ٣٦٩.

(٣) انظر: الكتاب، ج ٢ / ٢٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن ابن محمد بن علي ابن عصفور، الأشبيلي، المتوفي سنة ٦٦٩هـ، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ٢٠٥/٢، وارتشاف الضرب . ج ٤ / ٢٢٠٩ و ج ٥/ ٢٢٢٣ وهمع الهوامع، ج ٣ / ٦١.

(٤)انظر: معاني القرآن للفراء ج ٤٢٢/٢.

(٥)انظر: اللسان، (مادة – هنا).

(٦)انظر: ارتشاف الضرب، ج٤ / ٢٢١٠، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٣/ ٣٠٠، وهمع الهوامع، ج ٦١/٣.

هنتوه للأنثى، ولعل الأبي قد وقف على بعض المصادر تذكرها وتنسبها لبعض العرب.

المطلب الثامن : الاختصاص ب (أي)

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم "(إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا،وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الْأُمَّةُ : أَبُو عُبَيْدَةَ") قوله : (إن أميننا – أَيَّتُهَا الْأُمَّةُ – أبو عبيدة) بالرفع على النداء، والأعرفُ والأفصحُ أن تكونَ في موضعِ نصبٍ على الاختصاص، كنحو ما حكى سيبويه[2] من كلامهم: (اللهم اغفِرْ لَنا أَيَّتُها العصابة)".

أشار الأُبّي بقوله: "بالرفع على النداء" إلى مذهب الأخفش[3] في اعتبار (أي) الموصوفة بذي اللام في باب الاختصاص منادى، بحجة أنّها في غيرِ الشرط والاستفهام لا تكون إلاَّ على النداء، قال: ولا يُنكَر أن يُنادي الإنسانُ نفسَه، ألا ترى إلى قولِ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه: " كُلُ النَّاسِ أَفْقَهَ مِنْكَ يا عُمَرُ"[4].

ورأي الأخفشِ هذا مخالفٌ لمذهبِ الجمهور[5]، إذ إنّ الاختصاصَ إذا جاء لفظُ النداء لم يكنْ منادى، ولا يجوزُ دخول حُرفِ النداء عليه، لا لفظًا ولا تقديرًا، وإنما

(١) انظر: شرح الأُبّي على صحيح مسلم، ٤٣١/٨ .

(٢)انظر: الكتاب، ج ٢٣٢/٢ – ٣ / ١٧٠.

(٣)انظر: رأي الأخفش في ارتشاف الضرب، ج٢٢٤٧/٥، والتصريح بمضمون التوضيح، ج٤ / ١٢٤، وهمع الهوامع، ج٣٠/٣.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب، ج٢٢٤٧/٥، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ١٢٤/٤.

(٥)انظر: الكتاب، ج٢ / ٢٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٤٣٤/٣ وشرح المفصل لابن يعيش، ج١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية، ج٤٣١/١، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٤ / ١٢٤.

نقل من باب النداءِ إلى باب الاختصاص، لمشاركةٍ معنويةٍ بين البابين، إذْ المنادى أيضا مختصٌ بالخطاب من بين أمثاله[١].

و(أيٌّ) في هذا الباب عندَ الجمهور مبنيةٌ[٢] على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص، وجملةُ الاختصاص في موضعِ نصبٍ على الحال[٣]. وإلى مذهب الجمهور أشار الأُبّي بقوله: "والأعرف والأفصح..."

ويبدو أن مذهبَهم هذا هو الأقوى من رأي الأخفش إذ فرَّق بعضُهم[٤] بين المنصوبِ على الاختصاصِ، والمنصوب على النداء، بعشرين فرقًا في الأحكام اللفظية، وثلاثة فروق في الأحكام المعنوية[٥]، مما يعضُد رأي الجمهور في أن المنصوب على الاختصاص ليس بمنادى.

---

(١)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ١ / ٤٣١.

(٢) ذهب السيرافي وابن يعيش إلى أن (أي) هنا معربة، تحتمل أن تكون مبتدأ حذف خبره، أو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة في موضع نصب حال، ينظر الكتاب، ج٢/٢٣٢ هامش رقم (٢) وشرح المفصل لابن يعيش، ج٢/١٧، وارتشاف الضرب، ج٥/٢٢٤٧

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ١/٤٣١، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٤/ ١٢٤.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج ٤ / ١٢٦.

(٥) انظر: أيضا شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ٣ / ١٣٧٥.

المطلب التاسع : حذف عامل المفعول به

قال الأُبّي[1] في شرحِ حديثِ : " (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل في الصلاة قال الله أكبر كبيرا الله أكبر كبيرا ثلاثًا) قال : وهو منصوبٌ بفعلٍ دل عليه ما قبله أي كبرت كبيرًا أو ذكرت كبيرًا. وقِيل : هو منصوبٌ على التمييزِ وقِيل على القطع" .

أمَّا النصب على التمييز بعد اسم التفضيل فاشترط له بعض النحاة[2] صحة وقوع الاسم فاعلاً في المعنى، وعلى هذا فلا يصح نصب (كبيراً) على التمييز إلاَّ على مذهب من قال[3] : إن هذا ليس بمطرد، والمنصوب على التمييز هو ما جرى عليه أفعل التفضيل لا سببه، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : "فَاللهُ خَيْرٌ حَافِظاً " [سورة يوسف:٧٤] بانتصاب حافظًا على التمييز[4]، أي خيرٌ من حافظ، ولعل قياسُ "اللهُ أكبرُ كبيراً" على الآيةِ الكريمةِ صحيح على تقدير: الله أكبرُ من كبير. وقد قيل: "لا يصحُ النصبُ على التمييزِ لأنّ تمييزَ أفعلِ التفضيلِ شرطه أن يكون مغايرًا للفظها نحو:"أَحْسَنَ عَمَلاً" [سورة الكهف: ٣٠][5].

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٩٧/٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، ومعه كتاب عمدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، مكة المكرمة – منشورات الفيصلية، دون طبعة ولا تاريخ، ج٣٦٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح، ج١ / ٣٣٩٨، وهمع الهوامع، ج ٤ / ٦٩.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية، ج٢ / ٧٣.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٢ / ٧٣، تفسير البحر المحيط، ج ٣٢٠/٥.

(٥) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٩٧/٩.

وأمَّا قوله : على "القطع"، فلعله قصد بها الحال على اصطلاح الكوفيين، ولا يصح حمل القطع على النعت، إذ لا موصوف مذكوراً في قوله "الله أكبر كبيراً" والحالُ فيه مؤكدة لعاملها[1] . إلا أن يكونَ على نحو مابيَّنه ابن الأثير في النهاية[2] من أوجهِ الإعراب: أنّه يأتي منصوبًا على القطع من اسم الله، وزاد الهروي: وهو معرفة، وكبيرًا نكرة خرجت من معرفة، وقد ذكر بعض أهل اللغة[3] انتصاب (كبيرًا) لإقامته مقام المصدر، فمعنى قوله"الله ُ أكبرُ كبيرًا " أي: تكبيرًا ، فأقام الاسمَ مقام المصدر الحقيقي .

(١)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٩٧/٩.

(٢)انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، ج ٤/ ١٤١، هامش (١) نفس الصفحة (مادة –كبر).

(٣)انظر: تهذيب اللغة، ٢١٥/١٠، واللسان (مادة –كبر).

المبحث الرابع : في المجرورات

المطلب الأول : إضافة الموصوف إلى صفته

المطلب الثاني : حذف المضاف

المبحث الرابع : في المجرورات .

المطلب الأول : إضافة الموصوف إلى صفته:

قال الأُبّي [1] في شرحِ حديثِ : " (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ) قال الباجي : روايتُنا بالمشرقِ بنصبِ نساءٍ، وخفض المسلمات على الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسِه كمسجدِ الجامع، أو من إضافةِ العامِ إلى الخاصِ كبهيمةِ الأنعام، أو على تأويلِ النساءِ بالفاضلاتِ أي فاضلات المسلمات، كما يُقال رجالُ القومِ أي ساداتُهم. ورويناه ببلدِنا برفعِ الكلمتين : الأولى على النداءِ، والثانية صفة على اللفظ أي يا أيها النساءُ المسلماتُ . ويجوز رفع الأولى وكسر الثانية في معنى النصب على النعت على الموضع، كما يقال يا زيدُ العاقلِ، والعاقل بنصب العاقل ورفعه . وقِيل : المعنى يا نساء جماعات المسلمات . قلتُ فالحاصلُ في نساءِ أما منادى غير مضاف، والمسلمات نعتٌ له. إما على اللفظ أو على الموضعِ ؛ لأنّ المنادى المرفوع منصوبٌ الموضع بتقدير (أنادي) وعنه [2] على اللفظ ليس على التقدير الذي ذُكر ؛ لأنّ نساء نكرة مقصودة، وهي عند سيبويه في حكمِ العلم، وبالحديث احتُج على ذلك .

وقول الباجي من إضافة الشيء إلى نفسِه لا يصح ؛ لأنّ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه ممتنعة عند الجميع، وإنما هو من إضافة الموصوف إلى الصفة . وقد اختُلف فيها

---

(١) شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٣/٥٠٤.

(٢) هنا تصحيف والصحيح (ونعته على اللفظ ..) ، انظر إكمال المعلم للقاض عياض ، ١٦٥/٣

فأجازها الكوفيون ومنعها البصريون، وتأوّلوا ما جاء منها كمسجد الجامع على حذف الموصوف والتقدير: مسجد المكان الجامع . وقول القاضي[1] : وقِيل المعنى يا نساءُ الجماعات المسلمات يدل على أنه حمَل قول الباجي من إضافة الشيء إلى نفسِه على ظاهره، وإلا لم يكنْ قوله وقيل زيادةٌ على ما تقدّم . ومسجد الجامع إنّما يذكرُه النحاةُ مثالًا لا لإضافة الموصوف إلى الصفة بل لإضافةِ الشيء إلى نفسِه ".

ذكر الأُبّي – رحمه الله – ثلاثة أوجه في إعراب قولِه صلى الله عليه وسلم: " يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ " :

الأول : أنّه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، وهذه مسألةٌ خلافيةٌ بينَ نحاةِ البصرةِ والكوفةِ، وهو تعبيرٌ عامٌ، وإنما المخصوصُ منه في الحديث الشريف إضافة الموصوف إلى صفته، وهو عند الكوفيين[2] جائزٌ على ظاهرِه بشرطِ اختلافِ اللفظِ فقط من غيرِ تأويل، أمَّا البصريون[3] فيقدَّرون فيه محذوفاً على نحو ما بيَّن الأُبّي في تأويلِه للحديثِ الشريف، أي : يا نساءَ الجماعاتِ المسلمات.

---

(١) القاضي عياض المالكي صاحب كتاب إكمال المعلم.

(٢)انظر: معاني القرآن للفراء،ج ١ / ٣٣٠ – ٣٣١، ٣٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف،ج ٤٣٦/٢، وشرح الرضي على الكافية،ج ٢/ ٢٤٣، وهمع الهوامع،ج ٦/٤.

(٣)انظر: وشرح المفصل لابن يعيش،ج ١٠/٣، والإنصاف في سائل الخلاف،ج ٤٣٦/٢، وشرح الرضي على الكافية،ج ٢ / ٢٤٤.

وقد اختارَ مذهبَ الكوفيين عددٌ من النحاةِ المتأخرين[١]، وكان الأُبّي-رحمه الله- في بعضِ المواضع[٢] يكتفي بذكره من غير الإشارة إلى تأويلٍ في الإضافة، وكأنّه كان يميلُ إلى مذهبِ الكوفيين ويختارُه.

الثاني : تأويلُ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه باعتبارِها من إضافةِ العامِ إلى الخاصِ، وهو الوجه الذي اختاره الرّضي في شرحه للكافية[٣].

الثالث : جوازُ الرفعِ في تابعِ المنادى المفرد على اللفظ، والنّصبُ على الموضع، إلاَّ أنه في الأمر إشكال، من حيث إن المنادى نكرة مقصودة، ووصفه ممتنعٌ عند الأكثرِ، إلاَّ على ما حكاه يونس من أنّهم وصفوه بالمعرفة، وأجروه مجرى العلمِ المفرد[٤].

ومِّما فسّره الأُبّي بمذهب الكوفيين في الإضافة قوله في رواية بعضهم عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم :" شَغَلُونَا عَنْ صَلاَةِ الوُسْطى"[٥] قال: "على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضاف إليه مقامه: أي عن صلاةِ

---

(١)انظر: شرح الرضي على الكافية،ج ٢/٢٤٤.

(٢)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم (٣/٥٠٤).

(٣)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٢ / ٢٤٥.

(٤)انظر: همع الهوامع، ج ٥/ ٢٨٤.

(٥)انظر: ينظر كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم الحديث (٦٢٧) ينظر متن صحيح مسلم مع شرح الأبي ج ٢ / ٣٠٩.

الساعة الوسطى، فصلاةُ هنا مصدرٌ، أو تكون اسمًا مضافة إلى نفسها على رأي الكوفيين من النحاة[1]" .

وقد رأى بعضُ شراحِ الحديث[2] بأنّ الحديثَ ليس من إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه فهذا أمر يتفقُ الفريقان على منعِه، وإنّما هو من إضافةِ الموصوفِ إلى الصفة، فالكوفيون يُجيزونها، والبصريون يمنعونها، ويؤُولون ما جاءَ منها على حذفِ الموصوفِ لا على حذف المضافِ وإقامة المضاف إليه مقامه كما ذكر الأُبّي.

والصحيحُ النصبُ والجرُ على الإضافةِ، وهو من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، والموصوف إلى صفته، والأعم إلى الأخص[3].

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٢ / ٣٠٩ – ٣١٠

(٢) انظر: إكمال المعْلِم للقاضي عياض ج ٢/ ٥٩٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ،ج ٥ /٢٨٤.

المطلب الثاني : حذف المضاف

قال الأُبّي[1] في شرح قول المصطفى صلى الله عليه وسلم : " (إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلَاكِ) زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رِوَايَتِهِ «لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ» قَالَ الْأَشْعَثِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ شَاهَانْ شَاهْ»، وقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو عَنْ أَخْنَعَ؟ فَقَالَ: «أَوْضَعَ» " قال أبو عمر رضي الله عنه : معناه أوضع وأذل، والمراد صاحب الاسم فهو على حذف مضاف، ويدل على قوله في الآخر : " أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ وَأَغْيَظُهُ عَلَيْهِ، رَجُلٍ كَانَ يُسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلَاكِ، لَا مَلِكَ إِلَّا اللهُ " وقد يدل على أن الاسم هو المسمى . وقيل : معنى أخنع أفجر . خنع الرجل إلى المرأة وخنعت إليه إذا أتاها للفجور، فهو مثل قوله : " أخبث" في الآخر . وجاء في بعض روايات البخاري _ رضي الله عنه _ أخنى، وهو بمعنى ما تقدم، أي أفحش ويكون بمعنى الهلاك لصاحبه والإخناء الهلاك . أخنى الدهر عليه أهلكه . وروي أبخع أي أقتل والبخع القتل الشديد، ومنه قوله تعالى (لعلك باخع نفسك ....) .

تقديرُ المضافِ الذي أشار إليه الأبي "صاحب الاسم"، إنما هو على مذهبِ من يرى أنَّ الاسمَ غير المسمى، وهو مذهبُ كافةِ النحويين كما أشارَ إلى ذلك بعضهم[2].

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٧/٣٠١ .

(٢)انظر: نتائج الفكر، ص : ٣١ وما بعدها.

وذهب غيره من الشراح[1] إلى حملِ الحديث على الظاهر، دونَ الحاجة إلى تقدير مضاف، مستدلين به على أن الاسم والمسمى واحد، والمراد بالاسم في الحديث صاحب الاسم، وعليه قدَّروا الرواية الثانية على حذف مضاف تقديره: أغيظ اسم رجل.

و من حذفِ المضاف أيضًا قولُه – رحمه الله – في شرحِـه لقولِه صلى الله عليه وسلم : "إِذا كَان أَحَدُكُم يُصلي فَلا يَبْصقُ قِبَل وجْهِه فإنِ الله قِبل وجهِه إذا صلَّى"[2].

"قد يكون معنى قولِه : "فإنَّ الله قِبَلَ وَجَّهِه" على حذف المضافِ، أي: إن قبلة الله المكرمة قبل وجهه وبيته الحرام، وما عظَّم الله قبل وجهه، أو ثوابه وفضله[3] " .

---

(١)انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، باب (أبغض الأسماء إلى الله تعالى)، ج ١٠/٧٢٢ – ٧٢٣.

(٢)انظر: كتاب المساجد / باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم الحديث، (٥٤٧) ،و ينظر متن صحيح مسلم مع شرح الأبي، ١ / ٣٧٧ .

(٣)انظر: إكمال المُعْلِم للقاضي عياض، ج ٢/٤٨٣.

المبحث الخامس : مسائل التوابع

المطلب الأول : الوصف بالمصدر وتأوله بمشتق

المطلب الثاني : بدل النكرة من المعرفة

المطلب الثالث :عطف الشبيه على الشبيه في المعنى

المبحث الخامس : مسائل التوابع.

المطلب الأول : الوصف بالمصدر وتأوله بمشتق .

أولا : الوصف بالمصدر (زَوْر)

جاء في كتاب الصيام / باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر، قول السيدة عائشة رضي الله عنها : فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: «مَا هُوَ؟» قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ» فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» "[1].

علّق الأُبّي على قول السيدةِ عائشةَ – رضي الله عنها - : "جَاءَنَا زَوْرٌ" فقال: " أي زائرون ألحقوا بما جلبوه من باديتهم. "ثم قال : "وقد قيل إن الزَّور المصدر، وبه سمى الواحد والاثنان والجمع كما قالوا: رجل صومٌ، ورجل عدلٌ، ونحوه للخطابي"[2].

الظاهر من كلام الأُبّي حمله كلمة (زوْرٌ) على وجهين :

---

(١) انظر :متن صحيح مسلم مع شرح الأبي، ج ٤ / ١١٧.

(٢)انظر: المصدر السابق، ج ٤/١١٥ – ١١٦، والخطابي هو : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستاني، كان فقيها أديبا محدثًا، سمع بالعراق أبا علي الصغار وغيره، وروى عنه الحاكم أبو عبدالله ابن البيّع النيسابوري. من مصنفاته (غريب الحديث) وكتاب (الصحاح) وغيره. توفي سنة ٣٨٨هـ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان، ج ٢/٢١٤ – ٢١٥، وسير أعلام النبلاء، ج١٧/٢٣-٢٨، ينظر رأي الخطابي في غريب الحديث، ج ١/٦٦٤.

الأول : أنّها جمعُ زائرٍ، يظهر ذلك من قوله : "جَاءَنَا زَوْرٌ أي زائرون"، وقد صرَّح القاضي عياض في كتابِ مشارق الأنوار[1] عند شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم "إِنَّ لِزورِكَ عَلَيْكَ حَقاً"[2] بمجيء (زَور) جمعاً لزائر، مثل : ركب. وهو في إطلاقِه لفظ الجمع على مثلِ هذه الصيغ يوافقُ الأخفشَ فيما خالف فيه أغلب النحاة، باعتبار مثل هذا الضرب من الكلمات جمعًا مع أنها عندهم اسم للجمع[3].

الثاني : أنها مصدر وصف به الواحد والاثنان والجمع، كما قالوا : رجل صومٌ وقوم صومٌ. وقد حمَل الأُبّي هذا الوجه على ما ذكره الخطّابي في شرحه لقولِه صلى الله عليه وسلم :" لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِلْعِنَبِ الْكَرْمَ إِنَّمَا الْكَرْمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ "[4].

---

(١)انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، قدم له وخرج أحاديثه : إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ط ١/ ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ ،ج ١/ ٣١٣.

(٢)الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب حق الضيف في الصوم، وفي باب حق الجسم من الصوم. ينظر فتح الباري، ج٤/٢٧٧ – ٢٧٨، رقم الحديث (١٩٧٤ – ١٩٧٥) وأخرجه مسلم في كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر، رقم الحديث (١١٥٩) ينظر متن صحيح مسلم مع شرح الأبي، ج ٤ / ١٢٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م، ج٢/٢٨٩، ٢٩٠، ٥٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ج ٢٠٣/٢، وهمع الهوامع، ج١٢٧/٦.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأدب / باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إنما الكرم قلب المؤمن" رقم الحديث (٦١٨٣) ينظر فتح الباري، ج ٦٩٥/١٠، كما أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ / باب كراهية تسمية العنب كرماً، رقم الحديث (٢٢٤٧) ينظر متن صحيح مسلم علي شرح الأبي، ج ٧ / ١٨٥.

قال الخطّابي[1] في شرحِ الحديث : "يريد الكريم، وقد يُنعَتُ الفاعل بالمصدر، كقولهم: رجل عدْلٌ، ورجل صوم.... فإذا نُعِت الفاعل بالمصدر كان الواحدُ والجميعُ والمذكرُ والمؤنثُ فيه سواء، يقال: رجل كَرْم وقوم كَرم". وعلى هذا قاس الأُبّي المصدر "زَوْر".

وقد ذكرَ ابنُ يعيش الوصف بالمصدر "زَوْر"[2] على أن معناه الزيارة، ولا يكون في هذا الموضعِ جمع زائر، لأنّ الجمعَ لا يُوصفُ به الواحد، وكونه مصدراً يوصف به الواحد والجمع[3] فيقال : رَجُلٌ زَوْرٌ وقَومٌ زَوْر.

ويبدو لي أنّ مجيءَ " زَوْر" مصدرًا وُصِف به في قوله "جَاءَنَا زَوْرٌ" ضعيف، لحذفِ الموصوفِ، وحذف الموصوف خلافٌ للأصل[4]، كما أنّ الوصفَ بالمصدر خلافٌ للأصل[5]، واجتماعُ خِلافين للأصلِ يُضعفُ هذا الوجه، ويرجّحُ اعتبار (زَوْر) اسم جمع لمفرد زائر.

---

(١) انظر: غريب الحديث للخطابي، ج ١ / ٦٦٤.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣ / ٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٣١٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣ / ٥٠.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣/٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٣١٣.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣ / ٤٨، وشرح الكافية الشافية، ج ٣ / ١١٦٠.

ثانيا : الوصف بالمصدر (كرم)

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم :" (لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِلْعِنَبِ الْكَرْمَ إِنَّمَا الْكَرْمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ). يقال : رجل كَرَم وكَرْمٌ، وامرأة كَرَمٌ، ورجال كَرَمٌ، ونساء كَرَمٌ، كله بمعنى كريم، وُصفِ بالمصدر، قال الخطابي[2]: وتسكن الراء منه، قال الشاعر[3]:

" فَتَنْبُو العَيْنُ عن كَرَمٍ عِجافِ" .

الظاهرُ من توجيهِ الأُبّي للوصف بالمصدر "كَرْم" تأويلُه بالصفة المشبهة، بدليلِ قولِه: كله بمعنى "كَرِيم" وهذا مذهبُ فريقٌ من النحاة[4] في تفسيرِ مجيء المصدر نعتًا والأصلُ ألا يُنعتَ به، وظاهرُ كلامُ سيبويه – رحمه الله – في الكتاب[5] جواز ذلك عنده، قال :" وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك "لبنٌ حَلَبٌ، إنما

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج١٨٥/٧.

(٢)انظر: غريب الحديث للخطابي، ج ١ / ٦٦٤.

(٣)هذا عجز البيت وصدره : " وأَنْ يُعْرَيْنَ إنْ كُسيَ الجَوَارِي". وهو لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحطبي في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني علي بن حسن، إشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٣، ج٤٩/١٨، ولأبي خالد القناني في شرح شواهد المغنى للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دون طبعة ولا تاريخ، ج٨٨٦/٢، ولسان العرب، ج١٢ / ٥١١ (مادة –كرم)، ولسعيد بن مسحوج الشيباني في لسان العرب، ج٢٢٤/١٥ (مادة –كسا) ولمرداس بن أذنة في لسان العرب، ج٢٣٤/٩ (مادة – عجف) وبلا نسبة في مغني اللبيب، ج٥٢٧/٢.

(٤)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٥٠/٣، وشرح الرضي على الكافية، ج ٢ / ٢٩٥ والتصريح بمضمون التوضيح، ج٤٨١/٣.

(٥)انظر: الكتاب، ج ٤ / ٤٣.

تريد مَحْلُوب...، ويقع على الفاعل، وذلك قولك: يومٌ غمٌ، ورَجُلَ نَوْمٌ، وإنما تريد النائم والغامَّ" .

وقد نَسب بعضُ النحاة[1] هذا المَذهبَ في تأويلِ النعتِ المصدر بمشتقٍ للكوفيين، وكان عليه الفرّاء[2] في تأويلِ قولِه تعالى: "بِدَمٍ كَذِب"[3] قال: "أي مكذوب". ولعلهم ذهبوا إلى تأويلِ المصدرِ بمشتقٍ، لأنّ الأصلَ الوصف به.

وقد ذهبَ غيرُهم[4] إلى تأويلِ النعتِ به على حذفِ المضافِ، قالوا: رجل عدل أي: ذو عدل. ونسبَ بعضُ النحاة[5] هذا المذهبَ للبصريين، ولم أجد سيبويه – رحمه الله – يذكره أو يشير إليه.

وكان القاضي عياضٌ يختارُ هذا التأويل الثاني بحذفِ المضافِ، جاء ذلك في شرحِه لبعضِ نصوصِ الحديثِ الشريفِ .[6].

---

(١)انظر: ارتشاف الضرب، ج ١٩١٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور، ج ١٤٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح، ج٣ / ٤٨١، وشرح الأشموني، ج ١١٨/٣.

(٢)انظر: معاني القرآن للفراء، ج ٢ / ٣٨.

(٣) آية (١٨) سورة يوسف .

(٤)انظر:الأصول لابن السرَّاج، ج ٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية، ج ٢ / ٢٩٥ وارتشاف الضرب، ج١٩١٩/٤.

(٥)انظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج ٣ / ٤٨١، وشرح الأشموني، ج ١١٨/٣.

(٦)انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج ١ / ٣٩ .

وفي المسألة قول ثالث أشار إليه بعض النحاة[1]، أنَّ النعت بالمصدر يُحمل على ظاهره دون تأويل بمشتق أو تقدير مضاف، لأن القصد منه المبالغة، لكثرة وقوعه من الموصوف حتى أطلق اسم الحدث على الفاعل أو المفعول، وكأنه من كثرة الفعل تجسما منه[2].

وقد ضعف ابن عصفور[3] مذهب الكوفيين في التأويل بمشتق، وقال: "فيه إخراج للمصدر عن أصله، ومهما أمكن إبقاءه على أصله كان أولى، ومما يبين أنه باقٍ على أصليته أنه لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كما كان قبل أن يُوصف به"، وهذا يرجح القول الثالث بعدم التأويل بقصد المبالغة، وإن لم، فعلى تقدير المضاف.

---

(١)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣ / ٥٠، وشرح الرضي على الكافية، ج ٢/٢٩٥، شرح الجمل لابن عصفور. ج ١ / ١٤٥، وارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٩١٩.

(٢)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣ / ٥٠، وشرح الرضي على الكافية، ج ٢/٢٩٥، شرح الجمل لابن عصفور. ج ١ / ١٤٥، وارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٩١٩.

(٣)انظر: شرح الجمل لابن عصفور، ج ١ / ١٤٦.

المطلب الثاني : بدل النكرة من المعرفة

قال الأُبّي [1] في شرحه لما روي عن أمهات المؤمنين – رضي الله عنهن – قولهن للسيدة عائشة رضي الله عنها :"(فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرَّضَاعَةِ، وَلَا رَائِينَا)أحد مرفوع بدل من هو على مذهب نحاة أهل البصرة، وقد يكون فاعلاً بداخل على مذهب اهل الكوفة، ويكون (هو) هنا (ضمير الأمر والشأن).

نصّ الأُبّي في كلامِه السابقِ على خلافِ البصريين والكوفيين في بدلِ النكرةِ من المعرفةِ، ويظهرُ من توجيهِه جوازِ ذلك عند البصريين وهو ما نصّ عليه سيبويه[2] مطلقاً، وتبعه فيه جملة من النحاة[3].

وقد منعَ الكوفيون[4]، بدلَ النكرةِ من المعْرفةِ ما لمْ توصفْ، محتجِين بأنّها إذا لم توصفْ لم تُفدِ[5]،

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج٤/٦٤٣.

(٢)انظر: الكتاب، ج ١ / ٤٤١، ٩/٢.

(٣)انظر: المقتضب، ج ١/١٦٤، والأصول في النحو، ج ٢ / ٤٦، وارتشاف الضرب، ج٤/١٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٣/٣٣١.

(٤)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٣٣١، إلاَّ أن ابن مالك قد نسب شرط اتحاد اللفظين للكوفيين، وتعقبه أبو حيان في الارتشاف، فذكر نسبة ما نقله ابن مالك عن الكوفيين لنحاة بغداد، ينظر ارتشاف الضرب، ج ٤/١٩٦٢، كما ينظر لمذهب الكوفيين همع الهوامع، ج ٥ / ٢١٨، وخزانة الأدب، ج ٥/١٨٦.

(٥)ذكر ذلك السيوطي في همع الهوامع وأجاب عنه، ينظر، ج ٥/٢١٩.

وقد تَبع الكوفيين في شرطِهم بعضُ النحاة[1]، وقيّد الرضيُ[2] الوصفَ في بدلِ الكلِ من الكل، وزادَ غيرُهم[3] شرطَ اتحادِ اللفظِ بين البدلِ والمبدلِ منه.

وقد أجابَ البصريون عن ذلك بسماعِ بدلِ النكرةِ من المعْرفةِ عن العربِ وليستْ من لفظِ الأول، ولا موصوفة[4].

و في تقديم الأُبّي لرأي البصريين، وتعبيرِه عن رأي الكوفيين بـ (قدْ) الدالةِ على التقليلِ مع الفعل المضارع، ما يدلُ على تأييدِه لرأي البصريين، واختياره لمذهبِهم في هذه المسألةِ.

---

(١)انظر: نتائج الفكر للسهيلي، ص: ٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٣ / ٦٨ وهمع الهوامع، ج ٢١٨/٥.

(٢)انظر: رأي الرضي في شرحه للكافية، ج ٢/ ٣٨٧.

(٣)نُسب ذلك لنحاة بغداد، ينظر ارتشاف الضرب، ج ١٩٦٢/٤ وهمع الهوامع، ج ٥ / ٢١٨ وخزانة الأدب، ج ٥ / ١٨٦.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب، ج ٥ / ١٩٦٣، وهمع الهوامع، ج ٥ / ٢١٨.

المطلب الثالث :عطف الشبيه على الشبيه في المعنى

قال الأُبّي[1] في شرحِه لما جاء في باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، : " (لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا، أَوِ ابْنُهَا، أَوْ زَوْجُهَا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا -قال أبوسعيد الخدري رضي الله عنه وهو راوي الحديث- فَأَعْجَبْنِي وآنَقْنِي[2] معنى "آنَقْنَي" أي أعجبنني، وإنما جاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتأكيد، قال الله تعالى: " أُولَـئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ" [سورة البقرة: ١٥٧] والصلاة من الله الرحمة، وقال الله تعالى: "فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً " [سورة الأنفال: ٦٩] والطيب هنا الحلال. وأنشد بعضهم :

ألا، حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى مِن دونها النأيُ والبُعْدُ.[2] "

في الحديثِ الشريفِ عطف للمرادف على مرادفه في المعنى، وإنما حَسُنَ عطفُ أحدِهما على الآخر لاختلافِ لفظِهما كما أشار الأُبّي – رحمه الله – وقد جعلَه بعضُ النحاةِ[3] مما اختصت الواو به قال آخرون[4] تشاركها في ذلك (أو).

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٤ / ٤٤٨.

(٢)البيت للحطيئة جرول بن أوس في ديوانه شرح أبي سعيد البكري، دار صادر، بيروت، دون طبعة ١٩٨١م، ص: ٣٩، ولسان العرب، ج ٣/٢٢٣ (مادة – سند)، ج ٤/١١٣ (مادة – جدر)، ج ١٥/٣٠٠ (مادة – ناي)، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش، ج١/١٠ وهمع الهوامع، ج ٥/٤٥.

والكلام على موضع الاستشهاد مذكور ضمناً في الكلام عن الحديث.

(٣)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٤/٤٤٨.

(٤)انظر: مغني اللبيب، ج ٢/٣٥٧، وهمع الهوامع، ج ٥ / ٢٢٦، والتصريح بمضمون التوضيح، ج٣/٥٦٠.

ولعطفِ الواو للمرادف شواهد[1] كثيرة من القرآن الكريم وشعر العرب، أشار الأُبّي- رحمه الله – إلى بعضِها ، و استشهاد الأُبّي بقولِه تعالى " فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً "[2] لا وجهَ له، إلا إن كان المقصود عطف المرادف على مرادفه في المعنى ، كون الطيب هو الحلال في الآية .

(١)انظر: رأي ابن مالك وثعلب في همع الهوامع، ج ٥ / ٢٢٦.

(٢)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ١/١٠، ومغني اللبيب، ج ٢ / ٣٥٧ وهمع الهوامع، ج ٥ / ٢٢٦.

المبحث السادس : مسائل أسماء الأفعال

المطلب الأول :اسم الفعل (هاء) ولغات العرب فيه

المطلب الثاني : (أف) وما فيها من اللغات

المطلب الثالث :استعمال (عليك) اسماً لفعل الأمر

المطلب الرابع :إغراء الغائب

المطلب الخامس : حذف معمول اسم الفعل

المطلب الأول :اسم الفعل (هاء) ولغات العرب فيه

وقال الأُبّي[1] من كتاب المساقاة في شرح حديث : "(لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ) (إلا هاء وهاء). المحدثون يقولونه بالقصر. وحذاق اللغويين يقولونه بالمد وفتح الهمزة . وأصله : هاك أبدلت الكاف همزة . ومعناه خذ هذا يقول صاحبه مثله . ويقال في الاثنين على لغة المد : هاؤما هاؤم. منه (هاؤم اقروا كتابيه) [الحاقة :١٩] وحكى ثابت وغيره لغة ثالثة : هأ بالهمز ساكنة على وزن خف للواحد وللاثنين هاآ مثل خافا . وللجماعة هاؤا مثل خافوا . وللأنثى هاء. وهاك بالكاف أيضاً . ومن أهل هذه اللغة من لا يثني ولا يجمع ولا يغير في التأنيث، ويقول في الجميع بلفظ واحد .

قال السّيرافي: كأنّهم جعلوها صوتًا كصهٍ. قال ثابتٌ : وفيه لغةٌ أخرى، هاء بالمد وكسرِ الهمزةِ في المذكرِ والمؤنثِ إلا أنّهم يَزيدون في المؤنثِ ياءً بعد الهمزِ، وفي لغةٍ خامسة هاءٌ ممدود بكافٍ بعد الهمز وتكسرُ القافُ في المؤنث ... الخ" .

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم، ج ٤٧٧/٥ .

قال الخطابي[1]: قوله: "ها وها" معناه: التقابض، وقال هو وغيره: إن الصواب المد والفتح، وقد ذكرنا خلافه".

عقَّب القاضي عياض ومن بعدِه الأُبّي[2] على كلام الإمام المازري بذكر اللغات المسموعة عن العرب في اسم الفعل (هاء)، والتي خرِّج عليها القاضي رواية المحدِّثين بالقصر، وقد خطّأها المازري، والخطابي، وغيرهما من علماء الحديث.

وقد علق الإمام النووي على تخطئة الخطابي لرواية القصر بقوله: "وغلط الخطابي وغيره من المحدثين في رواية القصر، وقال: الصواب المد والفتح، وليست بغلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وإن كانت قليلة"[3].

ولعل ما ذهب إليه القاضي عياض والإمام الأُبّي-رحمهما الله- في تخريج الرواية على هذا الوجه هو الصواب، ويؤيدُه ما ذكرَه بعضُ النحاة[4] من مجيء اسم الفعل

---

(١) غرب الحديث، ج ١ / ٢٤١، وحدد فيه أن معناها (خذ) لكن نص " أن الصواب المد والفتح" ولم يرد بلفظه، لكنه مفهوم من النص حيث قال : "هي ممدودة والمدة بدل من الكاف، وجاء في اللسان منسوبا للخطابي قوله : أصحاب الحديث يرونه "هاوها" ساكنة الألف، والصواب مدها وفتحها، لأن أصلها هاك أي خذ، فحذفت الكاف وعوضت منها المد والهمزة، ينظر لسان العرب مادة (ها).

(٢)انظر: إكمال المُعْلِم، ج ٥/٢٦٢ – ٢٦٣.

(٣)انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٦/١٥.

(٤)انظر: ينظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١/١٨٨ وشرح الرضي على الكافية، ج ٣/ ٩٢، وارتشاف الضرب، ج ٥/٢٢٩٢، وهمع الهوامع، ج ٥ / ١٢٢.

(ها) بالقصر والمد، قال السِيرافي: "ومنهم من يقول" ها – مهموزًا وغيرَ مهموز – يا رجل، وها يا رجلان"[1] اهـ.

قال ابنُ مالكٍ – رحمه الله – في شواهدِ التوضيح والتصحيح[2] عند توجيهِه لنصِ الحديث الشريف: "و (ها) أيضا اسم فعل بمعنى خُذ، فحقه أن لا يقع بعد (إلاّ) كما لا يقع بعدها (خُذ). وبعد أن وقع بعد (إلاَّ) فيجب تقدير قول- قبله – يكون به محكياً. فكأنه قيل: ولا الذهب بالذهب إلاَّ مقولاً عنده من المتبايِعَيْن : ها وها" اهـ، فجعله ابنُ مالكٍ اسمَ فعلٍ محكياً.

وقد أشارَ الأزهريُ في تهذيبِ اللغةِ إلى الوجه الذي ذكرَه الأُبّي ونوَّه إلى وجه آخر محتمل. قال : " أمَّا الحديث الذي جاء: ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلاَّ ها وها" فقد اختلف في تفسيره، وظاهر معناه أن يقول كل واحد من المتبايعين: ها أي : خذ، فيعطيه ما في يده، ثم يفترقان، وقيل: معناه هاك وهات، أي: خذ واعطِ"[3]. وعلق على هذا بقوله: "والقول هو الأول"[4].

---

(١)انظر: شرح السيرافي للكتاب، ج ١ / ١٨٨.

(٢)انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: ٢٠٥.

(٣)انظر: تهذيب اللغة، ج ٦/٤٨٠، والأزهري محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري، أخذ عن الربيع بن سليمان، ونفطويه وابن السراج، له من التصانيف : تهذيب اللغة، والأدوات وغيرها، توفي سنة ٣٧٦هـ، وفي البغية (٢٠/١ سنة ٣٧٠هـ، وكذا في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص(٢٩٤) وانظر الابناه (١٨١/٤) تنظر ترجمته في وفيات الأعيان، ج ٣٣٤/٤، وبغية الوعاة، ج ١٩/١ – ٢٠.

(٤)انظر: تهذيب اللغة، ج ٦ / ٤٨٠.

وقال الأزهري[1] في موضعٍ آخر: " لا تشتروا الذهبَ بالذهبِ إلاَّ هاء وهاء، أي إلاَّ يداً بيد، كما جاء في حديث آخر، يعني مقابضةً في المجلس"، ولعل هذا على تقدير المعنى بـ: هاك وهات، وهذا الوجه الأخير الذي يجعل الكلمة بمعنى التقابض، قد ذكره بعض الشرَّاح[2]: قالوا :" قوله : " إلاَّ هاء وهاء". كناية عن التقابض، ومحله النصب على الظرفية، والمستثنى منه مقدَّر، أي : الذهب بالذهب ربًا في كل الأحوال، إلاَّ عندَ التقابضِ في الحال " .

وهذا أيضًا نص عليه ابنُ جني في سر الصناعة[3]، قال: "والذي ينبغي أن يُحمَل هذا عليه أن تجعلَه بمنزلةِ صَهٍ ومَهْ ورويد وإيه وما أشبه ذلك مما يصلحُ للواحد والواحدة فما فوقها".

و ترجيحُ الأزهري[4] للرأي الذي أخذَ به الأُبّي من جعل (ها) اسم فعل بمعنى (خذ) يجعل ترجيحه وجيها في هذه المسألة.

---

(١)انظر: تهذيب اللغة، ج ٦ / ٤٨٠، واللسان، ج ١٥/٤٨٢ (مادة – ها).

(٢)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٤/ ٢٦٧.

(٣)انظر: سر صناعة الإعراب، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ج١ / ٣٢٠.

(٤)انظر: تهذيب اللغة، ج ١٥ / ٤٨٢.

المطلب الثاني : (أف) وما فيها من اللغات

قول الأُبّي[1] في شرح حديث: " (مر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالبقيع فقال : أفٍ لك فظننت أنه يريدني، قال : لا، ولكن هذا قبر فلان ...) كلمةٌ تستعمل في الاحتقارِ والاستقذارِ وهي هنا للإنكار. وأصلُ الأُفِ والتُف وسخُ الأظفارِ وفيها عشر لغات: ضم الهمز مع الحركات الثلاث في الفاء منونة وغير منونة، وإف بكسر الهمز وفتح الفاء، وأف بضم الهمز وسكون الفاء، وأفى بضم الهمز والقصر وأفت بالتاء. قلت : قال أبو البقاء : هي اسمٌ لجملة خبرية أي كرهت وضجرت. قال أبو حيان: فظاهر هذا أنها اسم فعل للماضي فموجب البناء فيها قائم وهو وقوعها موقع المبني . قال أبو البقاء : فمن بناه على السكون فعلى الأصل، ومن فتح طلب التخفيف، ومن نون أراد التنكير، ومن لم ينون أراد التعريف،وذكر الرماني فيها أربعين لغة".

قال بعض أهل اللغة[2] : الأف فيه قولان :

الأف: وسخ الأذن، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يضجر منه، وقال آخرون: الأف القلة، وقالوا: هو مأخوذ من الأفف وهو القلة.

---

(١) انظر:شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج١٥٣/٢.

(٢)انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١/١٨٠ واللسان، (مادة – أفف).

وعلى هذا القول الأخير جاء تفسير الأبي – رحمه الله – للفظ "أف لك" سياق الحديث الشريف بـ "استحقاراً لك"، وقد ذكر الأبي الوجه الأولَ لأصل اللفظ كما ذكره أهل اللغة وأوَّل معناه بما يحتمله الوجه الثاني.

و الظاهرُ من تفسير الأُبّي أنه يضع اللفظ موضع المصدر، إذ يفّسره بمصدر من معناه، وقد سُمع عن العرب قولهم: "أَفَّةً – وهي لغة سُمعت في أف- وتُفَّةً" بالنصبِ على مذهبِ الدعاء بانتصاب المصادر التي هي بدل من اللفظ بفعلها المهمل[1].

قال المبرِّد : فأمَّا قوله : "أُفَّةً وتُفَّةٌ " فإنما تقديره من المصادر "نتناً، ودفراً فإن أفردت (أف) بغير هاء فهو مبني، لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر، وإنما قَوِيَ حيث عَطفت عليه، لأنك أجريته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف. فإذا أفردته بُنِيَ على الفتح والكسر والضم .. "[2].

ومما يقوّي هذا الاستعمال للفظ في نص الحديث الشريف استعمالُه استعمالَ المصادرِ، ببيانه بالحرف بعده وإن لم ينتصب انتصابها[3].

---

(١)انظر: الكتاب لسيبويه، ج ١ / ٣١١، والمقتضب، ج ٢٢٢/٣ وشرح المفصل لابن يعيش، ج ١٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ١٨٣/٢، وارتشاف الضرب، ج ٢٢٩٧/٥.

(٢)انظر: المقتضب، ج ٣ / ٢٢٣.

(٣)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٣ /٨٥ قال الرضي : "وأف إذا لم تستعمل المصادر وهو أن تنصب: نحو افاً، أو تبين بالحرف كـ"أف لك"، فالأولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه، وأنها لم تصر مصادر، ولا أسماء أفعال لعدم الدليل عليه".

غير أنَّ للفظِ في نص الحديث الشريف، وفي الآية الكريمة التي استدل بها الأُبّي على المعنى وجه آخر ذكره بعض الشرّاح [١]، وبعض المفسرين كالإمام القرطبي[٢] وهو :الكلام الرديء الخفيف . جاءَ في مكمل إكمال المُعْلِم: "أف اسم لجملة خبريه أي كرهت وتضجرت، فظاهر هذا أنها اسم فعل للماضي..."[٣] .

و ما ذكره الأُبّي – رحمه الله – في توجيه الحديث الشريف هو الأقوى، يعضده ما أبانه الرضي في شرحه على الكافية[٤] من الصلة بين المصادر وبعض أسماء الأفعال، فذكر أن (أف) صوت[٥] قائم مقام المصدر، يجوز إعرابه إعراب المصادر إن بُيِّن باللام بعده، نحو: أفّاً لك، وهو بهذا يخالف مذهب المبرِّد السالف ذكره.

وإن لم يُبيَّن بالحرف، فهو صوت قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل، فيكون اسم فعل، ولعل على هذا يأتي توجيه اللفظ في الآية الكريمة.

ثم إنه في شرحه[٦]، يرى أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر التي يُقال إنها أسماء أفعال، يجوز فيها أن يقال ببقائِها على مصدريتها وبنائها نظرًا إلى أصلها حيث

---

(١)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم، ج ٢/٨٩.

(٢)انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٠ / ٢١٦،وانظر كذلك الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج ٣/٣٩.

(٣)انظر: مكمل إكمال المعْلِم، ج٢/٨٩ وشرح الرضي على الكافية، ج٣/٨٥ .

(٤)انظر: ، ج ١/٣١١ و، ج ٣/٨٥ و ٩٧.

(٥)انظر: اللسان، (مادة – أفف).

(٦)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ١/٣١١ و، ج ٣/٨٥ و ٩٧.

كانت أصواتاً، إذ لا ضرورة ملجئة إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، ولم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال.

ولم أجدْ – بحسب ما توصلت إليه من بحث – أحدًا من اللغويين، أو النحاة يشير إلى ما نقله الأُبّي من إفادة (أف) لمعنى الإنكار، على أن سياقَ الكلام يحتملُه.

وما ذكرَه – رحمه الله – من اللغاتِ في الكلمةِ، ذكرَه غيره من أهل اللغة[1].

وزاد بعضُهم حتى أحصاها أربعين[2] لغةً، سُمعت عن العربِ في الكلمةِ، وأوصلَها الزبيدي في تاج العروس إلى خمسين وجهاً[3].

(١)انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١/١٨٠، وقد ذكر ابن جني في الخصائص لها ثماني لغات، ينظر الخصائص، ج ٣/٣٩، وذكر لها صاحب التهذيب نقلا عن الفراء ست لغات ينظر تهذيب اللغة، ج ١٥/٥٨٨، واللسان، (مادة – أفف).

(٢) ارتشاف الضرب، ج ٥/٢٢٩٨ والتصريح بمضمون التوضيح، ج ١/١٧٤ وهمع الهوامع، ج٥/١٢٣.

(٣)انظر: تاج العروس، ج٦ / ٤٢ (مادة – أفف).

المطلب الثالث :استعمال (عليكَ) اسمًا لفعل الأمر.

قال الأُبّي[1] في شرحِ حديثِ: " (إذا نامَ أحدُكم عقدَ الشيطانُ على رأسِه ثلاثَ عُقدٍ يضربُ على كلِ عقدةٍ ويقولُ : عليك ليلًا طويلًا ..) هذا هو المقصودُ له بذلك العقد المفسر بما تقدم، ورواه الأكثرُ ليلًا بالنصِب على الإغراء، ومن رفعه فعلى الابتداء والخبر، أو على أنه فاعل بفعل مقدر تقديره بقي عليك ليل طويل ".

جاءت روايتانِ لنصِ الحديثِ الشريف، أولاهما بالرفع في قوله "عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ" وثانيهما بالنصب.

أمَّا روايةُ النصب، فقد ذكر الأُبّي أنها عن أكثر رواة مسلم، وخرَّجها على الإغراء، بوقوع كلمة (ليلاً) معمولاً لاسم الفعل (عليك).

وأمَّا رواية الرفع، فقد ذكر الأُبّي – رحمه الله – لها تخريجين :

الأول : على أن (ليلٌ) مبتدأ، خبره شبه الجملة المتقدم، وهذا مذهبُ البصريين[2].

الثاني : على أن (ليلٌ) فاعلٌ لشبهِ الجملةِ المتقدم، وهذا مذهبُ الكوفيين ووافقهم الأخفشُ في أحدِ قوليه وأبو العباس المبرِّد[3] .

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٣/١١٥.

(٢)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج ١ / ٥١، وشرح الرضي على الكافية، ج ٢٤٧/١، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي، ص: ٣٢٥ – ٣٢٦.

(٣)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ج ٥١/١.

ولم يظهرْ من كلامِه تأييده لأي المذهبين أو ترجيحِه لأحدِهما، وقد صرَّح القاضي عياضٌ بتأييدِه لروايةِ الرفع ووصفها بأنّها الوجه، واقتصرَ على مذهبِ الكوفيين، حيث قال : " "عليك ليلٌ طويلٌ" كذا هو بالرفعِ على الفاعلِ.... ووجه الكلام الرفع"[1].

ورأيُ القاضي موافقٌ للقرطبي لأنّه الأولى من جهة المعنى، فهو الأمكنُ في الغرور، من حيث إنَّ الشيطان يخبر العبدَ عن طولِ الليلِ، ثم يأمرُه بالرُّقادِ بقوله: " فارقد"، في حين أن النصبَ على الإغراءِ لم يكنْ فيه إلاَّ الأمرُ بملازمةِ طولِ الرقاد، وحينئذٍ يكون قوله "فارقد" ضائعاً[2].

(١)انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج ٢ / ٥٧٧.

(٢)بتصرف من كلام القرطبي، ينظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج ٤٠٩/٢.

المطلب الرابع :إغراء الغائب

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم : "(يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْه بالصَّوم، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ)، قال الإمام[2] : وقوله " فَعَلَيْه بالصَّوم " فيه إغراء بالغائب، ومن أصول النحاة ألاَّ يُغرى بغائب، وقد جاء شاذاً قول بعضهم: عليه رجلا ليسني، على جهة الإغراء".

وقال الأُبّي: هذا الكلام الذي قاله موجودٌ لبعضِهم كما ذكرَه، وإنْ كانَ مجموعة ليس من قول واحد، ولكن على قائليه في ذلك أغاليط ثلاثة :

أولها : قولُ من قال : لا يجوزُ الإغراءُ بالغائبِ كما ذكرَه، وهو غفلةٌ ووهمٌ من قائلِه، ولفظ (جاء) من غير تأمل وتحصيل، وهو لفظُ أبي محمد بن قتيبة و أبي القاسم الزجاجيِّ وبعضهم، وصوابُه: لا يجوزُ إغراءُ الغائب ولا يُغرى غائب، وإنّما يُغرى الحاضرُ والشاهدُ، وأمَّا الإغراءُ بالشاهد والغائب فجائزٌ، وهذا نصُ[3] أبي عبيد على الصوابِ في هذا الحديثِ، فقال: فأغرى غائباً، ولا تكادُ العربُ تُغْرِي إلاَّ الشاهدَ، يقولون: عليك زيدًا، ودونك عمرًا، وعندك، ولا يقولون: عليه، إلاَّ في هذا الحديث، وكذلك كلام سيبويه ومن بعده من أئمة هذا البيان في هذا الباب"[4] اهـ.

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٥ / ٧ .

(٢)يقصد الإمام المازري.

(٣)انظر: ينظر كتاب غريب الحديث لأبي عبيد، ج ٤ / ١٧.

(٤)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٥ / ٧ .

علّق الأُبّي في كلامِه السابق على تعبيرِ الإمام المازري بقوله: " لا يجوزُ الإغراءُ بالغائبِ" قال: هذا الكلام لابن قتيبة والزجاجيِّ وغيرهما، وهو لفظٌ خرجَ من غيرِ تأملٍ وتحصيل"، والوجه أن يُقال لا يُغْرى الغائب.

أمَّا ابن قتيبة فلم أقف على نصِه، وأمَّا الزجاجيِّ[1] فقد تعقبه ابن السيدُ البطليوسي في كتابِه إصلاح الخلل، وأبان فساد تعبيره بقوله: الإغراء بالغائب، قال: "ذلك غلط من واضع الكتاب أو من الناقل لان الغائب يُغْرَي به الحاضر، ألا ترى أنك إذا قلت: عليك زيدًا، جاز أن يكون زيد حاضرًا، وغائبًا، وإنما الممتنعُ أن يُغْرى الغائب بغيره"[2].

وقد دلل الأُبّي على صحة ما قاله بنص أبي عبيد في شرحه لهذا الحديث، حيثُ جاءتْ عبارتُه على الصواب، وكذلك كان كلامُ سيبويه ومن تبعَه من أئمةِ النحو والعربية.

ثم شرع رحمه الله في تعليل منع إغراء الغائب فقال بعد قوله : " وكذلك كلام سيبويه ومن بعده من أئمة هذا البيان في هذا الباب، قالوا : وإنما يؤمر بمثل هذا الحاضر والمخاطب، ولا يجوز : دونه زيداً، ولا عليه، وأنت تريد غير المخاطب، لأنه ليس بفعل (ولا يتصرف تصرفه)، ولئلا يشبهوا ما لم يُوجد من أمثله الفعل بالفعل،

---

(١)ينظر كلامه في (الجمل في النحو) تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الأردن، الطبيعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، ص: ٢٤٤.

(٢)انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق حمزة عبدالله النشري، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ – ١٤٢٤ هـ، ص : ٢٥٦.

وإنما جاز في الحاضر لما فيه من معنى الفعل ودلالة الحال، ولأنّك في الأمر للغائب تحتاج إلى فعل آخر، كأنك قلتَ لحاضر، قل له، أو أبلغْه ليضربْ زيداً، فضعف عندهم ما يدخله من الالتباس في أمر واحد أن يضمر فيه فعلان لشيئين، ولأنه ليس للمخاطبِ فعلٌ ظاهر، ولا مضمر عليه دلالة بأنك أمرتَه بتبليغِ ذلك الغائب، ولأنّ هذه الكلمات وأخواتها ليست بأفعال، ولا تصرفتْ تصرفاتِها، وإنما هي بمنزلةِ الأسماءِ المفردة، سُميت بها الأفعالُ للإغراء والتحذير، فهي في الحاضر تدلُ على الفعل، واستغنى بها عن إظهار الفعل، كما قد يُستغني أحيانًا في مجرد الأمر والنهي باسم المأمور به والمنهي عنه بدلالة الأحوال، كقوله لمن شام سيفًا، أو رفع سوطًا : زيدًا، فأغنت الحال عن قولك : اضرب، ومثله: الطريقَ الطريقَ، الصبيَ الصبيَ، والأسدَ الأسدَ، أغنت الحال عن قوله: احذر أو أفسح أو اتق، وكذلك إذا تشتكى رجل من اهتضام، فيقول عليك الأمير، أو دونَك القاضي، دل ذلك على المراد، واستغنيت بهذا عن قولك اشكُ، أو الزم.

جاء من هذا كله، أن الإغراء والتحذير والأمر والنهي بهذه الكلمات، إنما هو للحاضر لما فيها من معنى الفعل الدال عليه الحال، فأمَّا الغائب، فلا يوجد ذلك فيه، لعدم حضوره، ومعرفته بالحالة الدالة على المراد، وعدم سماعه لهذه الأوامر، لكنه يُغرى به كما يغرى بالحاضر، لا أنه يُغرىَ هو كما يُغرىَ الحاضر، لأن الإغراء

والتحذير يصح في الحاضر لمن يُغرى به، و يحذر منه من غائب وحاضر، كما تقدم[1]

.

علل الأُبّي في كلامه السابق منع إغراء الغائب فذكر من علة المنع أن هذه الأسماء المسمى بها الأفعال ليست بأفعال، فتتصرف تصرفها، وهذا ما نص عليه سيبويه في الكتاب[2]، ثم أبان – رحمه الله – أن في إغراء الغائب وضع لاسم الفعل موضع فعلين كل منهما مسند إلى فاعل يخصه والتقدير: قل له أو أبلغه ليضرب زيدًا، فحذف الفعل المسند إلى المخاطب، الذي هو (قل) ولا دليل على حذفه، مع ما فيه من وضع الاسم موضع الفعلين ولا نظير له[3]. ولم أجدْ من النحاة –بحسب اطلاعي–من يشير إلى هذا التفسير الذي ذكره الأبي، فالسيرافي قد علل منع إغراء الغائب بأن أمره لا يقع إلاَّ بحرف يدخل على الفعل، فنقول: ليقم عمرو، وأمر المخاطب يقع بالفعل المحض من غير حرف يدخل عليه، واسم الفعل إنما ينوب عن الفعل وحده[4]، كما أن الأمر إنما يكون بمواجهة المخاطب وتنبيهه، وهذا ما عبر عنه القاضي بدلالة الحال.

وأتبع الأُبّي علة منع إغراء الغائب بعلة جوازه للحاضر لما في هذه الأسماء التي سُميت بها الأفعال من معنى الفعل، ودلالة الحال عليه، فاستغني بها عن اللفظ

---

(١)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم، ج ٥ / ٧ .

(٢)انظر: الكتاب، ج ١ / ٢٥٠.

(٣)شرح الأبي على صحيح مسلم، ج ٥ /٧.

(٤) بتصرف من شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ج ٥/١٨.

بالفعل، وشبَّه ذلك بحال إضمار الفعل في الأمر والنهي وجوباً أو جوازاً، لجامع دلالة الحال على الفعل فيهما، وهذا الرابط الذي ذكره الأُبّي أشار إليه أبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح[1].

ثم أكمل الأُبّي اعتراضه على كلام الإمام المازري بقوله : " الغلط الثاني : عدَّ جميعُهُم من هذا قولَهُم: عليه رجلاً ليسنَي. وأن هذا من إغراء الغائب، قال سيبويه[2] : وهذا قليل، شبهوه بالفعل، وقال السيرافي[3] : وإنما أمرُ الغائبِ بهذا على شذوذ، لأنه قد جرى للمأمور ذكره، فصار كالحاضر، فأشبه أمره أمر الحاضر. قال الأُبّي: (كأن) في التقدير قائلًا قال له : إن فلاناً يريد بك كذا وكذا، وينازعك في كذا، فقال (عليه) غيري، وأمَّا أنا فلا أُبالي به، ولستُ ممن أنازعه، ولكن تعليل سيبويه وما تقدم من حاجة هذا إلى فعلٍ آخر يبلغ الغائب هذا ضعفه عندهم، إذ ليس ثم ما يدل عليه يَرُدُّ قوله، والذي عندي أن هذه الكلمة ليس المراد بها حقيقة الإغراء، وإن كانت بصورته (ولهذا ما استجازوه وخصوه من إغراء الغائب وإن كانت بصورته فهذا الغائب)، ولم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بالتزام غيره، وطلبه ومعاندته بما جرى ذكره من ذلك، وإنما أرادَ الإخبار عن نفسه بقلةِ مبالاته للغائب، وأنه غير متأتٍ له منه ما يريد، وجاء بهذه الصورة التي تدل على تركه حتى لا يصل منه إلى مراده، حتى يكون كمن اشتغل عنه بغيره، وكثيراً ما يستعمل الناسُ في

---

(١)انظر: كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م،ص : ١٤٧.

(٢)انظر: الكتاب، ج ١ / ٢٥٠.

(٣)انظر: شرح السيرافي على الكتاب، ج ٥ / ١٩.

كلامِهم مثله، ونحوه قولهم: إليكَ عنّي! أي أجعل شغلَك بنفسِك عنّي، ولم يرد أن يغريه بنفسه ولا أمره حقيقة بالشغل بها، وإنما مراده: تَنَحَّ عني ودعني، وكن كمن شغل عني"[1].

اعترض الأُبّي على ما عدَّه سيبويه والسيرافي إغراءً للغائب في قولهم: (عليه رجلاً ليسَني)، وأبان أن المعنى لا إغراءَ فيه، وإنّما هو إخبار عن المتكلم بعدم مبالاته بالغائب، وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ، وجواب الأُبّي باعتبار المعنى، وأكثر كلام العرب اعتبارٌ باللفظ، وأجاب غيرهم بأن الحق مع الأبي فإن الألفاظ توابع للمعاني، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردًا هنا[2].

أمَّا الغلط الثالث الذي اعترض به الأُبّي على كلام المازري فبيِّنه بقوله : "الغلط الثالث: عدُّهم هذه اللفظة في الحديث من إغراء الغائب حتى قال: قال أبو عبيد: فيه حجة لمن أجاز ذلك، وجعلها السيرافي من باب: عليه رجلاً ليسني على ما تقدم، وأن ما جرى من الذكر له صار كالحاضر، فلذلك جاز، وكان بعض من لقيناه من أئمة العربية يقول: إنما جاز هذا في هذا الحديث، لأن في تبليغ الشاهد الغائب ما يُغني عن إضمار فعل التبليغ للغائب المستقبح.

---

(١)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم، ج ٥ / ٧ .

(٢)انظر: فتح الباري، ج ٩ / ١٣٨.

قال الأُبّي: والصواب : أنه ليس في الحديث إغراء (الغائب) جملة، والكلام كله والخطاب للحضور الذين خاطبهم صلى الله عليه وسلم من الشباب فقال : " يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّج، ومَن لم يستْطعْ فَعَلَيْه بالصَّوم. (فالهاء) هاهنا في عليه ليست للغائب، وإنما هي لمن خصَّه من الحاضرين بعدم الاستطاعة، إذ لا يصح خطابه بكاف المخاطب، لأنه لم يتعينْ منهم، ولإبهامه بلفظه (مَن) وإن كان حاضرًا، وهذا كثيرٌ في القرآن والحديث والكلام، قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى" إلى قوله "فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ "الآية[سورة البقرة : ١٧٨]، وقال : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ " إلى قوله : " فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ " الآية [سورة البقرة : ١٨٣-١٨٤] ، وقال: "وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا" [سورة الأحزاب: ٣١]، فهذه الهاءات الضمائر كلها للحاضر لا للغائب، ومثله لو قلت لرجلين: من قام الآن منكما فله درهم، فهذه الهاء (لمن) قام من أحد الحاضرين، ليست لغائب، وأمَّا حكم تبليغ الشاهد للغائب، ودخول الغائب في خطاب الحاضر، فحكمٌ آخر من غير هذا الباب، وبأمر آخر غير هذا ممن خصّه صلى الله عليه وسلم، وأمر بتبليغ الشاهد الغائب وقوله : " بَلغُّوا عَنِّي رَحِمكُمُ الله، ورَحَمِ الله امْرَا سمَعَ مقَالَتِي فَوَعَاهَا"، وبعموم ألفاظ الجموع وألفاظ الإبهام، على ما يتحقق في أصول الفقه والحمدلله، وكلام العرب في الإغراء، قيل هذا كله"[1] .

(١)شرح الأبي على صحيح مسلم، ج ٥ / ٧.

وهذا التخريج الذي ذكره الإمام الأُبّي استحسنه بعض شرَّاح الحديث[1] وتناقلوه من بعده، كما نبَّه بعضَ النّحاة المتأخرين[2] على مثله فقالوا: "عليه بالصوم" المراد به المخاطب، وإنما جيء بالضمير غائباً على لفظ (مَنْ)، وإلاَّ فهو المخاطب في المعنى.[3]

في حين ذهب ابنُ عصفور[4] إلى إخراجِ الحديث من باب الإغراء جملة باعتبار (الباء) في قوله "عليه بالصوم" زائدة، والصومُ مبتدأ، وعليه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر متقدم، وكأنه قد قيل (الصومُ واجبٌ عليه).

---

(١)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج ٤ / ٨٣ – ٨٤ ٦ وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٩ / ١٣٨.

(٢)انظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج ١ / ٥٠٧، وذُكر من غير نسبة في حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣ / ٢٠١.

(٣)انظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج ١ / ٥٠٧.

(٤) ينظر رأيه في كتاب المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ج ١ / ١٣٦" باب أسماء الأفعال " وينظر رأيه أيضاً في التصريح بمضمون التوضيح، ج١/٥٠٦- ٥٠٧.

وقد استحسن بعضَ النحاة[1] هذا التخريج، وردَّه غيرهم[2] يجعل الإغراء في الحديث للمخاطب، لا للغائب، على نحو ما بيَّن الأُبّي رحمه الله.

(١)انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣ / ٣٠١ .

(٢)انظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج ١ / ٥٠٧.

المطلب الخامس : حذف معمول اسم الفعل

قال الأبي [1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم : " (... دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ، تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي، وَقَالَ: مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا»، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا، وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالدَّرَقِ وَالْحِرَابِ، فَإِمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدِّي عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفِدَةَ» حَتَّى إِذَا مَلِلْتُ، قَالَ: «حَسْبُكِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبِي»..)

قوله : دونكم لفظ يستعمل للإغراء، والمغرى به هنا محذوف دلت عليه الحالة التي هم فيها، وهو لعبهم بالحراب الذي نهاهم عمر عنه، قال الخطابي :

وهي لا تتقدم الاسم في الجملة، إلاَّ شاذاً كما قال :

يَا أَيُّهَا (الْمائِحُ)[2] دَلْوِي (دُونكاَ)[3].

أشار الأبي في هذه المسألة إلى أمرين:

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم، ج٢٧٢/٣ .

(٢)انظر:أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد بن سعد آل سعود، مطبوعات جامعة أم القرى، ج٥٩٣/١.

(٣) الرجز لراجز جاهلي من بني أسُيد بن عمرو بن تميم، وقد روته جارية من بني مازن، وتمامه : "إني رأيت الناس يمدحونكا" وهو من شواهد ابن يعيش ينظر شرح المفصل، ج ١ / ١١٧، الإنصاف، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ٢٢٨/١، مغني اللبيب، ج ٦٠٩/٢ والتصريح بمضمون التوضيح، ج ١٦١/٤ وشرح الأشموني لألفية ابن مالك .

أولهما : حذفُ معمول الظرف (دونَك) عند استعماله للإغراء، والمقصود بالإغراء به، قيام الظرف دونك مقام الفعل (خُذ)، فهو اسم فعل له، عامل عمله، وحذْفُ معموله حينئذٍ من قبيل حذف المفعول به، وهذا الضرب من الحذف جائزٌ لجوازه مع ما قام مقامه.

ثانيهما : تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد ذكر الأُبّي نقلًا عن الخطابي ما ظاهره المنع، وما وقع من ذلك في قول الراجز فشاذٌ. ومنعُ التقديم مذهب البصريين، وخالفَهم فيه الكسائي، فجوَّز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وعدَّ هذا الشاهد دليلاً في حكم المسألة، ولا يرى البصريون حجة في هذا البيت، لصحة تقدير" دلوي مبتدأ، أو منصوب بفعل مضمر يفسره دونك[1]، وعلى هذا فلا شذوذ في البيت كما ذكر الأبي .

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ١١٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج ٢٢٨/١، وشرح التصريح على التوضيح ومعه حاشية العليمي، ج ٢٠٠/٢، خزانة الأدب، ج ٢٠٢/٦ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣/٣٧١ .

المبحث السابع : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة .

أولا : في مسائل التثنية والجمع

المطلب الأول :وضع المثنى موضع الجمع

ثانيا: في الأسماء الستة

المطلب الاول : إضافة (ذو) لغير أسماء الأجناس

المطلب الثاني : تثنية (أب) على لغة النقص

المبحث السابع : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة .

المبحث السابع : في مسائل التثنية والجمع والأسماء الستة

المطلب الأول :وضع المثنى موضع الجمع

قول الإمام الأُبّي[1] في شرح حديث النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : "(.. أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمَقْبُرَةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا» قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ» فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: " فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ أُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقًا سُحْقًا)

. " قال الأصمعي : العرب تقول بين ظهريهم وظهرانيهم أي بينهم فتضع لفظ الاثنين على الجمع ومعنى دهم سود. والبهم جمع بهيم ... الخ"

جاء في بعض كتب اللغة : فلان بين ظَهْرَينا، وظَهْرَانَيْنَا، وأَظْهُرنا بمعنى واحد[2]، وأقام فلان بين ظَهْرَانَيْهم أي: أقام بينهم على سبيل الاستظهار والاستناد لهم، قال

(١) شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢ / ٥٠ .

(٢)انظر: تهذيب اللغة، ج ٦/ ٢٥٣ واللسان، (مادة – ظهر).

الزمخشري في الفائق[1] قوله : ظَهْرَيْهم كل معنى التثنية فيه أن ظهراً منهم – يعني من القوم – قدامَه وآخرُ وراءَهُ، فهو مكنوف من جانبيه، هذا أصله، ثم كَثُر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً، وان لم يكن مكنوفاً[2].

و هذا أقوى – والله أعلم – مما نقله الأُبّي عن بعضهم من وضع المثنى موضع الجمع، إذْ إن القياس يأبى إطلاق الاثنين على الجمع، ذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدل على القلة، وهما معنيان متدافعان[3]، وقد قال بعضهم: لم نرهم – يعنى العرب – يجعلون لفظ التثنية للجمع[4]، وإنما القياسُ عند الجمهور[5] وضع الجمع موضع المثنى، بشرط إضافته إلى مثنى لفظاً أو نية، وإنما جاز ذلك لأن الاثنين جمع.

---

(١)انظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري، ج ٤١/١، ينطر أيضاً : النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، تحقيق أحمد = الزاوي ومحمود محمد الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون طبعة ولا تاريخ، ج ٢ / ١٧١.

(٢)انظر: أيضاً اللسان، مادة – الظهر).

(٣)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ١٥٣/٤.

(٤)خزانة الأدب، ج ٤ / ٣٠٢.

(٥) تنظر هذه المسألة في الكتاب، ج ٢ / ٤٨، ج ٦٢٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٤ / ١٥٥، وهمع الهوامع، ج ١٧١/١، وخزانة الأدب، ج ٧ / ٥٤٤.

ثانيا: في الأسماء الستة

المطلب الاول : إضافة (ذو) لغير أسماء الأجناس

جاء في كتاب الإيمان: " أَنَّ أَعْرَابِيًّا عَرَضَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَذَ بِخِطَامِ نَاقَتِهِ - أَوْ بِزِمَامِهَا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ - أَوْ يَا مُحَمَّدُ - أَخْبِرْنِي بِمَا يُقَرِّبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَا يُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَكَفَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ نَظَرَ فِي أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ وُفِّقَ، أَوْ لَقَدْ هُدِيَ»، قَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ قَالَ: فَأَعَادَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعْبُدُ اللهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، دَعِ النَّاقَةَ»

..." وفي الرواية الأخرى :(تصل ذا رحمك)[1] .

قال الإمام الأُبّي[2] في الرواية الأخرى : (ذا رحمك) ذو بمعنى صاحب، وأصلها ذوو لقولهم في التثنية ذوي. ولا تنفك عن الإضافة ولا تضاف إلا إلى اسم الجنس. وشذت طائفة إلى غيره من علم أو صفة أو ضمير أو فعل كقولهم في العلم ذو نواس وذو يزن، وفي الفعل اذهب بذي تسلم.

وهي في جميع ذلك مؤولة بأن الإضافة النية بها الانفصال كأنه قال الذي له كذا أو الذي تسلم أو الذي له رحم، لأن الرحم ليست باسم جنس. هي اسم جنس بمعنى القرابة فالإضافة إليها على الأصل.

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم، ج١/١٤٠.

(٢)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم، ج١/١٤٠ .

أولا : ما تضاف اليه (ذو)

نقل الأُبّي أن (ذو) إنما تضاف إلى أسماء الأجناس، ولا تصح إضافتها لغيرها، فلا تضاف إلى المضمرات ولا إلى الأسماء المفردات، ولا إلى الأفعال، ولا الصفات، ثم أورد أمثلة تدل على ورود ذلك كله فيما سمع عن العرب، لكنه كما قال :" شاذ " أي لا يقاس عليه .

وللنحاة فيما ذكر الأُبّي آراء وخلافات، وافق الأبي فيها بعضهم، وخالف آخرين كما سيظهر مع التحليل والمناقشة .

أما عن إضافة (ذو) للمضمرات فقد صرح الأُبّي بمنعها عند أهل العربية، ونقل عنهم أنها شاذة، على حين أن النحاة مختلفون في حكمها، فمنعها بعضهم ومنهم

الكسائي[1]، والمبرِّد[2]، وغيرهما[3]، وأجازها آخرون[4]، وقد جاءت لها شواهد من شعر العرب وكلامهم، ومنه قولهم :

" إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه "[5]

وقد عبّر عنها ابنُ مالك في شرحة للتسهيل[6] بقوله : " وقد يضاف (ذو) إلى ضمير غائب ومخاطب " فاستعمل (قد) والفعل المضارع للدلاله على القلة .

أما إضافةُ (ذو) إلى الأعلام فلها أحكامٌ أبانها بعض النحاة[7] على النحو التالي:

---

(١) على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، ألّف: معاني القران، ومختصر في النحو والقراءات، وغيرهما. مات بالري سنة اثنتين أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة وقيل اثنتين وتسعين . تنظر ترجمتة في وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣/٢٩٥-٢٩٧، وبغية الوعاة، ج ١٦٢/٢، ينظر رأي الكسائي في ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهره، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج١٨١٥/٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج٢٨٤/٤.

(٢) ينظر رأيه في المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، دون تاريخ، ج١٢٠/٣.

(٣)انظر: ارتشاف الضرب ج١٨١٥/٤، و الهمع ج٢٨٤/٤.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب ج١٨١٥/٤، و الهمع ج٢٨٤/٤.

(٥)البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق عبد الرحمن السيد . ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م، ج ٢٤٢/٣ وارتشاف الضرب ج ١٨١٥/٤، وهمع الهوامع، ج ٢٨٤/٤.

(٦)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢٤١/٣.

(٧)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢٤١/٣، وارتشاف الضرب، ج ١٨١٦/٤.

تكون إضافة (ذو) إلى الأعلام واجبة إذا اقترنت بها في الوضع أصلا، نحو : ذي يزن وذي نواس، وهذا الضرب سماعي أخذ عن العرب، وهو كما نقل الأبي شاذ، أي يحفظ ولا يقاس عليه .

وتكون إضافتُها جائزة إذا لم تقترنْ بها وضعًا . وهذا الضرب على قسمين :

قسم يعتد به على نحو ما وجد مكتوبا في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام : " أنا ذو بكة "[١] أي : صاحب بكة . وما جاء من هذا النوع قليل[٢].

وقسم لا يعتد به من مثل قولهم: ذو تبوك وذو قطري، قيل : (ذو) فيه زائدة[٣]، إلا إنه يمكن الاعتداد به بجعله من إضافة المسمى إلى الاسم[٤] وهو الأقوى[٥]، وهذا الضرب سماعي بخلاف الفراء[٦] فقد جعله قياسًا[٧].

---

(١)انظر: ارتشاف الضرب، ج ١٨١٦/٤، و حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاء، دون تاريخ، ج ٦٣/١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، دون تاريخ، ج ٧٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢٤١/٣، وارتشاف الضرب، ج ١٨١٥/٤.

(٣)انظر: همع الهوامع، ج ٢٨٤/٤.

(٤)انظر: شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت – دون تاريخ، ج ٥٣/١، وارتشاف الضرب، ج١٣٩٦/٣.

(٥)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج١٣/٣.

(٦) – يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، ابو زكريا، اخذ عن الكسائي ويونس، من مصنفاته : معاني القران والحدود، وغيرهما . مات سنة ٢٠٧هـ تنظر ترجمته في وفيات الاعيان ج١٧١/٦، وبقية الوعاة ج ٣٣٣/٢ .

(٧)ينظر رأيه في ارتشاف الضرب، ج١٨١٦/٤.

ويمكننا فصل القول في الخلاف في إضافة (ذو) إلى المضمرات والأعلام بما أشار إليه بعضهم بقوله : " إذا خرجت (ذو) عن أن تكون وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس لم يمتنع أن تدخل على الأعلام والمضمرات" [١] .

وأما إضافة (ذو) إلى الأفعال، ما جاء عن العرب من قولهم " افعل كذا بذي تسلم " فقد نقل الأبي أن إضافتها للفعل شاذة، ووجه ذلك على نية انفصال الإضافة، وأولها ب : " الذي له كذا أو الذي تسلم " وقد تناول النحاة هذا القول المسموع عن العرب في باب : ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، وكانت لهم آراء وتأويلات، فبعضهم يرى أن إضافتها للفعل شاذة[٢]، لأنها ليست من أسماء الزمان المبهمة التي تجوز إضافتها للفعل، واتفقت هنا الإضافة إلى الفعل لفظا وإلى المصدر تقديراً[٣]، وتأويله : لا أفعل بذي سلامتك، و (ذي) هنا صفة للأمر الذي يسلمك أو صاحب سلامتك[٤] .

---

(١)انظر: لسان العرب ج ٤٥٨/١٥ (مادة – ذو) .

(٢)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ /٢٦٠، وشرح الرضى على الكافية ، ج ١٧٤/٣، وحاشية يس العليمي على شرح التصريح، ج ٦٣/١.

(٣)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج /٢٦٠، وشرح الرضى على الكافية، ج ١٧٤/٣.

(٤)انظر: الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ج١١٨/٣.

قال ابن يعيش[1] في هذا التأويل : هو من إضافة المسمى إلى الاسم، وذهب أبو القاسم السهيلي إلى جعل الموصوف المحذوف هو القول، أي : أذهب بهذا القول مني، أي بقول يقال فيه تسلم، فوصفوا القول بذي تسلم، وهو عندهم على حكاية قول الداعي" تسلم "[2]

وجعل السيرافي[3] اضافة (ذي) للفعل ها هنا قياسية لا شاذة، ومعنى (ذي) إنما هو ذات الشيء، فإذا قلت : اذهب بذى تسلم " فكأنك قلت : اذهب بيوم تسلم، فلذلك جاز إضافته إلى تسلم[4] ولا تكون الإضافة شاذة، لأنها كالزمان المضاف إلى الفعل حيث أقمت ذي مقام اليوم أو الوقت .

هذا أحد قولي السيرافي والآخر أن (ذي) بمنزله (الذي) كأنك قلت : اذهب بالذي تسلم[5]، والهاء محذوفة وهو مصدر تقديره بالسلامة التي تسلمها، وذكر لأنه

---

(١)ابن يعيش هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوي الموصلي ثم الحلبي، أخذ عن فتيان وأبي العباس ميزوري، من مصنفاته شرح المفصل وشرح تصريف ابن جنى، توفى سنة ٦٤٣هـ، ينظر ترجمته في بغية الوعاة، ج٢/٣٥١، وانباه الرواة، ج ٤/٤٥-٥٠ . ينظر رأيه في شرح المفصل ج ١٩/٣.

(٢)انظر: نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه : عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الاولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص : ٧٤.

(٣) - الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أخذ النحو عن ابن الشراج ومبرمان، من تصانيفة : شرح كتاب سيبويه، واللفات القطع والوصل وغيرها، تنظر ترجمته في وفيات الاعيان، ج ٢/٧٨، وبغية الوعاة، ج ١/٥٠٧ .

(٤)انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدائم، مركز تحقيق التراث، الهيئة العامة للكتاب، ج ١/٩٩، ينظر رأي السيرافي أيضا في شرح الرضى للكافية، ج ٣/١٧٤.

(٥)انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ١/٩٩ وتهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الازهري تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م، مطابع سجل العرب، ج ١٥/٤٤ وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٣/١٩.

أراد السلام وإن لم يستعمل[1]، وقال بعضهم هي (ذو) الطائية أعربت[2]، وقيل : هو بعيد "[3].

وقد جعل الأُبّي إضافة لفظة (ذا) في قوله صلى الله عليه وسلم : "تصل ذا رحمك " مثل هذا القول المسموع عن العرب، وقدر انفصال الإضافة بقوله أي : الذي له رحم معك أو يشاركك فيها ونحوه، باعتبار أن إضافة (ذا) للفظة (رحمك) شاذة عند النحاة .

وهو بهذا يقصر إضافة (ذو) على أسماء الأجناس الحسية، أو لا يعدها من أسماء الأجناس، مع أنه لا فرق في صحة إضافتها لأسماء الأجناس الحسية أو المعنوية . قال بعض شراح الحديث : " هي اسم جنس بمعنى القرابة، فالإضافة إليها على الأصل "[4].

وقد جاء في لسان العرب مادة (ر-ح-م) الرحم : أسباب القرابة، وأصلها (الرحم) التي هي منبت الولد[5]، وجاء في كتاب الصحاح قوله صلى الله عليه وسلم

---

(١)انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ج ٩٩/١ و وشرح المفصل لابن يعيش، ج ١٩/٣ .

(٢) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، لابي الحجاج يوسف ين سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمرى، المتوفى ٤٧٦هـ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م، ج ٢ /٧٤٦، وهمع الهوامع، ج ٢٨٩/٤ .

(٣)انظر: شرح الرضى على الكافية، ج ١٧٤/٣، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، للامام أبي محمد عبد الله بن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مطبعة المدني، دون تاريخ، ج ٤٢١/٢ .

(٤)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام أبي عباس القرطبي، تحقيق يوسف على بدري وآخرين، الناشر دار ابن كثير، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م، ج ٤٠٧/٥ .

(٥)انظر: اللسان، ج ٢٣٢/١٢.

: "من ملك ذا رحم محرم فهو حر "[1] وعنه عليه الصلاة والسلام : "التمسو له وارثا أو ذا رحم "[2] .

وهذه النصوص تدل على صحة ما ذهب إليه بعضهم، من أن لفظة (رحمك) اسم جنس، وإضافة (ذا) إليها على الأصل، فلا حاجة للتأويل الذي ذهب إليه الأبي، إذ لا شذوذ فيه . والله أعلم .

وأما إضافة (ذو) إلى الصفات، فقد فصل الأُبّي في شرحه لما جاء كتاب الفضائل من حديث أم زرع[3] في قولها : وإعطائي من كل رائحة زوجا[4] " قال رحمه الله : " أي مما يروح من إبل وبقر وغنم وعبيد، وفي رواية ثانية : " من كل ذي رائحة[5] " وعلق على هذه الأخيرة بقوله : " ولا يضاف (ذو) عند أهل العربية إلا إلى الأجناس

---

(١) رواه ابو داود في كتاب العتق، باب / فيمن ملك ذا رحم، رقم الحديث (٣٧٩٤) ينظر سنن أبي داود للحافظ المنذري ومعالم السنن لأبي سفيان الخطابي وتهذيب الإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م، ج ٤٠٧/٥، كما رواه ابن ماجة في كتاب الأحكام باب / من ملك ذا رحم، حديث رقم (٢٥٢٤)، ينظر سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني حقق نصوصه ورقم كتبه أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، لا ناشر ولا طبعة دون تاريخ، ج ٨٤٣/٢، كما رواه الترمذي في كتاب الأحكام باب / فيمن ملك ذا رحم رقم الحديث (١٩٦٥) ينظر سنن الترمذي – الجامع الصحيح – لأبي عيسي محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون طبعة ولا تاريخ، ج ٦٤٦/٣.

(٢)رواه أبو داود في كتاب الفرائض، باب / ميراث ذوي الأرحام، رقم الحديث (٢٧٨) ينظر ج ١٧٥/٤.

(٣) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ج٤٥٩/٧.

(٤)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٤٦٩/٧

(٥)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٤٦٩/٧،

فيقال : ذو مال، ذو أبل، ذو غنم ولا يجيزون ذو عاقل ولا ذو عالم، لأنهم استغنوا بوصفها بعاقل عن زيادة ذي، وأما ذو عقل فأجروه مجرى عاقل، لكنه قد جاء ذو رعين[1] وذو كلاع ونحوه . وهو عندهم شاذ، ولذلك قالوا : ذا صَباح، وذا مَساء، وذو رائحة . كأنه جاء دعمًا للكلام وصلة له، والمعنى : ومن كل رائحة . ولا علم في الشعر ولا في كلام العرب لهذه اللفظة التي جاءتْ في الحديث مثلًا، وقد يكون كل ذي رائحة بمعنى الذي يأتي من كل الذي هو رائحة كما قالوا : افعل بذي تسلم، أي سلامتك أي الذي هو سلامتك[2] .

لم يرد عند أحد من النحاة جواز إضافة (ذو) إلى الصفات، لأنه يتوصل بها أعنى (ذو) إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي أن يكون مابعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ولذا لم يجز إضافتها إلى الصفات التي يتوصل بها إلى وصف ماقبلها مباشرة، إذ لا حاجة لها في الكلام عندئذٍ، وهذا ما أبانه الأُبّي بقوله : " لأنهم استغنوا عن زيادة ذي " .

وقوله : " وأما ذو عقل فأجروه مجرى عاقل " قصد به الأسماء التي لم تكن مما يوصف به أصلا، وهي المصادر : كعقل، وضرب وقتل، فأجروها مجرى الصفات

---

(١) ينظر الأمالي الشجرية، تأليف أبي السعادات هبه الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١/٢٦٠ . و اللسان، ج ١٥/٤٥٧ (ذو – ذات)

(٢) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٧/٤٦٩

التي من جنسها[1]، أي : عاقل، وضارب وقاتل، وتوصلوا بـ (ذو) إلى الوصف بها .

وقد وجه الأُبّي إضافة (ذي) إلى الصفة في رواية " من كل ذي رائحة " بعدة أوجه:

أولها : الشذوذ في إضافة (ذي) إلى الصفة كما شذت إضافتها إلى الأعلام فيما سمع عن العرب من قولهم : ذو رعين وذو كلاع ونحوه .

ثانيها : مجيء (ذي) دعما للكلام وصلة له، كما كانت في قولهم " ذا صباح وذا مساء " . و (ذا) هنا عند النحاة مما التزم فيه النصب على الظرفية، امتنع تصرفه إلا في بعض لغات العرب[2] كما نص على ذلك سيبويه[3] وغيره[4] وإضافتها لما بعدها من إضافة المسمى إلى الاسم[5]، ولم يذكروا مجيئها صلة. وقد نص بعض أهل اللغة[6] على مجيء (ذو) في هذه المواضع صلة للكلام.

---

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية، ج ٢/٢٧٤.

(٢)نسب ذلك لقبيلة خثعم، ينظر الكتاب، ج ١/٢٢٦ وارتشاف الضرب، ج ٣/١٣٩٧

(٣) ينظر الكتاب، ج ١/٢٢٦.

(٤)انظر: شرح السيرافي الكتاب، ج ٤/٢٠٦ وارتشاف الضرب، ج ٣/١٣٩٧ وهمع الهوامع، ج ٣/١٤٣.

(٥)انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٠ وارتشاف الضرب ٣/١٣٩٦ وهمع الهوامع ٣/١٤٤.

(٦)انظر: تهذيب اللغة، ج ١٥ / ٤٦ (ذا) ولسان العرب، (مادة – ذا وذوات).

ثالثها : إن (ذي) في قولها : " من كل ذي رائحة " بمعنى : الذي هو كما جاءت فيما سمع عن العرب من قولهم : افعل بذي تسلم . أي الذي هو سلامتك، وتأويله في الرواية : من كل الذي هو رائحة .

وقد علق الأُبّي على هذه الرواية بقوله : " ولا أعلم في الشعر ولا في كلام العرب لهذه اللفظة التي جاءت في الحديث مثلا: أي أن (ذا) التي بمعنى صاحب لم ترد في اللغة مضافة إلى الصفات لأنه بذكرها يستغنى عن وصفها بذي .

إلا أنه قد ورد أن عبد الله بن مسعود قرأ[1] قوله تعالى "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" [سورة يوسف : ٧٦]، بإضافة (ذي) إلى الوصف المشتق عالم وهي بمنزله إضافة ذي إلى رائحة .

وقد خرج ابن جني[2] وغيره من النحاة[3] هذه القراءة على أن يكون الأشبه بالقياس مجئ (عالم) مصدر بمعنى العلم كالفالج والباطل، أو أن يكون من إضافة

---

(١)تنظر القراءة في : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها – تأليف ابي الفتح عثمان ابن جني المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، الجزء الأول: تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٦ هـ . والجزء الثاني : تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ١/٣٤٦، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، دون طبعة ولا تاريخ، ج ٣٤٦/٩، وتفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين . منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م، ج٥/٣٢٨-٣٢٩ و قراءة الجمهور (وفوق كل ذي علم عليم)

(٢) انظر: المحتسب ٣٤٧/١ .

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ١٣/٣.

المسمى إلى الاسم أي فوق كل شخص يسمى عالم، وإما أن يكون على مذهب من يرى زيادة (ذي) وقد أضعف ابن يعيش هذا المذهب وحمله على إضافة المسمى إلى الاسم، قال في شرحة للمفصل : وحكى عن العرب هذا ذو زيد " ومعناه هذا صاحب هذا الاسم . وقد كثر ذلك عندهم، وربما لطف هذا المعنى على قوم فحملوه على زيادة (ذي وذات) والصوب ما ذكرناه"[١] اهـ.

وبقياس رواية " من كل ذي رائحة " على ما خرج به النحاة قراءة ابن مسعود، نجد أن الأقوى في قوله : ذي رائحة " أن يكون من إضافة المسمى إلى الاسم باعتبار (رائحة) صفة جرت مجرى الاسم مثلها في ذلك مثل : سائبة، وهي فاعلة من ساب إذا جرى على وجه الأرض[٢] وسميت به الناقة التي كانت تسيب للآلهة[٣]، كما جاء في قوله تعالى : "مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلا سَائِبَةٍ " [سورة المائدة : ١٠٣]، فهي صفة جرت مجرى الاسم، والتأويل يكون -والله أعلم- : وأعطاني من كل مسمى رائحة .

---

(١) انظر:شرح المفصل لابن يعيش، ج ١٣/٣.

(٢) انظر: تفسير البحر المحيط، ج ٣٣/٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أو تفسير ابن عطية، لابن عطية، ج ٢١٢/٥.

المطلب الثاني : تثنية (أب) على لغة النقص .

قال الإمام الأُبّي في شرح قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لَا يَسُمِ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَتِهِ " (١) خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم.

وجاء في سنده قوله : حدثني أحمد بن إبرهيم الدروقي، حدثني عبد الصمد، ثنا شعبة عن العلاء، وسهيل عن أبيهما، عن أبي هريرة ..

قوله: (عن أبيهما) عن بعض شيوخنا: صوابه أبويهما، لأن كلاهما حدث عن أبيه وليسا بأخوين. ويصح أن يقال أبيهما بفتح الباء، على لغة من قال في تثنية أب أبان بحذف الواو كما قالوا في تثنية يد يدان بحذف الياء .

خرج الأُبّي ماورد في سند الحديث من رواية الأمام مسلم عن (أبيهما، وصوبه غيره بأبَهما على لغة من قال أبيهما بحذف الواو وفتح (الباء)، وقصد بحذف الواو حذف لام الكلمة وأصلها (أبو) والتزام النقص في إفرادها وتثنيتها من دون إرجاع المحذوف منها مع أنها في قوله (أبيهما) مضافة ومثناة، وقد أشار الأبي بفتح (الباء) إلى تثنيتها . وهي لغة سمعت عن العرب في : أب، وأخ، وحم، خولف فيها القياس، فلا ترد لاماتها المحذوفه منها للتخفيف عند إضافتها، بل يلزم حذفها في جميع

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٤١/٥.

الأحوال[1] والقياس إرجاعها عند الإضافة والتثنية[2]، إلا على هذه اللغة التي عرفت بلغة النقص، ولم تعز هذه اللغة في كتب النحاة لقبائل بعينها، وقد وصفها ابن مالك بأنها قليلة[3].

(١)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٤٦/١، وشرح الرضى على الكافية، ج ٢٧٢/٢ و وهمع الهوامع، ج ١٢٨/١.

(٢)انظر: شرح الرضى على الكافية، ج ٣٥/٣ وهمع الهوامع، ج ١٤٩/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٤٦/١ .

المبحث الثامن : في العدد

المطلب الأول :تذكير العدد المفرد مع معدوده المذكر المحذوف

المطلب الثاني :استعمال العدد المفرد مع لفظ (ذود)

المطلب الثالث :صياغة العدد المركب على وزن الفاعل

المبحث الثامن : في العدد

المطلب الأول :تذكير العدد المفرد مع معدوده المذكر المحذوف

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم :" عن عدة المرأة (لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاثِ لَيَالٍ إِلاَّ عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) . وهو لفظ عدد لمؤنث، ولو كان هذا على ظاهره لاختصت به الليالي. وقال المبرِّد[2] :" أَنَّثَ العشر " لأنه أراد بها المدة، وقيل : أراد بذلك الأيام بلياليهن، وإلى هذا ذهب كافة العلماء، وأنها عشرة أيام بعد أربعة أشهر، قال الأوزاعي[3] : والأصح القول الأول، وأنها تختص بعشر ليال، وتحل في اليوم العاشر، وحجتهم تأنيث العشرة" .

ذكر الأُبّي عدة أوجه لتفسير مجيء لفظ (عشرًا) بصيغة المذكر :

أولها : أن المعدود به الليالي، وهذا ما يدل عليه ظاهر اللفظ، ويقويه ما رُوى من قراءة ابن عباس رضي الله عنه لقوله تعالى : " أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْر لَيْالِ "[سورة البقرة : ٢٣٤] [4] بزيادة لفظ (ليال).

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢٢١/٥.

(٢)انظر: تفسير البحر المحيط، ج ٢ / ٢٣٢.

(٣) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، إمام الديار الشامية في الفقة والزهد، من مصنفاته، السنن في الفقه، والمسائل، توفى سنة ١٥٧هـ تنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء، ج ١٠٧/٧ – ١٣٤، والبداية لابن كثير، ج ١١٥/١٠-١٢٠.

(٤) انظر : القراءة في المحرر الوجيز، ج ٢/ ٢١٦ .

ثانيها : تأويل عشر بأنها مدد، كل مدة منها يوم وليلة، وقد نسب هذا الرأي للمبرِّد[1].

ثالثها : المراد بالعشر الأيام بلياليها وغلَّب الليالي إذ الليلة أسبق من اليوم، وهو قول جمهور العلماء.

ولم يرجح الأُبّي أياً من هذه الأوجه، ولم يفسّر تذكير العدد مع الأيام على قول الجمهور، وهو ما فسره بعضهم أو علله بما يقويه من قواعد اللغة، فقالوا : إنما قال الله (عَشْراً) ولم يقل (عشرة) تغليبًا لحكم الليالي، إذ الليلة أسبق من اليوم، والأيام في ضمنها[2]، والتاريخ مبني على الليالي، فإذا أُبْهمت ولم تُذْكر الأيام ولا الليالي، جرى اللفظ على التأنيث[3]. كما قالوا : إنما عبر (بعشر) لأنها أخف في اللفظ من عشرة[4].

وقد ردّ بعضُ النحاة[5] تأويل (العشر) بـ (الليالي) أو (المدد)، ورأى قولَ الجمهور بتأويلها بالأيام وجهاً من القياس يقويه جواز حذف التاء من لفظ العدد، إذا أريد به العدد ولم يذكر معدودَه في اللفظ، مستشهدين لذلك بأدلة من السماع،[6] منها ما

---

(١)انظر: رأي المبرد في تفسير البحر المحيط، ج ٢/٢٣٣.

(٢) - ينظر المحرر الوجيز، ج ٢ / ٢١٦، وتفسير البحر المحيط، ج ٢/٢٣٣.

(٣)انظر: معاني القرآن للفراء، ج ١/١٥١، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣/٣١١، وهمع الهوامع، ج ٥/٣١٩.

(٤)انظر: تفسير المحرر الوجيز، ج ٢/٢١٦، وتفسير البحر المحيط، ج ٢ / ٢٣٣.

(٥)انظر: تفسير البحر المحيط، ج ٢/٢٣٤.

(٦)انظر: معاني القرآن للفراء، ج ١ / ١٥١، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣/٣١١ وارتشاف الضرب، ج٢/٧٥٠، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٤/٤٦١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ٢/١٢٣.

تضافر نقله من حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ[1]" فَرُوِيَ" بِسِتٍ مِنْ شَوْال" بحذف التاء، يريد بستة أيامٍ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحة ينظر كتاب الصوم / باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان الحديث رقم ((١١٦٤)) .

المطلب الثاني :استعمال العدد المفرد مع لفظ (ذود)

قال الأُبّي[1] في شرح حديث النبي صلى الله عليه وسلم:" (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ). قال أبو عبيد: الذود ما بين اثنين إلى تسع، من الإناث دون الذكور. أنكر ابن قتيبة وأكثر اللغويين إطلاقه على الواحد. والمشهور عند الفقهاء إطلاقه عليه، وعلى أنه لا يصدق على الواحد، فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما المفرد منه بغير لفظه، كالنساء في أن المفرد منها امرأة. ورويناه في جميع الأمهات: " خمس ذود" على الإضافة. ورواه بعضهم خمس ذود بالتنوين على البدل. وهذا إنما يكون على ترتيب ابن قتيبة. وأكثر اللغويين في أنه لا يطلق على الواحد. ورواه بعضهم خمسة ذود بالتاء، كعد المذكر. ورواه الأكثر بإسقاطها، كعد المؤنث. وهذا يتأتى على قول أبي عبيد: أنه يختص بالإناث. وقال سيبويه[2]: سقطت لأن الذود أنثى. وقال الداودي: سقطت

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٣/٤٠١.

(٢)انظر: كتاب سيبويه، ج ٣ / ٥٦٤.

لأن الواحد فريضة. وقال أبو حاتم[1]: قولهم خمس ذود تركوا فيه القياس كما تركوه في ثلاثمائة، والقياس ثلاث مئات ومئين ولا يكاد يقولونه"[2].

ذكر الأُبّي [3] دلالة لفظ (ذود) عند أهل اللغة[4]، وهي القطيع من الإبل من الثلاثة إلى العشرة على الأرجح، واللفظة على هذا المعنى يصح وقوعها بدلاً في نص الحديث الشريف برواية "خَمْسٍ ذَوْدٍ" بالتنوين.

غير أن الرواية المشهورة قد جاءت بالإضافة، ويكون دلالة الذود فيها على الواحد، وكأنه قال: ليس فيما دون خمسٍ من الإبل، وهذا أشهر، وأكثر عند الفقهاء، ولعله لا يصح حملُها على المعنى الذي ذكره أهل اللغة، إذ ليس المراد به خمس جماعات، وقد نبه إلى ذلك بعض النحاة[5] فقالوا : "قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : " ليس في أقل من خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ "جعل الناقة الواحدة ذَوْداً، والذَّودُ لا يكون أقل من ناقتين، وكان حدُ خمس ذَوْدٍ عشراً من النوق، ولكن هذا

---

(١)انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تحيق حاتم الضامن، مجموعة الماجد للثقافة والتراث العربي دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ص: ١٤٥ – ١٤٦.

(٢) جاء في اللسان منسوبا لأبي عبيد في معرض شرح قول النبي صلى الله عليه وسلم " ولا فيما دون خمس ذود صدقة " قوله : " والحديث عام، لأن من ملك خمسة من الإبل وجبت عليه فيها الزكاة ذكورا كانت أو إناثاً وإن صح نسبة هذا القول لأبي عبيد فهو يخالف ما نقله القاضي عنه . ينظر اللسان، ٣ / ١٦٨.

(٣) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٣/٤٠١ .

(٤) انظر: تهذيب اللغة، ج ١٤ / ١٤٩، ولسان العرب، ج ٣ /١٦٨، وقيل الذود : من ثلاث إلى خمس عشرة، وقيل : إلى عشرين وفويق ذلك، وقيل ما بين الثلاث إلى الثلاثين، وقيل : ما بين الثنتين والتسع، ولا يكون إلاَّ من الإناث دون الذكور، ينظر اللسان، ج٣/١٦٨.

(٥) انظر: قول أبي عبيدة في تهذيب اللغة، ١٤ / ١٥٠، ولسان العرب، (مادة – ذود).

مثل ثلاثة فئة يعنون به ثلاثة، وكان حدُ ثلاثة فئة أن يكون جمعا، لأن ذلك جمع، قال بعضهم[1] : وهو مثل قولهم: رأيت ثلاثة نفر وتسعة رهط وما أشبهه " وما ذكره أبو حاتم يؤيد هذا المعنى.

إلاَّ أن الأُبّي في غير هذا الموضع قد أنكر إطلاق الذود على الواحد ونقله عن القاضي عياض، قال القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار[2] : " قال غير واحد : ومقتضى لفظ الأحاديث إطلاقه على الواحد، وليس فيه دليل على ما قالوا، وإنما هو لفظ للجميع كما قالوا: ثلاثة رهط، ونفر ونسوة، ولم يقولوه لواحد، ولا تكلموا بواحد منها" .

ويَعدُّ بعض النحاة[3] الرواية بالإضافة شاهدًا شاذًا مما يحفظ سماعاً ولا يقاس عليه في إضافته العدد إن فسر باسم جمع، والأصل أن يُجاء بمفسر هذا النوع مقرونًا بـ (من)، وقد ذهب قوم[4] إلى جواز الإضافة وأجروا فيها القياس، و القاضي عياض كان على مذهبهم إذ لم يشر في الرواية إلى الشذوذ عن الأصل، كما ردَّ في كتابه (مشارق الأنوار) على رواية ابن عبد البر بالتنوين على البدل لا على الإضافة في حديث: "

---

(١) انظر: قول الأزهري في تهذيب اللغة، ج ١٤/١٥٠ (مادة – ذود).

(٢) انظر: مشارق الأنوار، ج ١ / ٤٣٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢/٣٩٧، وارتشاف الضرب، ج ٢/٧٤٧ والتصريح بمضمون التوضيح، ج٤/٤٦٥، وقد ذهب قوم إلى جواز إضافة العدد إلى مفسره إذا كان اسم جمع، وأجروا في ذلك القياس، وهو ما ذلك قليل، وفصل قوم بين أن يكون اسم الجمع للقيل كرهط، ونفر، وذود فيجوز أن يضاف إليه، أو للتكثير، أو يستعمل لهما، فلا يجوز إضافته إليه وهو قول المازني، ينظر الخلاف في تفسير البحر المحيط، ج ٧ / ٨٠ وارتشاف الضرب، ج ٢/٧٤٧، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٤ / ٤٦٥.

(٤) انظر: المصادر السابقة .

أعطانا خمسّ ذودٍ" فقال القاضي" وهذا إن تُصُوِّر له هنا، فلا يُتَصَوَّرُ في قوله : أعطانا خمسَ ذودَ" وفي باب" ليس فيما دون خمس أوسق صدقة"[1].

ورواية الحديث الشريف بـ "خمسة ذود " بالتاء تدل على إطلاق الذود على المذكر والمؤنث جميعاً قال أبو عبيد[2] : "الحديث عام لأن من ملك خمسة من الإبل وجبت عليه فيها الزكاة ذكوراً كانت أو إناثاً" اهـ، وهذا مخالف لمن قصر الذود على الإناث دون الذكور.

أمَّا عن إنكارِ ابنِ قتيبة لقولهم "خمس ذود" فقد ذكر بعضُ العلماء وشرَّاح الحديث[3] أنه مردود عليه، وغلَّطه فيه العلماء، إذ اللفظ شائع في الحديث الصحيح، ومسموع من العرب معروف في كتب اللغة، وليس هو جمعًا لمفرد بخلاف أثواب، وما نقله الأُبّي من كلام أبي حاتم السجستاني يقوي هذا ويعضده.

---

(١)انظر: ج ١ / ٤٣٢.

(٢)انظر: اللسان (مادة – ذود).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٤ / ٥٣.

المطلب الثالث :صياغة العدد المركب على وزن الفاعل

قول الإمام الأُبّي[1] في شرح حديث أم زرع وفيه: "(قالت الحادية عشر) ضبطه الجياني بإثبات الهاء في الموضعين والسجزي بإسقاطها من الثانية، وهو عند العذري الحادي عشرة باسم الفاعل وإثبات الهاء في العشرة، والمعروف والصحيح الأول. وفي الشين وجهان[2]: السكون والكسر. والكلمتان مفتوحتان لأنهما كالكلمة الواحدة حضرموت. واختلف أهل العربية إذا لم يدخل عليها الألف واللام. وأجاز بعضهم إجراء الثانية بوجوه الإعراب وأباه سيبويه".

رجح الأُبّي رواية الحديث بلفظ " الْحَادِيَةَ عَشْرَة" وفقًا لما نص عليه النحاة[3] من مطابقة جزأي العدد المركب لمعدوده تذكيرًا وتأنيثًا، إذا كان على وزن الفاعل.

ولعل لرواية السِّجْزِي بلفظ "الْحَادِيَةَ عَشْرَ" وجهًا أجازه بعضهم، إذ نُقِل عن السيرافي قوله : " لا أعلم خلافًا في جواز حادي عشر يعني بحذف التاء من الثاني"[4] اهـ.

---

(١)انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٣١١/٨.

٢) بل ثلاثة أوجه: الوجه الثالث بفتح الشين عَشَرَة (تلك عشرة كاملة) وقريء (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما) قال الأزهري: " وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين في هذا الموضع " اللسان (عشر) .

(٣)انظر: الكتاب، ج ٣ / ٥٦٠، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٣٢٠، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٤ / ٤٩٨.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب، ج ٢ / ٧٦٩.

وأمَّا قول الأُبّي: وفي الشين وجهان .." فالكسر لغة تميم والإسكان لغة الحجاز[١]، وإنما عدلوا عن فتح الوسط في (عشرة) إلى الكسر والسكون كراهية توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاج عشرة بالنيف الذي في آخره فتحة[٢]. وقال بعضهم قد تفتح الشين على قِلة لأن التركيب عارض[٣] ومذهب الأبي في هذا التركيب البناء على فتح الجزأين، وهو مذهب سيبويه[٤].

وقد أشار إلى مذهب بعض النحاة[٥] في إجراء الإعراب في الجزء الأول، مع بقاء الثاني منه مبنيًا على الأصل، حال تجرده من الألف واللام وهذا الذي نقله الأبي، هو حال إضافة العدد الذي على وزن الفاعل إلى أصله، مفيدًا أن الموصوف به بعض هذه العدة المعينة لا غير، كقولنا (خامس خمسة) أي بعض جماعة منحصرة في خمسة، أي واحد من خمسة لا زائد عليها، ولفظ العدد وكما جاء في نص الحديث الشريف قد استعمل مع العشرة مفيدًا الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة، وهو أنه لواحدة موصوفة بهذه الصفة، ولم يُفِدْ انحصار العدة فيما ذكر مما يوجب إضافته لأصله.

---

(١)انظر: الكتاب، ج ٣/ ٥٥٧.

(٢)انظر: ارتشاف الضرب، ج ٢ / ٧٥٨، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٢٩٤ وهمع الهوامع، ج ٥ / ٣١٢.

(٣)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٢٩٤.

(٤)انظر: الكتاب، ج ٣ / ٥٦٠.

(٥)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج /٣١٩/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١٣٧/٢.

ومعنى قوله " أبَاه سيبويه" يقصد به الإعرابً للفظ العدد، الذي على وزن الفاعل بعد حذف العقد منه، وحذف نيف العقد الثاني من التركيب المضاف إليها كما تقول على الأصل (حادي عشر أحد عشر) بإضافة التركيب الأول بجزأيه للتركيب الثاني بجزأيه، فتحذف ثاني جزأي المركب المضاف فيصير (حادي أحد عشر) ثم تحذف أول جزأي المركب المضاف إليه فنقول: (حادي عشر) ومذهب سيبويه[١] فيه بعد الحذف فتحهما جميعًا، أمَّا الثاني فلتضمن الواو، وأمَّا الأول، فلقيام ثاني جزأي المضاف إليه مقام ثاني جزأي المضاف[٢] وذكر الكوفيون[٣] جواز إعراب الأول، وأمَّا الثاني فلا خلاف في بنائه، لتضمنه الحرف، ووجه إعراب الأول: عدم قيام ثاني جزأي المضاف إليه مقام ثاني جزأي المضاف.

قال السيرافي[٤] معلقًا على مذهب الكوفيين: هذا قول قريب، لم ينكره أصحابنا، وروى الكسائي[٥] الوجهين عن العرب، وقد قال بعضهم[٦] في بناء الجزأين – وهو مذهب سيبويه، الظاهر أن هذا اللفظ الاسمين الأولين بلا إضافة إلى المركب الثاني، لعدم الالتباس، وحجتهم في هذا أقوى[٧].

---

(١)انظر: الكتاب، ج ٣ / ٥٦٠ – ٥٦١.

(٢)انظر: ينظر شرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٣١٩.

(٣)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٣١٩، وشرح الجمل لابن عصفور، ج ١٣٧/٢.

(٤)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٣١٩.

(٥)انظر: المصدر السابق .

(٦)انظر: قول ابن الحاجب في شرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٣١٩.

(٧)انظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج ٥٠٢/٤ – ٥٠٣. وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤ / ٧٦.

المبحث التاسع : في الأسماء المتعلقة بالأفعال .

المطلب الأول :مسائل أفعل التفضيل

ثانيا : صوغ أفعل التفضيل من البياض

ثالثا :اسم التفضيل المضاف إلى معرفة

المطلب الثاني :استعمال (أخير) و (أشر) اسمي تفضيل على أصلهما

المبحث التاسع : في الأسماء المتعلقة بالأفعال .

المطلب الأول :مسائل أفعل التفضيل

أولا :إلحاق نون الوقاية بأفعل التفضيل

قال الأُبّي[1] في شرح حديث : (غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِى عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ، وَاللهُ خَلِيفَتِى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) :النون المذكورة هي المسماة بنون الوقاية، وحقها ألا تدخل إلا في الأفعال المتعدية نحو: أكرمني. وإنما دخلت فيها لتقيها الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا. ولأفعال لا يدخلها الكسر فألحقت النون وجعل فيها الكسر؛ ولذلك سميت نون الوقاية. ولهذه العلة، فالأصل ألا تلحق الأسماء؛ لأن الأسماء يدخلها الكسر؛ ولذلك قل دخولها عليه ومنه :

وما أدري وظني كل ظن أَمُسَلِّمُنِي إلى قومي سراجُ

وأنشد (قاسم بن) ثابت عليها:

نَحنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أعلمنا منَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ[2]

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٣٩٢/٩ .

(٢)، قال العيني في شرح الشواهد (بهامش الأشموني) : قاله سعد القرقرة وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه فيش بن الحطيم الأنصاري، ينظر ج٤٧/٣ . وقد نسبته بعض المصادر لغيره، ينظر اللسان، ج ٣٨٦/١٥ (ودى)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج٥٧/٦ كذا في ارتشاف الضرب، ج ٢٣٢٧/٥، وشرح الأشموني، ج ٩١/٣ =والوَدِيُّ: فسيل النخل وصغاره، ينظر اللسان، ج ٣٨٦/١٥ (ودي) والسُّدف بالتحريك ظلمة الليل ينظر اللسان، ج ١٤٦/٩ (سدف).

وأنشد في اللغة الأخرى :

ليافعٍ احْوَجِي مِنْه لتَعْليمِ[1]

وأنشد يعقوب : بخِرسْ أَفْقَري مِنْكُم لتَعْليمي[2]

فدخلت على مسلمي وهو اسم فاعل. ولما كان أفعل التفضيل أشبه الأشياء بالأفعال على ما هو مقرر في علم العربية لحقه النون كما في رواية الأكثر في هذا الحديث على الأصل في تركيب ما وقع في هذا الحديث وأما معنى الحديث فذكر عن شيخه ابن مالك في تقريره ثلاثة أوجه: قال: أظهرها أن يكون التقدير أخوف لخوفاني عليكم غير الدجال. فحذف المضاف إلى يا المتكلم. ومنه " أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون" أي أن الأشياء التي لا تخاف أحقها أن يخاف الأئمة المضلون. الثاني أن يكون أخوف من أخاف بمعنى خوف بتشديد الواو، ومعناه غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم. الثالث أن يكون من وصف المعاني بما توصف به الأعيان على وجه المبالغة كقولهم في الشعر الفصيح " شعر شاعر" والتقدير خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني".

---

(١) أورد هذا البيت ابن الأنباري في الزاهر عن أبي العباس دون نسبة، وتكملته / مُجَرِّبٌ قد حَلَبْت الدهرَ أَشْطُرَهْ، ينظر الزاهر، ج١/٤٧٩. رواية ابن الأنباري في الزاهر ١/٥٩٠ : تحقيق: حاتم الضامن

مجربٌ قد حلبت الدهرُ أشطره ليافعي أحوجي مني لتعليمي.

(٢) لم أعرف قائله .

تلحق نون الوقاية الفعل، وبعض الأسماء، وبعض الحروف في مواضع نصَّ عليها النحاة[1]، وقالوا : ما عداها فنادر، أو شاذ، أو ضرورة لا يقاس عليه، وليس افعل التفضيل مما يجري فيه القياس في إلحاق نون الوقاية بآخره.

وزعم هشام الكوفي أن هذه النون التي لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم: "غَيْرُ الدَّجَّال أَخْوَفُني عَلَيْكُمْ" تنوين ونونٌ للوقاية، وردَّه ابن هشام في مغني اللبيب، إذ التنوين لا يجامع اسم التفضيل لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه[2].

وقد اعتمد ابن مالك في شرحه للتسهيل[3] على هذه الرواية، فنصَّ على أن إلحاق نون الوقاية بأفعل التفضيل قليل، وبهذا يجعل له وجهاً من القياس، ويعلله بشبهه بأفعل التفضيل قليل، وبهذا يجعل له وجهاً من القياس، ويعلله بشبهه بالفعل معنىً، و وزناً، وخصوصاً فعل التعجب، ولذا اتصلت به في قول النبي صلى الله عليه وسلم: " غَيْرُ الدَّجَّال أَخْوَفُي عَلَيْكُمْ" والأصل : أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصلت أخوف بالياء معمودة بالنون[4].

---

(١)انظر: مغني اللبيب، ج٢ /٣٤٤ – ٣٤٥، وهمع الهوامع، ج١/٢٢٥.

(٢)انظر: مغني اللبيب، ج ٢ / ٣٤٥.

(٣)انظر: ، ج ١ / ١٣٩.

(٤)انظر: ، ج ١ / ١٣٩.

وقد وجه ابن مالك في شرحه للتسهيل[1] صياغة أفعل التفضيل، ومعناه في هذه الرواية على ثلاثة أوجه، قيل: يحتمل أن يكون معناه أخوف لي فأبدلت النَّون من اللام كما أبدلت في (لَغَنَّ) و (عَنَّ) بمعنى لعلَّ وعلَّ[2]. أمَّا عن الاستشهاد ببيت :

" نَحنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أعلمنا منَّا"

على أن هذه لغة في أفعل التفضيل، فقد أشار إليها أبو عبيد البكري في فصل المقال، قال: "أعلمنا لغة معروفة، اي أعلم منا وهي لغة يمانية"[3].

---

(١) قال ابن مالك : " وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول، كقول صلى الله عليه وسلم: "أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون" ويمكن أن يكون من (أخاف) فإن صوغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من فعل ويجوز أن يكون من باب وصف المعاني على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان، فيقال: شعر : شاعر، وخوف خائف ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال: شعرك أشعر من شعره، وخوفي أخوف من خوفك، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد" ينظر شرح التسهيل، ج ١/١٣٩.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٩/ ٢٧٨.

(٣)انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : للعلامة أبي عبيد البكري حققه وقدَّم له إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ص: ٢١١، والبيت عند النحاة شاذٌ لإضافة أفعل التفضيل للضمير، ومجيء (مِنْ) بعده، وقد أوَّله بعضهم بأن الإضافة فيه غير معتد بها، والمراد أعلم منا، ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج٣/٥٧، وارتشاف الضرب، ج ٥/ ٢٣٢٧، وحاشية الصبان، ج ٣/٤٧.

ثانيا : صوغ أفعل التفضيل من البياض

قول الأُبّي[1] في شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " (حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلاَ يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا). الورق بكسر الراء: الفضة. لفظة أبيض خارجة عما أصلَّه النحاة فإنهم قالوا: لا يتعجب إلا من الفعل الثلاثي، ولا يتعجب من المزيد عليه فلا يقال ما أبيضه، ولا زيد أبيض من عمرو، فإذا أريد التعجب من المزيد تعجب من مصدره، فيقال ما أشد بياضه قالوا: وقول الشاعر[2]:

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني إباض

شاذ، وكذا قول الآخر[3]:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢٦/٨ .

(٢)نسب البغدادي هذا الرجز لرؤية بن العجاج نقلا عن ابي هشام اللخمي، وهو في ملحق ديوانه شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٢م ص: ١٧٦. ينظر خزانة الأدب، ج٢٣٢/٨، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش، ج ٩٣/٦، وشرح الرضي على الكافية، ج٤٥٠/٣، والدرْع (بكسر فسكون) القميص، والفضفاض: الواسع : وبنو أبَّاض (بفتح الهمزة) قوم اشتهروا بياض أثوابهم.

(٣) لصدر البيت روايات مختلفة، وهو لطرفة بن العبد في ديوانة، دار صادر، بيروت دون طبعة، عام ١٩٨٠م، ص: ١٨، وهو بلا نسبه في الإنصاف، ج١٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٩٣/٦، وخزانة الأدب، ج٢٣٠/٨، واللسان، ج١٢٤/٧ (مادة – بيض) ومعنى قوله " إذا الرجال شتوا" أي صاروا في زمن الشتاء" واشتد أكلهم " أراد أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون، وقوله : " فأنت أبيضهم سربال طباخ" معناه أن ثياب طباخك تكون في هذا الوقت بيضاء نقية، يريد أنه لا يطبخ فلا تدنس ثيابه، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل.

وهذا الذي وقع في الحديث يصحح تلك اللغة. وكذلك قول عمر " فهو لما سواها أضيع" وقد احتج به بعضهم على التعجب من المزيد، وكذلك احتج ذى الرمة[1] :

وماشَنَّتَا خرقاء واهية الكُلَى سقى بهما ساق ولما يتبلَّلا

بأضيع من عينيك للدمع كلما تذكَّرتَ ربعا أو توهمتَ منزلا

جاء في الطريق الآخر على ما أصله النحاة فقال:" أشد بياضًا قلت: ليس في الحديث ولا في الأبيات المذكورة صيغة تعجب وإنما فيه صيغة " أفعل" وصيغة التعجب وصيغة أفعل أخوان، فلما جاز بناء أحدهما منه جاز بناء الآخر، وما امتنع امتنع، ولا يستدل بالحديث على تلك اللغة لأنه كثر نقل الحديث بالمعنى، ولهذا لم يحتج سيبويه في كتابه بشيء من الأحاديث إلا حديث واحد. وإنما كانت لفظة أبيض مبنية من المزيد لأن فعلها في الأصل أبيض بتشديد الضاد وأبيض مزيد .

---

(١) البيتان لذي الرمة في ملحق ديوانة، ج ٣ / ١٨٩٧، وفي لسان العرب، ج٣٩٣/١٤ (مادة — سقى) وبلا نسبه في رصف المباني، ص: ٣١٤ وروايته في اللسان :

وما شنَّتا خرقاءَ واهيتا الكُلى سقى فيهما ساق، ولمَّا تبلَّلا

بأضْيَع منْ عَينَيكَ للدَّمْع كلَما تَعَرَّفتَ دَارا أَو توَهمتَ مَنزِلا

قال القاضي عياض : قد جاء في الروايات الأُخْرَى على الوجه المعروف عند النحاه : "مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ"[1].

أشار بعض شراح الحديث[2] إلى أنه ليس في الحديث الشريف ولا في الأبيات المذكورة صيغة تعجب، وإنما هي افعل التفضيل، ومن المعلوم عند النحاة أن ما جاز في (أفعل به)، و (ما أفعله) جاز في (أفعل من كذا)، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، وكل ما يشترط في اشتقاق صيغ التعجب، هو بعينه يشترط في صوغ أفعل التفضيل، وفيما نقله الأبي عن الإمام المازري أمور : أولاً: ما علل به شذوذ اللفظ في رواية الحديث الشريف بمجيء التعجب من الفاعل مما زاد في أصوله عن ثلاثة أحرف، والواجب التعجب من مصدره لا من فاعله، ذكره بعض النحاة[3].

وعلله غيرهم[4] بأنه من باب (أفْعَل- فعلاء) مما دل على لون.

ثانيًا : ما نقله الإمام الأبي من تعليق الإمام المازري على ما جاء في الشواهد، من استعمال (أفعل) التفضيل من البياض وأن ذلك استثناء لا يقاس عليه، هو مذهب

---

(١) انظر: إكمال المُعْلِم للقاضي عياض، ج ٧ / ٢٦٤.

(٢)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٦ / ١٠٨.

(٣) ذهب بعضهم إلى أن سبب منع اشتقاق صيغتي التعجب والتفضيل من أفعال الألوان، أنها ليست ثلاثية مجردة، وإنما هي على أحد مثالين : أولهما (افعلّ) – بتشديد اللام – والثاني (افعالّ) – بزيادة الألف بعد العين وبتشديد اللام – هذا عند سيبويه وأصحابه، أمّا عند الأخفش والمبردِّ فـ (أبيض) ونحوه شاذ من جهة الاستعمال، صحيح من جهة القياس، لأن فعله الثلاثي بزيادة، فجاز تقدير حذف الزوائد، ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج ٦ / ٩٤ والإنصاف، ج ١/١٥١، وشرح الرضي على الكافية، ج٣/٤٥.

(٤)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٥٢، وارتشاف الضرب، ج ٥ / ٢٣١٩ الإنصاف ١/١٥١.

البصريين[1] في المسألة وقد احتجَّ الكوفيون[2] بهذه الشواهد، وجعلوها أدلة من السماع على جواز اشتقاق صيغ التعجب من البياض والسواد خاصة، قياساً على جواز بنائه من أفعل التفضيل.

ثالثًا: أمَّا عن الاستشهاد بلفظ " أضيع" من كلام عمر – رضي الله عنه- والبيت من الشعر، واحتجاج بعضهم به على جواز التعجب من الزائد عن ثلاثة أصول، فهو مما اخْتُلفَ في قياسه[3].

رابعًا: ردَّ بعض شرَّاح الحديث[4] الاستدلال بالرواية على صحة هذه اللغة، والتي تخالف ما أصَّلهُ النحاة، محتجين بكثرة نقل الحديث الشريف بالمعنى، ولعل المفهوم من إشارة الأبي إلى رواية الحديث على الوجه المعروف عند النحاة أن للحديث روايتين أحداهما موافقة للقاعدة فيؤخذ بها والأخرى مخالفة تحفظ ولا يُقَاسُ عليها.

---

(١)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٦ / ٩٣، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١ / ١٤٨ وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٤٥٠ .

(٢)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١ / ١٤٨ وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣ / ٤٥٠، وهمع الهوامع، ج ٦ / ٤٣ وخزانة الأدب، ج ٨ / ٢٣٠.

(٣)انظر: الكتاب، ج ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٤٧ وارتشاف الضرب، ج ٤ / ٢٠٧٨، ج ٢٣١٩/٥، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٣ / ٣٨٧.

(٤)انظر: فتح الباري، ج ٥٧٥/١١.

ثالثا :اسم التفضيل المضاف إلى معرفة

قال الأُبّي [1]في شرحه لقول أنس- رضي الله عنه- يصف االنبي -صلى الله عليه وسلم-: " (كَانَ رَسُولُ اللهِّ -صلى الله عليه وسلم- أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُمْ خَلْقًا لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الذَّاهِبِ وَلاَ بِالْقَصِيرِ.) الرواية بتوحيد ضمير وأحسنه وفتح الخاء وسكون اللام من خلق، فأما توحيد الضمير، فقال أبو حاتم: العرب تقول فلان أجمل الناس خلقًا وأحسنه، يريدون وأحسنهم ولا يتكلمون بذلك. والنحويون يقولون: معناه وأحسن من لمة. وأما خلقا فالمراد به حسن الجسم بدليل قوله بعده " ليس بالطويل الذاهب ".

أفعل التفضيل إذا أضيف إلى ضمير عائد إلى معرفة فالقياس[2] تثنيته وجمعه، فيقال: هذا أكرم الرجال وأفضلهم[3]، وأكرم الرجلين وأحسنهما، وأكرم النساء وأفضلهن، وقد أجاز أناس الإفراد والتذكير محتجين بما سمُع عن العرب "هو أحسن الفتيان وأجمله". واستدل بعضهم بشواهد أخرى كان من بينها بعض نصوص الحديث الشريف التي أشار إليها بعض شراح الحديث في هذه المسألة.

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٧٣/٨.

(٢)انظر: ينظر ارتشاف الضرب، ج ٥ / ٢٣٢٤، وهمع الهوامع، ج٢٠٥/١ وحاشية يس العليمي على التصريح، ج١٠٤/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣ / ٤٧.

(٣) - ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج ١ / ١٢٨، وهمع الهوامع، ج ١ / ٢٠٥.

أمَّا جواز الإفراد والتذكير، فهو مذهب سيبويه[١] وابن جني[٢].

وابن مالك[٣] وغيرهم[٤]. ذكر ابن جني في كتاب الخصائص[٥] فصل الجمل على المعنى تفسير جواز الإفراد والتذكير، فقال :

" ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسن فتى في الناس فأفرد الضمير مع قدْرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدَّم في الأول لفظ الجمع، فتُرك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد، لأنه مما ألف في هذا المكان " اهـ.

فوقع الواحد في هذا موقع الجماعة وسد مسدهم، وقيل هو بعد أفعل التفضيل كثير ودونه قليل[٦]، وهو مذهب أبي حاتم الذي نقله القاضي عنه، والظاهر أنه

---

(١)انظر: الكتاب، ج ١ / ٨٠.

(٢)انظر: الخصائص صنعه أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النَّجار، مركز تحقيق التراث الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م. ج ٢ / ٤٢١، وابن جني هو أبو الفتح عثمان بن حني الموصلي النحوي اللغوي، تتلمذ على أبي علي الفارسي، صنف الخصائص في النحو، وسر الصناعة وغيرهما، توفي سنة ٣٩٢ هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان، ج ٣ / ٢٤٦، وبغية الوعاة، ج ٢ / ١٣٢.

(٣)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ١ / ١٢٨.

(٤)انظر: شرح السيرافي للكتاب، ج ٣/٩٧، والنكت على كتاب سيبويه، ج ١ / ٢١٦ وشرح المفصل لابن يعيش، ج٦/٩٦، واللسان، ج ١١ / ٨٨ (مادة – ثقل).

(٥)انظر: الخصائص، ج ٢ / ٤٢١.

(٦)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ١ / ١٢٧.

يؤيده، وقد أوَّل بعض النحاة[1] توحيد الضمير على معنى "مَن ذُكر" بتقديره بمفرد، ولعل هذا التأويل ممن لا يرى وقوع الواحد موقع الجماعة في هذا الموضع، وقصر آخرون[2] الإفراد على ما سمع من العرب، وجعلوه شاذاً لا يقاس عليه. ويبدو مذهب سيبويه في جواز الإفراد والتذكير راجحاً في هذه المسألة، إذ تضافرت الشواهد من كلام العرب، ونصوص الحديث الشريف على وروده في لسان العرب، والأخذ بالظاهر أولى من التأويل في هذا.

(١) - ينظر ارتشاف الضرب، ج ٥ / ٢٣٢٤، وحاشية يس العليمي على التصريح، ج ٢/١٠٤ وحاشية الصبان، ج٣/٤٧.

(٢)انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ١٦٨، وهمع الهوامع، ج ١ / ٢٠٥.

المطلب الثاني:استعمال (أخير) و(أشر) اسمي تفضيل على أصلهما

قول الأُبّي[1] في شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "إنّ مِنْ أَشَرّ النّاسِ عِنْدَ اللهِّ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمّ يَنْشُرُ سِرَّهَا" كذا الرواية بالألف. وأهل النحو يقولون: لا يجوز أن يقال أشر وأخير، وإنما يقال شر دون ألف. وهو مشهور كلام العرب، قال تعالى: " أولئك شر مكانا" [المائدة: ٦٠]".

احتجَّ الأُبّي بنص هذا الحديث الشريف، وبغيره من النصوص في غير هذا الموضع[2]، على من منع من النحاة استعمال الأصل في اسم التفضيل (خير) و(شر)، بثبوت الهمزة فيهما على (أخير) و (أشر) وقد عدَّ بعضهم[3] هذا الأصل مرفوضًا، قال غيرهم هو غير مستعمل في كلامهم[4] وعدَّه بعضهم[5] لغة رديئة، قال آخرون[6] مجيؤه على الأصل نادر، وهو غير مرفوض، فقصروه على شواهد السماع

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ١٠٩/٥.

(٢)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ج ٧ / ٥٦٠.

(٣)انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ج ٢ / ٢٩٩، وينظر أيضاً الكشاف للزمخشري دار المعرفة – بيروت – دون تاريخ، ج ٤ / ٧٤.

(٤)انظر: ينظر تفسير البحر المحيط، ج٨ / ١٧٩.

(٥)انظر: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ج ٦٥٢/٢ (مادة – خير) وينظر أيضاً، ج ٢ / ٦٩٥ (مادة – شر).

(٦)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٥٣، وهمع الهوامع، ج ٦ / ٤٥.

التي منها قراءة أبي قلابة لقوله تعالى : "سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ" [سورة القمر:٢٦]، [١]، كما جعلوه ضرورة في قول الراجز:

بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأخير[٢].

وقد خالف الأُبّي كل ما سبق، فصَّرح بصحة استعمال الأصل في (خير) و (شر) بثبوت الهمزة على (أفعل)، مستدلاً بنصوص الحديث الشريف، مجرياً ذلك على القياس، معتمدًا على رواية الحديث الشريف ونصوصه، في إثبات قواعد اللغة ومخالفته للنحاة فيما نصوا عليه.

ولعل ما ذهب إليه الأبي من عدَّ ثبوت الهمزة في خير وشر لغة من لغات بعض العرب، لتكلم النبي صلى الله عليه وسلم بها، إذ نجد بعضهم[٣] ينسبها لبني عامر، ويخرِّج عليها قراءة الآية الكريمة " سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ "، وعلى هذا يكون حذف الهمزة من (أخير) و (أشر) أخف وأكثر، إلاَّ أنه ليس بلازم.

---

(١) انظر : القراءة في المحتسب لابن جني، ج ٢ / ٢٩٩، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، ج٨ / ١٧٩.

(٢) هذا من مشطور الرجز منسوبا لرؤبة في المحتسب، ج ٢/٢٩٩، والبحر المحيط، ج٨/١٧٩، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في شرح الكافية الشافية، ج ٢/٧ وشرح التسهيل، ج ٣/٥٣، وهمع الهوامع، ج ٦/٤٥، ولرؤبة في ديوانه بيت يصلح للاستشهاد وهو قوله ص: ٦٢ يمدح القاسم ابن محمد الثقفي :

يا قاسم الخيرات وابن الأخير

(٣)انظر: المصباح في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٨هـ / ١٩٨٧م، ص: ٦٥.

الفصل الثاني : المسائل النحوية المتعلقة بالأفعال في شرح الأبي :

المبحث الأول : في تعدى الفعل ولزومه.

المبحث الثاني: في أفعال القلوب

المبحث الثالث : في الأفعال الناقصة

المبحث الأول : في تعدى الفعل ولزومه

الفصل الثاني : المسائل المتعلقة بالأفعال في شرح الأُبّي

المبحث الأول : في تعدى الفعل ولزومه

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم :"(إِنِّى لأُعْطِى الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِى النَّارِ " هو بفتح الياء وضم الكاف من كب الثلاثي ولم يأت الرباعي قاصرا والثلاثي متعديا عكس المعروف إلا في كب وقشع ونسل ونزف ومري ونشق يقال أكب الرجل وكببته، وأقشع الغيم وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر ونسلته، وأنزفت البئر قل ماؤها ونزفتها، وأمرت الناقة (در لبنها) ومريتها، وأنشق البعير (رفع رأسه ونشقته)".

ذكر بعض النحاة[2] ما أورده الأُبّي وعلله بعضهم[3] بأنه كالعوض لـ (فعلت) من غلبة (أفْعَلْت) لها على التعدي، كما جعل قلب الياء واوًا في بعض الكلمات عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها.

والهمزة في "أكب" ليست للتعدية، وإنما للدخول في الشيء[4] وقيل للصيرورة[5] . وزعم بعضهم[6] أنها للمطاوعة.

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٤٣٣/١ .

(٢)انظر: تفسير المحرر الوجيز، ج ٦٩/١٦، وارتشاف الضرب، ج ٤/ ٢٠٩٥ وتفسير البحر المحيط، ج٢٩٧/٨.

(٣)انظر: لسان العرب، ج ١٨٧/١٠ (مادة – شنق).

(٤)انظر: تفسير البحر المحيط، ج ٨ / ٢٩٧.

(٥)انظر: شرح الرضي للشافية، ج ١ / ٨٨.

(٦)انظر: همع الهوامع، ج ٦ / ٢٣.

ومن مسائل تعدي الفعل ولزومه عند الأُبّي – رحمه الله – تعدي صيغة (أفعوعل)، قال في شرحه لِما جاء في باب ركوب المصلِّي على الجنازة إذا انصرف، في قول جابر بن سمرة: أتى النَّبي صلى الله عليه وسلم فَرَسٍ مُعْرَوْرىً، فَرَكِبَهُ حِينَ انْصَرَفَ ..."[1]، قالوا : ولم يأتِ افْعَوعل مُعَدَّى، إلاَّ قولهم : اعْرَوْرَيتُ الفَرَسَ، واحلولَيْتُ الشَّيءَ"[2].

وهناك آراءٌ لبعض النحاة[3] توافق ما نقله الأُبّي في تعدي (أعْرَوْرى واحْلوْلَى) إلاَّ أنني لم أجد-بحسب ماتوصلت إليه من البحث- أحداً من النحاة قبله نصَّ على اختصاص هذين الفعلين بالتعدي دون غيرهما من الأفعال الواردة على صيغة (افْعَوْعَل) .

وقد ذكره الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة[4] _رحمه الله_و زاد صيغة ثالثة جاء ذكرها في اللسان وهي قولهم : (اعْلَولاه).[5]

---

(١) انظر :شرح الأبي مع صحيح مسلم ،ج٤٣٣/١ .

(٢)انظر: المرجع السابق .

(٣)انظر: – ينظر الكتاب، ج ٤ / ٧٦ والمنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى عبدالله علي أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م، ج٨٢/١ والتكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب الطبعة الثانية١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ص: ٥٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش، ج١٦٢/٧.

(٤)انظر: ينظر المغني في تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث دون طبعة ولا تاريخ، ص: ١٣٤.

(٥)انظر: اللسان، (مادة – علا).

المبحث الثاني : في أفعال القلوب:

المطلب الأول : في معنى زعم .

المطلب الثاني : مجيء ظن بمعنى العلم.

المبحث الثاني : في أفعال القلوب

المطلب الأول : في معنى زعم :

قول الأُبّي[1] في شرحه لأثر عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: "(أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنَ القِرآءَة مَعَ الإمام فَقَالَ: لاَ قِرَاءَةَ مَعَ الإِمَامِ فِى شَىْءٍ. وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم- (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) فَلَمْ يَسْجُدْ) " .

(يزعمون) : الزُّعم بالضم اسم وبالفتح مصدر زعم: إذا قال قولا حقًا أو كذبًا أو غير موثوق به؛ فمن الأول حديث : " زعم جبريل" ومن الثاني قوله تعالى : " زعم الذين كفروا" [سورة التغابن:٧]، ومن الثالث بيت الأعشى:

ونبئتُ قيسًا _ ولم أبله كما زعموا _ خيرُ أهلِ اليمن

فقال الممدوح وما هو إلا الزعم وأبى أن يثيبه. والحديث من الثاني، أي الكذب، وأما حديث الترمذي " بِئْسَ مطيّةَ الرَّجل زعَمُوا"[2] فجعله ابن عطية من الثاني، واختلف في قول سيبويه: زعم الخليل[3]؛ فجعله النووي من الأول، وجعله ابن عطية من الثالث، يعني قال قولًا غير موثوق به.

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٩٦/١.

(٢) رواه أبو داود في كتاب البيوع / باب في تضمين العارية (رقم الحديث: ٣٤٤١) ينظر، ج ١٩٩/٥ والترمذي في كتاب البيوع باب / ما جاء في أن العارية مؤداة (رقم الحديث ١٢٦٥) ينظر ج ٣ / ٥٦٥، وكذلك ابن ماجه في الصدقات باب الكفالة (رقم الحديث ٢٤٠٥)

(٢)انظر : تفسير المحرر الوجيز، ج ١٦ / ٢٨.

(٣)انظر : ينظر تهذيب اللغة، ج ٣ / ١٥٦ (مادة – زعم) واللسان، ج ٢٦٤/١٢ (مادة – زعم)

أشار الأُبّي إلى أن الّزعم يطلق على القول المحقق، وعلى الكذب، وعلى المشكوك فيه، وينزل في كل موضع على ما يليق به، وهو القول الراجح بأدلة استعمال هذ اللفظ في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشواهد كلام العرب، وقد ذكر ذلك بعض أهل اللغة[1]، كما نصُّوا على مجيء (زعم) بمعنى القول والذكر على نحو ما فسَّر به الأبي اللفظ في رواية الحديث الشريف.

وقد اشترط بعض النحاة لمجيء (زعم) بمعنى قال أو أخبر اقترانه بالاعتقاد، نُقِل عن السيرافي قوله : "الزعم: قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح " اهـ[2]. وقد نقل عبد القاهر الجرجاني عن شيخه في المقتصد أن زعم قول مع علم[3].

والظاهر_والله أعلم_ أن هذا الشرط في الاعتقاد لا ينطبق على الزعم في رواية الحديث، ولعلّ الأقرب – والله أعلم – حمله على ما قاله بعضهم[4] من أن الزعم قد يكون قولاً انفرد به قائله، فيريد ناقله أن يُبقي عهدته على الزاعم، ومنه قول سيبويه: "زعم الخليل" إنما يجيء فيما انفرد الخليل به.

ولربما صح حمل الزعم على هذا المعنى في نص الرواية عن زيد بن ثابت رضي الله عنه إذ أخبر أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة النَّجم، فلم يسجد،

---

(١)انظر : المراجع السابقة.

(٢)انظر : همع الهوامع، ج ٢ / ٢١٢ وخزانة الأدب، ج ١٣١/٩ – ١٣٢ وأيضا شرح المفصل لابن يعيش، ج٧٨/٧.

(٣)انظر : ج ١ / ٤٩٥.

(٤)انظر : تفسير المحرر الوجيز، ج ١٦ / ٢٨.

والأحاديث في سجوده صلى الله عليه وسلم في قراءة سورة النجم متعددة ومتواترة[1].

أمَّا عن مجيء (زعم) بمعنى كَفِلَ وضمَنَ، وهو المعنى الذي رجحه الأُبّي في البيت، فقد ذكرَه بعضُ النحاة[2] بعده، ويقوي هذا الاستعمال لـ (زعم) ما فُسِّر به قوله تعالى: " وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ "[3] إذ أجمع المفسرون على أن معناه : وأنا به كفيل[4].

قال غيره : زعم في البيت بمعنى وعد وبمعنى قال[5]، ولها في غير هذا الموضع معانٍ أُخر[6].

---

(١)انظر : إكمال المُعْلِم للقاضي عياض ج ٢ / ٥٢٦ .

(٢)انظر : همع الهوامع، ج ٢ / ٢١٢، وخزانة الأدب، ج ٩ / ١٣٢.

(٣) – آية (٧٣) سورة يوسف .

(٤)انظر : تهذيب اللغة، ج ٢ / ١٥٨.

(٥)انظر : خزانة الأدب، ج ٩ / ١٣٢، واللسان، ج ١٢/ ٢٦٤ (مادة – زعم).

(٦)انظر : التصريح بمضمون التوضيح، ج ٢ / ١٦٧، وهمع الهوامع، ج ٢ / ٢١٢، وخزانة الأدب، ج ٩ / ١٣١ وما بعدها.

وما ذكره الأُبّي من اللغات في مصدر (زعم)، ذكره بعض أهل اللغة[1].

(١)انظر : تهذيب اللغة، ج ٢ / ١٥٩ واللسان، ج ١٢ / ٢٦٤.

المطلب الثاني : مجيء ظن بمعنى العلم

قول الأُبّي[1] في شرحه لقول السيدة عائشة رضي الله عنها: " (وَظَنَنْت أَنَّ الْقَوْم سَيَفْقِدُونَنِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ): (وظننت) الظن هنا بمعنى العلم . والكلام لسيبويه".

أشار سيبويه في الكتاب[2] إلى مجيء (ظن) في موضع اليقين، كما أشار إليه من جاء من النحاة بعده[3]، من البصريين والكوفيين، وزعم الكوفيون أن الظن يكون شكًا ويقينًا وكذبًا ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يكون كذبًا ، إنما يكون عندهم شكًا ويقينًا [4]، جاء في اللسان[5] الظن شك ويقين إلاَّ أنه ليس بيقين عيان، إنما هو يقين تّدبُّر، فأمَّا يقين العيان فلا يقال فيه إلاَّ علم.

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢٠٢/٩.

(٢)انظر: الكتاب، ج ١ / ٤٠.

(٣)انظر: الفائق في غريب الحديث، ج٣٨٠/٢ وشرح السيرافي على الكتاب، ج٣١٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك، ج٨٠/٢ والتصريح بمضمون التوضيح، ج١٦١/٢ وهمع الهوامع، ج ٢ / ٢١٥.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب، ج ٤ / ٢١٠٠، وهمع الهوامع، ج ٢ / ٢١٥.

(٥)انظر: اللسان، ج ١٣ / ٢٧٢ (مادة – ظنن).

وقد استدل النحاة[1] على مجيء ظنَّ بمعنى العلم بقوله تعالى: " الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ" [سورة البقرة:٤٦]، وهي أشهر في الاستدلال عندهم من الآية التي احتج بها الأبي لمجيء (يظن) بمعنى يعلم ويتحقق[2].

وقد زعم بعضهم[3] أن الظن بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب، ولا معوَّل عليه في حكاية من حكاه عنهم، وتأولوا ما أوهم ظاهره ورود ذلك بإبقائه على باب الظن، ومنه استدل به النحاة من قوله تعالى: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ). [سورة البقرة:٤٦]

حكى بعضهم أن الظنَّ في هذه الآية الكريمة يصح أن يكون على بابه، ويضمر في الكلام بذنوبهم، فكأن المؤمنين حتى الصِّديقين يتوقعون لقاء الله تعالى مذنبين، خشية على أنفسهم من النفاق، والأول في هذا أظهر وأقوى .

وقال بعضهم[4] في وقوع الظن موقع اليقين إنه لا يقع فيما قد خرج إلى الحس، لا تقول العرب في رجل مرئي حاضر: أظن هذا إنساناً، وإنما تجد الاستعمال فيما لم يخرج إلى الحس بعد، وقول السيدة عائشة رضي الله عنها من هذا القبيل، وهو مما يقوي رأي الأبي في هذه المسألة.

---

(١)انظر: شرح السيرافي، ج ٢ / ٣١٨ وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٢ /٨٠ وهمع الهوامع، ج٢/٢١٥.

(٢)انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١٦ / ٢٥٠.

(٣)انظر: المحرر الوجيز، ج ١ / ٢٠٦، وتفسير البحر المحيط، ج١ / ٣٤٢، وارتشاف الضرب، ج٤/٢١٠٠، وهمع الهوامع، ج٢/٢١٥.

(٤)انظر: تفسير المحرر الوجيز، ج ١/٢٠٦ وانظر في معنى الظن الأضداد لابن الأنباري .

المبحث الثالث: في الأفعال الناقصة

المطلب الأول :معنى (كان) ووقوعها زائدة

المطلب الثاني :حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها منصوبا

المبحث الثالث : في الأفعال الناقصة

المطلب الأول : معنى (كان) ووقوعها زائدة :

قال الأُبّي [1] في شرحه لما ورد في حديث أم زرع: "(كُنْتُ لَكِ كَأَبِى زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ " يعني في إحسانه ومحبته لها وقال صلى الله عليه وسلم ذلك لعائشة تطييبا لنفسها. وذكر في كتابه الموضوع لهذا الحديث من طريق النسائي أن عائشة قالت بأبي وأمي أنت يارسول الله، أنت خير لي من أبي زرع. قال في الإكمال [2] :" وكان" في كنت لك كأبي زرع زائدة أي أنا لك كأبي زرع، ويحتمل أنها على بابها وتكون للدوام، والمعنى كنت لك في القضاء السابق. قلت: كان الزائدة لا تدل على زمان في القول الصحيح، وزيادتها هنا على غير قياس لأن شرط زيادتها أن تكون بين الشيئين المتلازمين، ويعني بالتي على بابها أنها ناقصة ومعنى الناقصة أنها للدلالة على اقتران الجملة بالزمن الماضي، فإذا قلت: كان زيد قائما. فالمعنى أنه ثبت له القيام فيما مضى من الزمان وانقطع، وقد تكون للدوام كما في قوله تعالى: " وكان الله غفورا رحيما " [النساء/ ٩٦] والقاضي حملها هنا على الوجهين لأنه يعني بالسابق الماضي المنقطع ".

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج٣١١/٨ .

(٢)انظر: إكمال المُعْلِم للقاضي عياض، ج ٤٧٠/٧.

ما ذكره الأُبّي نقلا عن القاضي عياض من زيادة (كان) في هذا الموضع على غير القياس، لأن شرط زيادتها أن تكون بين الشيئين المتلازمين[1]، فلا تقع أولا، لأن البداية تكون باللوازم والأصول[2].

أمَّا الوجه الثاني الذي ذكره (كان) على بابها في النقص ثم يراد بها الاتصال، فقد عبَّر عنه بعض النحاة[3] بقصد الدوام ومرادفة (لم يزل)، وقيل مجيء (كان) لهذا المعنى كثيرٌ[4]، ومنه ورودها في صفات الله تعالى نحو "وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً بَصِيراً"[5] في حين عدِّ بعضهم[6] هذا القول مرجوحاً، والأصح أنها كسائر الأفعال تدل على انقطاع، تم قد تستعمل حيث لا يراد الانقطاع، وأمَّا معنى الاستمرار فهو مُستفاد من قرينة[7] توجب ذلك، كما هو في حق صفات الله جل وعلا.

أمَّا الوجه الثالث الذي وجه به الرواية (كُنْتُ) فيها على بابها في النقص، والاستعمال، وإفادة زمن محصل، والمعنى: كنت لك في سابق علم الله وقضائه

---

(١)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج١/٣٦٠، ارتشاف الضرب، ج٣/١١٨٤ والتصريح بمضمون التوضيح، ج١/٦٢١ وهمع الهوامع، ج٢/٩٧.

(٢)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج٤/١٩٣.

(٣)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج١/٣٦٠، وهمع الهوامع، ج ٢/٩٩.

(٤)انظر: المصدران السابقان.

(٥) - أية (١٣٤) سورة النساء.

(٦)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج٤/١٨٩، وارتشاف الضرب، ج٣/١١٨٤ وتفسير البحر المحيط،ج٣/٣٠.

(٧)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٤/١٨٩.

المطلب الثاني :حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها منصوبا

قال الأُبّي[1] في شرحه لقول ورقة بن نوفل :" (يّالَيتني فِيهَا جَذعًا)، أي في زمن بعثتك إلى الخلق جذعا: أي شابا أقدر على نصرتك. والجذع هنا استعارة أو تشبيه بليغ وهو منصوب خبرا لأكون مضمره والأظهر أنه حال أي ليتني حي فيها حال كوني جذعا. قلت: وخص الجذع دون ما فوقه حرصا على نمو قوته حتى يحضر معه جميع خطوبه. ووقع في رواية ابن ماهان بالرفع على أصل خبر ليت، ووجه النصب بأنه على لغة من ينصب بها الجزأين. وزعم ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه، وخرجه الخطابي على أنه خبر كان مضمرة أي ياليتني كنت فيها جذعا. وبعضهم على أنه حال. ثم منهم من قدر الخبر محذوفا أي ليتني فيها حي أو موجود في حال فتوة كالجذع وكأنه عنده حال من الضمير المرفوع بالخبر المحذوف. وقال السهيلي: الخبر فيها. وعامل الحال ما تعلق به من الاستقرار ومن رفعه علق به فيها: لما فيه من معنى الفعل كأنه قال ليتني شاب فيها. قال بعضهم: ويجوز مع نصبه حالا أن يعمل فيه معنى التمني، ومع رفعه أن يكون المجرور حالا من الضمير فيه لأنه بمعنى المشتق أو مشتق حقيقة، لأنه يقال أجذع يجذع وإن كان القياس مجذع. وخرجه بعضهم على أنه منصوب بفعل محذوف أي جعلت فيها جذعا. وقال بعضهم : المشهور عند أهل

---

(١)انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٤٨٤/١ .

اللغة والحديث كأبي عبيد وغيره جذع بسكون الأخير، ووجهه بأنه مثل أو كالمثل من شعر مقيد القافية".

قال الأُبّي كذا وقع الحرف في أكثر الروايات في الأم، وفي كتاب البخاري جذعاً بالنصب، ووقع هنا عندنا عن بعضهم: جذعٌ على خبر ليت، وكذلك هو في البخاري(١) عند الأصيلي(٢)، ووجه النصب عندي فيه وأظهره: كونه على الحال، وخبر ليت مضمر في (فيها) تقديره : ليتني في أيام نبوتك حي"(٣) اهـ.

رجح الأبي وجه النصب لـ (جذع) – في رواية الأكثرين – على الحال، إذ كونه منصوباً على أنه خبر (كان) المحذوفة ضعيف، ووجه ضعفه أن كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا إلاَّ بعد (إن) و (لو) الشرطيتين(٤)، فتقدير حذف (كان) في الرواية غير مقيس.

---

(١)انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١/٣٥.

(٢) – عبدالله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي الأندلسي، المالكي، أبو محمد، متكلم، محدث، فقيه، من مصنفاته: الآثار والدلائل على أم المسائل وغيره، توفي سنة ١٣٩٢هـ، تنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ، ج، ٢١٤/٣، والديباج المذهب، ص: ١٣٨، ١٣٩.

(٣)انظر: إكمال المعْلِم للقاضي عياض ج ٤٨٩/١.

(٤)هذا على مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فلا يرون ذلك كما هو ظاهر من توجيههم لقوله تعالى "انتهوا خيرا لكم" ينظر حذف كان بعد (إن) و(لو) الشرطيتين شرح التسهيل لابن مالك، ج٣٦٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح، ج٤١٦/٢، ج٦٢٧/١ وهمع الهوامع، ج١٠١/٢.

وقد أشارَ القُرطبي في المُفهمِ[1] إلى وجهٍ ثالث لنصب (جذعًا)، على إعمالِ (ليت) عمل (تمنّيت) فتنصبُ اسمين على رأي الكوفيين، وعلّق عليه بقوله: "فيه نظر".

(١)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج١/٣٨٠.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالحروف في شرح الأبي :

المبحث الأول : في حروف الجر

المبحث الثاني : في حروف الشرط

المبحث الثالث حروف العطف

المبحث الرابع : حروف النفي

المبحث الخامس: حروف الاستثناء

المبحث السادس: حروف الصلة

المبحث الأول : في حروف الجر

المطلب الأول :الاختلاف في دلالة (من) على انتهاء الغاية

المطلب الثاني :مجيء (من) لمعنى التبعيض

المطلب الثالث:مجيء (من) بمعنى الباء

المطلب الرابع :ورود الباء بمعنى (اللام) ولمعنى العوض

المطلب الخامس :ورود الباء بمعنى (في)

المطلب السادس :مجيء (اللام بمعنى (من)

المطلب السابع : تناوب حروف الجر في أداء المعاني بعضها عن بعض

الفصل الثالث : المسائل المتعلقة بالحروف في شرح الأبي :

المبحث الأول : في حروف الجر

المطلب الأول :الاختلاف في دلالة (من) على انتهاء الغاية

قول الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم :" (إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءونَ أَهْلَ الْغُرَفِ مِنْ فَوْقِهِمْ كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ الْغَابِرَ فِي الأُفُقِ مِنْ الْمَشْرِقِ أَوْ المغْرب...) (الغابر من الأفق) أي الذاهب كذا في أكثر النسخ (ومن) لابتداء الغاية. وفي البخاري " في الأفق" قيل: وهو الأشبه هنا. وقيل: إنها للغاية كما في قولهم: رأيت الهلال من خلل السحاب. وهذا غير مسلم بل هي على بابها أي كأن ابتداء رؤيتي من خلل السحاب. وعند ابن هامان " على الأفق الغربي " ومعنى الغابر الذاهب ".

ردَّ الأبي ورود (من) لانتهاء الغاية. وهو رأي نُسب للكوفيين[2]، وقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل[3]، وفسر به ما جاء في الكتاب[4] من كلام سيبويه: "وتقول رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢٧٤/٩ .

(٢)انظر: الجنى الداني، ص: ٣١٢، وهمع الهوامع، ج ٤ / ٢١٤.

(٣)انظر: شرح التسهيل، ج ٣ / ١٣٦.

(٤)انظر: ، ج ٤ / ٢٢٥.

والمنتهي "، قال ابن مالك رحمه الله: أشار سيبويه إلى أن من معاني (من) الانتهاء[1] ".

غير أن بعض شرَّاح الكتاب قد فسر عبارة سيبويه بقوله: "معناها أنك ترى شيئاً في مكان فتقول رأيته من ذلك المكان، فكان ذلك المكان منه ابتداء رؤيتك إذ لم تصح الرؤية إلاَّ منه "[2] فجعل (من) على أصلها في ابتداء الغاية، وحمل آخرون كابن السراج[3] وأبي علي[4] كلام سيبويه على إفادة (من) للغاية فجعل (من) غاية، ولم يرد منتهى، أي لم يرد ابتداء له منتهى واستغنى الكلام دون ذكر المنتهى .. ولعل هذا هو الأقرب في تفسير كلام سيبويه.

وأياً كان تفسير النحاة لمذهب سيبويه فإن الأُبّي – رحمه الله – كان على مذهب المغاربة[5] في ردِّ هذا المعنى لـ (من)، وتأويل ما استدل به مثبتوه، ومنه قولهم: رأيت الهلال من خلال السحاب[6]، فقد بيَّن – رحمه الله – أن (من) فيه على الأصل في

---

(١)انظر: شرح للتسهيل لابن مالك، ج٣ / ١٣٦.

(٢)انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج ٢ / ١١٢٩.

(٣)انظر: الأصول في النحو، لابن السرَّاج، ج ١ / ٤١١، وجاء في الجنى الداني : " أن تكون (من) للغاية معناه أنه محل لابتداء الغاية وانتهائها، ينظر، ص: ٣١٣، وايضا ارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٧١٩، ومغني اللبيب، ج ١ / ٣٢٢.

(٤)انظر: التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ج ٤/ ٢٤٧ – ٢٤٨.

(٥)انظر: الجنى الداني، ص: ٣١٢.

(٦)العبارة في كتب النحاة : رأيت الهلال من داري من خلل السحاب فابتداء الرؤية وقعت من الدار، وانتهاؤها من خلل السحاب، ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨ / ١٣-١٤ وشرح الجمل لابن عصفور، ج ١/٥٠٨.

ابتداء الغاية في حق المفعول، وهو ما ذكره ابن عصفور[1] فقد أنكر معنى الانتهاء في (من)، وتأوَّل آخرون ما مثَّلوا به فجعلوا العامل في (من) محذوفا، وكأنه قال: رأيت الهلال من داري ظاهرًا من خلل السحاب، فجعل (من) لابتداء غاية الظهور، وضعفه ابن عصفور في شرحه للجمل[2] .

(١)انظر: ج ١ / ٥٠٨.

(٢)انظر: المصدر السابق.

المطلب الثاني :مجيء (من) لمعنى التبعيض

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم " (أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ) (من) للتبعيض أو على حذف مضاف، أي من نوع ما تأكلون. ولا تجب المساواة، وإنما الواجب ما يدفع به الضرر ".

أثبت سيبويه – رحمه الله- في الكتاب[2] مجيء : (من) لمعنى التبعيض وهو كما قيل[3] مذهب الجمهور، وأنكره بعضهم[4] مخرِّجين ما استدلوا به من الشواهد في ورود (من) لهذا المعنى على ابتداء الغاية. وعلى مذهب سيبويه والجمهور كان الأبي – رحمه الله.

وقد علق بعض الشرَّاح [5] على كلام الأُبّي نقلاً عن بعضهم[6]، صحة اعتبار (من) في الرواية لبيان الجنس والنوع على تقدير حذف المضاف والمراد: من نوع ما تأكلون، وتوجيه الأُبّي – رحمه الله – هو الراجح، إذ أنكر بعض النحاة[7] مجيء (من)

---

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج٦/٥٩.

(٢)انظر: الكتاب، ج ٤ / ٢٢٥.

(٣)ينظر ارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٧١٩، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٣ / ٢٠.

(٤) ينظر الجنى الداني، ص: ٣١٥، وارتشاف الضرب، ج ١٧١٩/٤، وهمع الهوامع، ج٢١٣/٤.

(٥)انظر: مكمل إكمال المُعْلِم، ج ٤ / ٣٨٧.

(٦)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج ٤ / ٣٥٢.

(٧)انظر: ارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٧١٩.

لهذا المعنى، كما أنكره المغاربة[1]، وقد خرِّج بعضهم[2] جميع ما جاءت فيه (من) لتبيين الجنس على أنها للتبعيض.

(١)انظر: همع الهوامع، ج ٤ / ٢١٣.

(٢)انظر: شرح الجمل لابن عصفور، ج ١ / ٥٠٩ – ٥١٠.

المطلب الثالث: تناوب حروف الجر في أداء المعاني بعضها عن بعض

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: " (إنَّ هذا الحَرّ مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ، فأبردوا عَنْ الصَّلاةِ) (أبردوا بالصلاة) الإبراد تأخير الصلاة إلى برد النهار، فالمعنى أخروها إلى برد النهار وهو معنى قوله في الآخر: " أبردوا عن الصلاة"[2] لأن كلا من الباء و(عن) تقع موقع الأخرى نحو رميت بالقوس أي عن القوس[3]، ونحو " فاسأل به خبيرا" [الفرقان: ٥٩] أي عنه. وقد تكون (عن) في الحديث زائدة[4] من أبرد كذا إذا فعله في البرد. وأما رواية عن الحر في الصلاة فبينه للعناء أي أبعدوا بها عن الحر. وقيل: معنى الإبراد بالصلاة فعلها أول النهار وبرد النهار أوله حكاه الهروي. والبردان طرفا النهار، والحديث يرد على هذا القائل".

---

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم،ج٢/٥٥٠.

(٢)انظر :المرجع السابق .

(٣)نقل هذا القول عن الفراء سماعاً عن العرب، ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٦٠، والجنى الداني ص : ٢٤٦.

(٤) انظر: شرح الأبي (٢/٥٥٠)

ذهب الأُبّي في هذا النص وفي غيره من النصوص مذهب نحاة الكوفة[١]، وبعض البصريين[٢]، وتبعهم فيه بعض المتأخرين[٣] ممن أثبتوا تناوب حروف الجر في أداء معاني بعضها عن بعض، وهو مخالف لمذهب سيبويه[٤] وجمهور البصريين[٥]، فأحرف الجر عندهم لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا يؤوَّلُ تأويلاً يقبله اللفظ، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإمَّا على شذوذ إنابة الكلمة عن الأخرى[٦].

وبالنظر في كلام الأبي وتوجيهه لرواية الحديث الشريف التي جاءت بحرف الجر (الباء) وفي الرواية الأخرى بحرف الجر (عن) يتضح ما يلي:

أولاً : لم يذكر الأُبّي معنى (الباء) في الرواية الأولى، كما أنه لم يذكر المعنى الذي نابت فيه (عن) عن (الباء) في الرواية الثانية، وقد ذكر بعض شرَّاح الحديث من

---

(١)انظر: معاني القرآن للفراء، ج ١ / ٦٣، ١١٨ والجنى الداني، ص: ٤٦، ومغني اللبيب، ج١/١١١.

(٢)انظر: المقتضب، ج ٢ / ٣١٨ .

(٣)انظر: شواهد التصحيح، الجامع الصحيح، ص: ٦٧ – ٦٨، مغني اللبيب، ج١/١١١ والتصريح بمضمون التوضيح، ج٣/٢٩، الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ ١٩٩٣، ص: ٢٦٧.

(٤)انظر: الكتاب، ج ٤ /٢١٧، ٢٢٤.

(٥)انظر: الجنى الداني، ص : ٤٦ ومغني اللبيب، ج١ / ١١١، وارتشاف الضرب، ج ٤/ ١٦٩٥ وهمع الهوامع، ج٤/٢١٥.

(٦)انظر: مغني اللبيب، ج ١ / ١١١.

النحاة[1] أن (الباء) في الرواية الأولى للتعدية، قيل: حقيقة الإبراد الدخول في البرد، كقولك: أظهرنا وأفجرنا، و(الباء) للتعدية، والمعنى "ادخلوا الصلاة في البرد"[2].

ولعل الأُبّي حمل مرادفة (عن) لـ (الباء) في معنى التعدية قياساً عن نيابتها في معنى الاستعانة، إذ سمع عن العرب : "رميت القوس والأصل: رميت بالقوس"[3] ونيابة (الباء) عنها في معنى المجاوزة[4]، وقد قيل[5] باختصاص مجيء (الباء) بمعنى (عن) بعد السؤال على نحو ما جاء في الآية الكريمة التي مثل بها الأُبّي، وقد تأوّلها البصريون[6] على أن (الباء) فيها لمعنى السببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً.

---

(١)انظر: رأي الزمخشري في كتاب الفائق في غريب الحديث، ج٩١/١ ونقل ذلك ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، ينظر، ج٢٤/٢.

(٢)انظر: الفائق في غريب الحديث، ج ٩١/١.

(٣)انظر: نيابة (عن) عن (الباء) في : معاني القرآن للفراء، ج٢٦٧/٢ وأدب الكاتب، ص: ٣٣٤ ورصف المباني، ص: ٣٧٠ ومغني اللبيب، ج ١٤٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ٨٠.

(٤)انظر: معاني القرآن للأخفش، ج ٧٠٤/٢، وأدب الكاتب، ص: ٣٣٣ والجنى الداني، ص: ٤١، وهمع الهوامع، ج١٦١/٤.

(٥)انظر: معاني القرآن للأخفش، ج٧٠٤/٢، و ارتشاف الضرب، ج١٦٩٨/٤، وهمع الهوامع، ج١٦١/٤، وقد قال بعضهم بعدم اختصاصها، ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج١٥٢/٣.

(٦)انظر: مغني اللبيب ج ١ / ١٠٤، وارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٦٩٩.

ثانياً : نقل الأُبّي سماع الفراء عن العرب "رميت عن القوس وبالقوس"، وزاد الفراء في معانية[1]: "على القوس"، وهي تخالف نقل سيبويه[2] و روايته :" رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها"، ولم يذكر مجيئها بـ (الباء).

ثالثاً : قول الأُبّي بزيادة (عن) في الرواية الثانية مخالف لمذهب سيبويه، فقد منع[3] زيادتها .

وأجازها غيره[4]، بشرط مجيئها عوضًا عن أخرى، ونقل عن أبي عبيدة زيادتها بلا عوض[5]، ولعل الأُبّي كان على مذهب أبي عبيدة، إذ نصَّ على زيادة (عن) في رواية الحديث وهي ليست عوضاً عن محذوف.

وقد ذكر القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار[6] مجيء (عن) بمعنى (من أجل)، ولعلَّه يكون قد انفرد بهذه الإشارة.

---

(١)انظر: معاني القرآن للفراء، ج ٢٦٧/٢، ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٦٠ وهمع الهوامع، ج ١٩٢/٤.

(٢)انظر: الكتاب، ج ٤ / ٢٢٦.

(٣) انظر: الكتاب، ج ١ / ٣٨.

(٤) انظر: الجنى الداني، ص : ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٦١ ومغني اللبيب، ج١٤٩/١، وارتشاف الضرب، ج١٧٢٨/٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٧٢٩، وهمع الهوامع، ج ٤ / ١٩٢.

(٦)ج ٢ / ١٥٧

وقد ذكر بعض شرَّاح الحديث[1] مثل هذه التوجيهات، وزاد ابنُ حجر[2] مجيء (الباء) في الرواية زائدة، ولعل قول الأُبّي بزيادة (عن) في الرواية الثانية، يعضد زيادة (الباء) في الرواية الأولى، وإن لم ينص عليه.

و ذكر[3] مجيء (عن) في الرواية الثانية على أصلها للمجاوزة، والمعنى : تجاوزوا وقت الصلاة المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحرارة.

و هذا التوجيه أقربُ للأصل، وأقل كلفة في التأويل مما ذهب إليه الأُبّي، مع موافقته لمعنى الحديث الشريف .

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج ٢ / ٢٤٣ – ٢٤٤، وشرح النووي على صحيح مسلم، ج١٢١/٣ .

(٢) انظر: فتح الباري، ج٢٤/٢.

(٣)انظر: المصدر السابق.

المطلب الرابع :ورود الباء بمعنى (اللام) ولمعنى العوض

قال الأُبّي [1] في شرح قوله صلى الله عليه وسلم : "(اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكْتها بِما مَعَك مِنْ القُرْآن): (بما معك من القرآن) هذه الباء هي المسماة بباء العوض، كالتي في قولك: " بعته بدرهم" وليست للسبب أي لأجل ما " معك من القرآن" أي إكراما لذلك لأنها تصير كالموهوب، وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم" .

وقول الأُبّي وتفسيره هذا لم يكن تفسيرًا للباء على ظاهر معنى الحديث، بل كان الأُبّي يعقب على قول الطحاوي بأن المعنى هنا على التعليل، وأن هذا الأمر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر بعض النحاة [2] نيابة (الباء) عن (اللام) في معنى التعليل وسمّاها ابن مالك في شرح التسهيل بباء التعليل [3]، ولم يذكرها الأكثرون استغناء بباء السببية كما قال المرادي [4]، لأن التعليل والسبب عندهم واحد، ولم ينصُّوا في السببية على وقوعها بمعنى (اللام)، وقد فرَّق ابن مالك في شرحه للتسهيل بين السبب والتعليل [5].

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٥/٧٢ .

(٢)انظر: التسهيل لابن مالك، ج ٣/١٥٠ .

انظر: التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٥٠.

(٤)انظر: الجنى الداني، ص: ٣٩، وينظر ذكر باء السببية في مغني اللبيب، ج ١/١٠٤ ورصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ١٤٤.

(٥)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٥٠.

كما نقل القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار[1] صحة حمل الباء على معنى العوض، قال : "قوله " اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكْتها بِما معَكَ مِنْ القُرْآن" قيل: الباء هنا بمعنى اللام، أي لأجل ما معك منه، وهذا على مذهب من لم يرَ النكاح بالإجارة، وقيل: هي باء التعويض كقوله: بعته بدرهم، وهذا على قول من رآه إجازة وأجاز النكاح بها".

وقد أثبت بعض النحاة مجيء (الباء) لمعنى العوض[2].

---

(١)انظر : مشارق الأنوار ١ / ١١٣.

(٢)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٥١/٣ ومغني اللبيب، ١٠٤/١ .

المطلب الخامس :ورود الباء بمعنى (في)

قول الأُبّي [1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم:" (كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسا فَيُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ): (يجعل له بكل صورة صورها نفسا فتعذبه) يحتمل أن الصورة التي صورها التي تعذبه بعد أن يجعل فيها روح. فالباء بمعنى في ويحتمل أن يجعل له بعدد ما صور شخص يعذبه، فالباء للسبب". [2].

أمَّا وقوع (الباء) بمعنى (اللام) فقد سبقت الإشارة إليه في المسألة السابقة، وأمَّا عن وقوعها بمعنى (في) فقد ذكره بعض النحاة، وسموا مجيء (الباء) فيه للظرفية [3].

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج٧/٢٦٤ .

(٢)ينظر في وقوع الباء بمعنى من أجل في أدب الكاتب، ص: ٣٤٤ و الأزهية ، ص: ٢٨٦.

(٣)ينظر لهذا المعنى معاني القرآن للفراء، ج٢/٧٠ ومعاني القرآن للأخفش، ج٢ / ٣٠٦ و ٣٧٧ والمقتضب، ج ٢/٣٣١، والأصول في النحو، ج١ / ٤١٤، والمقتصد، ج ٢ / ٨٢٧.

المطلب السادس :مجيء (اللام بمعنى (من)

قول الأُبّي [1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم : "(أو أملِك إِنْ كَانَ الله نَزَعَ مِنْكُمُ الرَّحْمَةَ) (أو أملك إن كان الله نزع منكم الرحمة) وفي رواية البخاري [2]: " أو أملك لك إن نزع الله من قلبك الرحمة" أي أو أملك منك ذلك حتى أدفعه عنك. واللام بمعنى من".

لعل الأُبّي قصد نيابة (اللام) عن (من) في معنى الابتداء، إذ هو الأصل في معانيها، وقد ذكر بعض النحاة [3] صحة وقوع (اللام) موقعها، إلاَّ أن حمل الرواية على مجيء (اللام) على أصلها لمعنى التخصيص أقرب وأولى من التأويل، لورود هذا اللفظ في نصوص القرآن الكريم [4].

---

(١)انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٨/٥٠ .

(٢) ينظر كتاب الأدب / باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (٥٩٩٨)، ينظر متن صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، ج١٠/٥٢٤.

(٣)ينظر مغني اللبيب، ج ١/٢١٣، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٤٨ والجنى الداني، ص: ١٠٢.

(٤)قوله تعالى "وما أملك لك من الله من شيء" آية (٤) سورة الممتحنة، وقوله تعالى : "قل إني لا أملك لكم ضراً ولا رشدا" آية (٢١) سورة الجن.

المطلب السابع :مجيء (من) بمعنى الباء

قال الأُبّي في شرحه لقول أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يَا رَسَولَ الله مَا شَأنُ النَّاس حَلّو وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرتِكَ"[1] في الآخر: (ولم تحل من عمرتك). احتج بتسميتها إياها عمرة من قال كان قارنا. وقيل: بل ظننت أنه ممن فسخ كغيره، وهم الأكثر وقيل: المعنى أنها سألته، لم لم تحل كإحلال الناس وجعلوه عمرة، وسمت الجميع بمآل حال الأكثر. وقيل: معنى " من عمرتك" بعمرتك ومنه : "يحفظونه من أمر الله" [الرعد: ١١] أي بأمر الله . وقيل : معنى : " من عمرتك" من حجتك. [2]

لم يشر الأُبّي إلى المعنى الذي اتفقت فيه (من) و(الباء) ولعل ظاهر ما أثبته بعض النحاة[3] نيابة (من) عن (الباء) في معنى الاستعانة، إذ يمثلون له بقوله: ضربت من السيف، أي: بالسيف، بقوله تعالى : "يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ" [سورة الشورى:٤٥] أي بطرف حقي، قيل[4] هو قول كوفيٍّ ويحتمل أن تكون (من) على أصلها لابتداء الغاية.

---

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢٨٧/٤ .

(٢) ينظر المصدر السابق .

(٣)ينظر معاني القرآن للأخفش، ج ٢ / ٦٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣ / ١٣٧ والجنى الداني، ص: ٣١٤، ومغني اللبيب، ج٣٢١/١، وهمع الهوامع، ج ٤ / ٢١٤.

(٤)ينظر الجنى الداني، ص : ٣١٤.

وقد فسر بعض الشرَّاح[1] الحديث بموافقة (من) لـ (الباء) فكأن السيدة حفصة رضي الله عنها قالت للرسول صلى الله عليه وسلم " ما يمنعك أن تحل بعمرة تصنعها.

أمَّا عن معنى (من) في قوله تعالى "يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ" وهو ما استدل به الأُبّي – رحمه الله – فذكر أبو حيان في البحر المحيط[2] أنها للسبب، فيكون معناها ومعنى (الباء) سواء، كأنه قيل : يحفظونه بأمر الله، وبإذنه، فحفظهم إياه متسبب عن أمر الله تعالى لهم بذلك.

وحمل معنى الحديث على مرادفة (من) لـ (الباء) في السببية لا يعارض قول النحاة بموافقتها في الاستعانة، إذ السببية فرع الاستعانة[3].

وقد أضعف الإمام النووي رحمه الله[4] هذا التأويل لـ (من)، وقال : "إن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع، فقولها من عمرتك أي العمرة المضمومة إلى الحج".

وعلى هذا فلا تأويل لـ (من) بـ (الباء) فهي بمعنى (عن) للمجاوزة.

---

(١) انظر : المفهم لما اشكل من تلخيص سلم، ٣ / ٣٥٥.

(٢) انظر : ٥ / ٣٦٤، قال في معنى : الحفظ من أمر الله، أي أن معنى (من) في الآية على أصلها، ينظر تفسير المحرر الوجيز، ١٠ / ٢٤.

(٣)ينظر شرح الرضي على الكافية، ٤ / ٢٨١.

(٤)ينظر شرح النووي على صحيح مسلم، ٤ / ٤٥١ – ٤٥٢.

المبحث الثاني : في حروف الشرط

وقوع (إن) الشرطية بمعنى (إذا)

المبحث الثاني : في حروف الشرط

وقوع (إن) الشرطية بمعنى (إذا)

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم : "(السَّلامُ عَلَيكُمْ دَارَ قَوْمِ مُؤْمِنِينَ وَ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمُ لاحِقُونَ) (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) إن رجع الاستثناء إلى الموت فالموت لا يشك فيه فيحمل على أنه تفويض كقوله تعالى: " لتدخلن المسجد الحرام " [الفتح: ٢٧] الآية، لأنه خبر صدق وإن رجع إلى الموت على الإيمان فهو حقيقة لأنه غيب لكن لا يعني نفسه ولا من شهد له بالجنة وإنما يعني من يجوز عليه ذلك من أصحابه، أو يكون قبل أن يوحى إليه يحفظ من شهد له بذلك وقيل: إنه تبرك وامتثال لقوله تعالى: " ولا تقولن لشيء" [الكهف: ٢٣] الآية، وغلب عليه ذلك حتى صار يستعمله في المعلوم. ويصح أن يرجع إلى الموتى أي أيها المؤمنون إن شاء الله لأن حالهم غيب عنه. وقيل: يرجع إلى اللحاق بهم في الدفن بالمدينة. وقيل: إن بمعنى إذ. وقيل: كان معه من يتهم في دينه فقال ذلك بالنسبة إليه. قلت: بعيد أن يرجع إلى موته بالمدينة لقوله للأنصار " المحيا محياكم والممات مماتكم" إلا أن يكون ذلك قبل.

وجه الأُبّي وقوع (إن) الشرطية : التي تفيد معنى الشك، في هذه النصوص المشتملة على أفعال متحققة الوقوع بتوجيهات حسنة قد أجاب ببعضها البصريون

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ن ج٨/٥٠ .

عن احتجاج الكوفيين عليهم[1] بأن (إن) في هذه النصوص وما شابهها ليست شرطية، وإنما هي بمعنى (إذ) و (إذا) لدلالتهما على تحقيق الوقوع للفعل، وخلوهما من معنى الشك فيه[2].

وقد أجاب البصريون عن احتجاج الكوفيين بالحديث الشريف بكون الاستثناء فيه عن طريق التأديب للعباد الذي عبر عنه الأُبّي ب(تبرك وامتثال)، وليتأدبوا بذلك كما قال تعالى "وَلا تَقولَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إلاَّ أَن يَشَاء اللهُ"[3] وقال بعضهم هو للتبرك، أو هو راجع إلى اللحوق بهم على الإيمان[4]، وهو ما ذكره الأبي – رحمه الله – وزاد بعضهم عليه توجيهات أخرى[5].

وقد ذكر الأُبّي مذهب الكوفيين ولم يذكرهم، ونقله بصيغة الفعل المبني للمجهول.

---

(١)انظر: مسالة الخلاف في الأزهية في علم الحروف، ص : ٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/٦٣٢. والجنى الداني، ص: ٢١٢ وما بعدها ومغني اللبيب، ج ١ / ٢٦.

(٢)انظر: الإنصاف، ج ٢ / ٦٣٢.

(٣)انظر: المصدر السابق.

(٤)انظر: الجنى الداني، ص: ٢١٤.

(٥)انظر: المصدر السابق.

المبحث الثالث حروف العطف .

المطلب الأول :وقوع (إلا) عاطفة بمنزلة الواو

المطلب الثاني :مجيء (أو) بمعنى (الواو)

المبحث الثالث: حروف العطف

المطلب الأول :وقوع (إلا) عاطفة بمنزلة الواو

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: "(لاَ يمُوتُ لأَحَد منَ المُسْلِمِينَ ثَلاَثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمسَه النَّار إلاَّ تَحِلَة القَسَم). (إلا تحلة القسم) أي إلا ما تحل به اليمين واختلف في هذا القسم فقيل: هو قوله تعالى " فوربك لنحشرنهم والشياطين " [مريم: ٦٨] الآية: وقيل: قوله تعالى " وإن منكم إلا واردها " [مريم: ٧١] وقيل: قوله تعالى (كان على ربك حتما مقضيا) [مريم: ٧١] أي قضاء واجبا. وقال ابن قتيبة : ليس بقسم وإنما هو تعليل لمدة الورود. وتحلة القسم قد تستعمل في كلامهم في مثل هذا وقد يحمل على أن المعنى ولا تحلة القسم أي لا تمسه النار قليلا ولا كتحلة القسم كما قيل في قوله " إلا الفرقدان" أي ولا الفرقدان. واختلف في الورود فقيل: هو الوقوف عليها يمرون عليها وهي خامدة. وقيل : الجواز على الصراط. وقيل: هو ما يصيبهم في الدنيا من الحمى لحديث " الحمى من فيح جهنم" وجعله أبو عبيد أصلا فيمن حلف أنه ليفعلن أنه يبر بالقليل وهو خلاف قول مالك"

.

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٧ / ٦٠٦

فسرَّ الأُبّي معنى الحديث الشريف باحتمال مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) وهو معنى نفاه الجمهور[١]، وأثبته الكوفيون[٢]، وتبعهم فيه آخرون[٣]، واحتجوا له بشواهد عدة من القرآن الكريم، وشعر العرب، كان أحدها الشاهد الذي أشار إليه الأبي وهو:

وَكُلَّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوه لَعَمرُ أَبيك إلاَّ الفَرْقدان[٤]

إلاَّ أن قول الأُبّي "كما قيل في قوله إلاَّ الفرقدان أي: ولا الفرقدان"، لا يستقيم مع تأويل البيت، باعتبار (إلاَّ) بمعنى (الواو)، إذ الكلام فيه موجب، والمعنى يكون عليه: كل أخ يفارقه أخوه والفرقدان أيضاً[٥]، وصواب التأويل بدون نفي، كما نقل عن الكوفيين[٦].

وقد أجاب البصريون بأن (إلاَّ) في البيت بمعنى (غير)[٧]، أو هو استثناء منقطع والمعنى: لكن الفرقدان لا يفترقان[٨].

---

(١)انظر: الجنى الداني، ص: ٥١٨.

(٢)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١/٢٦٦، وهمع الهوامع، ج ٣/٢٧٤ وخزانة الأدب، ج٣/٤٢٣.

(٣)انظر: مغني اللبيب، ج ١/٧٣، وهمع الهوامع، ج ٣ / ٢٧٤.

(٤) البيت لعمرو بن معد بن يكرب، ينظر ديوانه، جمع مطابع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص: ١٧٨، وهو من شواهد الكتاب ينظر، ج ٢/٣٣٤، وينظر أيضاً الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/٢٦٨ والجنى الداني، ص: ٥١٩.

(٥)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الشاهد : ١٥٨، ج ١ / ٢٦٨.

(٦)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الشاهد : ١٥٨، ج ١ / ٢٦٨.

(٧)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١ / ٢٧٢، وخزانه الأدب، ج ٣ / ٤٢٣.

(٨) المصدران السابقان.

المطلب الثاني :مجيء (أو) بمعنى (الواو)

قال الأبي[1] في شرحه لما جاء في كتاب ا لأمارة من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : "(أَوْيَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ)، قيل: أو هاهنا بمعنى الواو" .

أشار الأُبّي في أكثر من موضع[2] إلى وقوع (أو) بمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع، وهو مذهب جماعة من الكوفيين[3]، و وافقهم فيه آخرون[4]، وقد احتج له بعضهم بآيات من القرآن الكريم[5]، واحتجَّ غيرهم بشواهد من الشعر[6] واشترط آخرون في ذلك أمن اللبس[7].

---

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم م ج ٥ / ٢٢٢.

(٢)انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٥ / ٢٢٢.

(٣)انظر: مغني اللبيب، ج ١ / ٦٢، والجنى الداني، ص: ٢٣٠، وارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٩٩١.

(٤)انظر: المصادر السابقة وهمع الهوامع، ج ٥ / ٢٤٨.

(٥)انظر: تهذيب اللغة، ج ١٥ / ٦٥٧ – ٦٥٨، ومغني اللبيب، ج ٦٢/١، والجنى الداني، ص: ٢٣٠، وارتشاف الضرب، ج١٩٩١/٤، وهمع الهوامع، ج ٢٤٨/٥.

(٦)انظر: مصادر الإحالة السابقة، وقد تأوّل بعضهم ما استدلوا به، ينظر مغني اللبيب، ج٦٢/١، ٦٣ وهمع الهوامع، ج٢٤٨/٥.

(٧)انظر: شرح الكافية الشافية، ج ٣ / ١٢٢٢، والتصريح بمضمون التوضيح، ج ٣ / ٥٩٦.

وقد أنكر جمهور البصريين[1] مجيء (أو) بمعنى (الواو) وأوَّلوا ما استدل به المثبتون من النصوص بجعل (أو) فيها على أصلها.

وقد ذهب بعضهم[2] إلى أن (أو) في رواية الحديث على بأبها لأحد الشيئين، لا بمعنى (الواو)، وقالوا : إن الحاصل لمن يقتل في سبيل الله أحدُ الأمرين، إمَّا الأجر إن لم يغنم، وإمَّا الغنيمة دون أجر وأجيب عنهم بأن هذا ليس بصحيح[3]، ويؤيد توجيه الأُبّي .

(١)انظر: إعراب القرآن للنحاس، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، ج٣/٤٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢/٤٧٨، ومغني اللبيب، ج ١/٦٢-٦٣.

(٢)شرح الأبي على مسلم ج ٥ / ٢٢٢.

(٣)شرح الأبي على مسلم ج ٥ / ٢٢٢.

المبحث الرابع : حروف النفي

وقوع (إن) نفيا بمعنى (ما)

المبحث الرابع : حروف النفي

وقوع (إن) نفيا بمعنى (ما)

قال الأُبّي [1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: " (إن الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ وهو فِي صَلاتِهِ فَيَلْبِسُ عَلَيْهِ صَلاتَهُ، حَتَّى إنه لا يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى، فَمن وَجَدَ من ذَلِكَ شيئًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ): (إن يدري) رويناه عن الأكثر بكسر الهمز أي ما يدري، ورواه أبو عمر[2] بفتحها وزعم أنها رواية الأكثر قال: ومعناها لا يدري ولا يصح النفي مع الفتح إلا على رواية الضاد، أي: يضل بمعنى: يسهو، وتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر أي ينسى عدد ركعاته".

(إنْ) المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية[3]، وعلى معناها للنفي اعتمد ا الأُبّي – رحمه الله – في شرحه لرواية الحديث الشريف، وقد أنكر رواية الفتح، إذ (إن) النافية لا تكون الاَّ مكسورة.

---

(١) انظر :شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٢٥٣/٢ .

(٢)أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري المعروف بابن عبد البر ،إمام وفقيه مالكي ومحدث ومؤرخ أندلسي، له العديد من التصانيف والكتب ولد عام٣٦٨ هـ وتوفي عام ٤٦٣ هـ انظر الأعلام للزركلي ٨ / ٢٤٠.

(٣)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨ / ١١٢، والأزهية في علم الحروف، ص: ٤٥ والجنى الداني، ص: ٢٠٩، ومغني اللبيب، ج٢٢/١.

وقد حاول القاضي عياض في مشارق الأنور[1] توجيه رواية الفتح بقوله: "و أما على رواية من رواه: "يضل" بالضاد، أي : ينسى ويسهو ويتحير، ويصح فتح الهمزة فيها بتأويل المصدر، ومفعول "ضل" أي: يجهل درايته وينسى عدد ركعاته "وقد علق القرطبي على هذا بقوله: "هذا فيه بعد"[2] .

(١)انظر:مشارق الأنوار للقاضي عياض، ج ١ / ٦٩.

(٢) - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج١/١٧.

المبحث الخامس: حروف الاستثناء

مجيء (إلا) حرفا للإيجاب

المبحث الخامس: حروف الاستثناء

مجيء (إلا) حرفا للإيجاب

قال الأُبّي في شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم[1] عن الطاعون :وقوله : " (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ"و في رواية أبي النضر "فلا يخرجكم إلا فرارا منه" روي بنصب "فرارا" ورفعه وهذه الرواية لا تصح من جهة العربية، وهي مفسدة للمعنى؛ لأنها تقتضي لا تخرجوا الشيء إلا للفرار منه حتى رواها بعضهم " إلا فرارا منه" وهذا لا يصح أيضا إذ لا يقال أفر رباعيا وإنما يقال فر . وقال جماعة : إدخال " إلا" هنا غلط وأول بعضهم النصب أنه على الحال لا على الاستثناء أي لا تخرجوا إلا إذا لم يكن خروجكم فرارا" .

وجه الأُبّي معنى الحديث الشريف في الرواية بـ (إلاَّ) على اعتبارها حرفاً للإيجاب لا للاستثناء، وقد أشار البعض[2] إلى مجيء (إلاَّ) في موضع التحقيق والإيجاب بعد الجحد.

(١) انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٤١٢/٧.

(٢)انظر: الأزهية، ص: ١٧٤.

غير أنه قد قال ابن حجر في فتح الباري[١] دخول (إلاَّ) هنا بعد النفي للإيجاب ضد المقصود، فإن المنهي عنه إنما هو الخروج للفرار خاصة لا لغيره، وقال غيرهم: الأقرب أن تكون (إلاَّ) في هذه الرواية زائدة[٢] إذ ثبتت زيادتها في كلام العرب[٣].

وقد نص بعض أهل اللغة[٤] و وافقهم ابن مالك[٥] على زيادة (إلاَّ)، واحتجوا لذلك بشواهد من السماع غير أنه قد ذهب بعضهم[٦] إلى تأويل ما احتجوا به ، وعلى جعلها زائدة كما نصَّ ابن مالك، والمعنى يستقيم وتؤيده الرواية الأخرى " فلا تخرجوا فرارًا منه".

---

(١)انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦ / ٦٣٦.

(٢)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج ٥ / ٦١٥.

(٣)انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦ / ٦٣٧.

(٤) انظر: الجنى الداني، ص: ٥٢٠، ومغني اللبيب، ج ٧٣/١.

(٥)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢٦٨/٢.

(٦)انظر: ينظر الجنى الداني، ص: ٥٢٠، ومغني اللبيب، ج ١ / ٧٣.

المبحث السادس: حروف الصلة

زيادة (من) الجارة

المبحث السادس: حروف الصلة

زيادة (من) الجارة

قال الأبي[1] في شرحه لقول صلى الله عليه وسلم : "(لَيْسَ البِرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَر) (ليس من البر أن تصوموا في السفر) .وفي البخاري : " ليس البر" وهما بمعنى واحد. كما تقول: " ما جاءني من واحد" و" ماجاءني أحد" . فمن زائدة عند بعض النحاة، وأباه سيبويه ورأى أن "من" لتأكيد الاستغراق، لأنك إذا قلت: " ما جاءني أحد" احتمل أن يكون المعنى :" ما جاءني واحد" بل أكثر فإذا قلت: " ما جاءني من أحد" ارتفع الاحتمال. قلت: هذا لا ينافي كونها زائدة وزيدت لهذا المعنى الذي ذكره. وهو الذي نص عليه الأستاذ ابن عصفور. ولا يحتج المخالف بالحديث على أن الصوم في السفر لا يجزي لأنه عام خرج على سبب. فإن قيل: بقصره عليه لم يقم به حجة. وإن لم يقل بقصره عليه، حمل على من حاله مثل حال الرجل، وبلغ به ذلك المبلغ. ويحتمل أنه ليس للصوم فضيلة على الفطر يكون برا. كحديث :" ليس المسكين الذي تزده اللقمة واللقمتان" أي ليس البر الكامل الصيام في السفر، بل الفطر أيضا بر لأنه سبحانه يحب أن تؤتى رخصه. قلت: تقدم قريبا بيان حديث ليس المسكين .

---

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ، ج ٤ / ٦٠ .

اعتبار الأُبّي (من) في رواية البخاريِّ زائدة، إنما هو على مذهب من أجاز زيادتها بلا شرط، كالأخفش[١] وتبعه ابن مالك[٢]، واحتجوا بثبوت ذلك في السماع نظما ونثرا[٣].

وهو مخالف لمذهب سيبويه وجمهور البصريين[٤]، إذ لا يجيزون زيادتها إلاَّ إذا كان ما قبلها غير موجب ومجرورها نكرة.

وقول الأُبّي: " إن سيبويه يأبى اعتبار (من) زائدة في قولك: ماجاءني من أحد "يُجَابُ عنه بأمرين :

أولهما : لا تعارض بين مجيء (من) زائدة، لتأكيد الاستغراق وعموم النفي، فهي إنما زيدت لهذا المعنى[٥]، كما أنها قد تزاد لإفادة التنصيص على العموم، كقولهم : ماجاءني من رجل[٦] .

---

(١)انظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٨٨

(٢)انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣٨

(٣)انظر: المرجع السابق .

(٤)انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٢٤

(٥)انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٢٤

(٦)انظر: الكتاب ٤ / ٢٥٥ – ٢ / ٣١٦

ثانيهما : سيبويه - رحمه الله – لم ينص في الكتاب على أنه يأبى اعتبار (من) في قولك ما جاءني من أحد زائدة، بل في كلامه ما يدل على أنه يعدها زائدة، لأن الكلام مستقيم بعد سقوطها[1]، والتركيب الإعرابي يستغني عنها.

قال سيبويه في الكتاب : "معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد، ولكن (من) دخلت هنا توكيداً كما تدخل (الباء) في قولك : كفى بالشيب والإسلام للمرء ناهياً، ومطلعه : عميرة ودّع إن تجهزت غازياً "[2] فـ (من) عنده زائدة للتوكيد، لا كما نص الأُبّي رحمه الله تعالى .

---

(١)انظر: الكتاب ٢ / ٣١٦

(٢)انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، رقم الحديث (٩٠٨).

الفصل الرابع : المسائل النحوية الخاصة

المبحث الأول : القسم بقوله (لاها الله إذا)

المبحث الثاني :حكاية الفعل (قيل وقال) .

المبحث الثالث :استعمال الضمير (هن) مع جمع القلة.

المبحث الأول : القسم بقوله (لاها الله إذا)

الفصل الرابع : المسائل النحوية الخاصة .

المبحث الأول : القسم بقوله (لاها الله إذا) :

قال الأُبّي[1] في قول السيدة عائشة رضي عنها : " (دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةٌ. فَأَعِينِينِي. فَقُلْتُ لَهَا إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكِ وَيَكُونَ الْوَلاَءُ لِي فَعَلْتُ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لأَهْلِهَا فَأَبَوْا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْوَلاَءُ لَهُمْ فَأَتَتْنِي فَذَكَرَتْ ذَلِكَ قَالَتْ فَانْتَهَرْتُهَا فَقَالَتْ لاَهَا اللهِ إِذاً) : (لاها الله إذا) فيه لغتان: إثبات المد على الهاء والأخرى إسقاط الألف لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة في المكتوبة . بالمد وإثبات الألف قبل الذال يقوله المحدثون، وصوابه القصر وإسقاط الألف قبل الذال. قالوا وغير هذا خطأ. ومعناه ذا يميني وقسمي. أبو حاتم[2]: يقال: " لا ها الله ذا" في القسم والعرب تقوله بالمد والقياس القصر. والمعنى " لا والله هذا ما أقسم به" فأدخل اسم الله بين ها وذا "..

هذا شرح عام لما ذكره الأُبّي في نصه، وفيه أمورٌ :

أولاً : الرواية بـ (ها) التنبيه بالمد والقصر :ما ذكره الأُبّي في رواية (ها)، التنبية قبل لفظ الجلالة بالقصر كما في صحيح مسلم، ورواية المحدثين لها بالمد، إنما هي لغات في (ها) إذا عُوض بها عن حرف القسم المحذوف مع لفظ الجلالة خاصة[3].

---

(١)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٥ / ٢٩٢ .

(٢) أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجسمي المقري النحوي اللغوي نزيل البصرة وعالمها ت(٢٥٠) انظر : جمهرة الأنساب ٣٧٩

(٣)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٤ / ٣٠٢.

فالأولى : قصر (ها)[1]، والمقصودُ به إسقاطُ الألف فيها وقصر الصوتِ عليها، وعلته التقاء الساكنين، لأنه لما دخلتْ الهاء على لفظ الجلالة حذفت همزة الوصل فالتقى ساكنان: ألف (ها) واللام الأولى في الله، والقياس يلزم حذف الألف؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة كـ (الضآلين)[2]، وهو مذهبُ المازني وإسماعيل القاضي.

والثانية : مـد (الهاء)[3] وإطالة الصوت بها بألف المد بعدها، لأن بعدَها كالمد في كلمة (دآبة) و (شآبة)[4]، وإنما جاز ذلك هنا لمعاملة (ها) مع لفظِ الجلالة وما بعدها معاملة الكلمة الواحدة، تنبيهًا على كون ألف (ها) من تمام (ذا) – اسم الإشارة بعدها – ولو قلت (ها لله ذا) بحذف ألف (ها) لربما توهم أن الهاء عوض عن همزة

---

(١) ليس المقصود بالقصر هنا جعل الاسم مقصورا آخر ألف مفردة، وإنما هو القصر في اللفظ خلاف المد والطول، ينظر اللسان، ج٥/٩٥٥ (مادة – قصر)، وعليه يكون قصر الهاء بإسقاط الألف منها، وقصر الصوت في النطق بها، جاء في البارع: "نقول ها إنك زيد معناه إنك زيد، ويقصر فيقال هإنك زيد، ينظر البارع، ص: ١٧٢، وجاء في الزاهر عن ابن الأنباري قوله: "آمين بالمد وأمين بالقصر"، ينظر الزاهر، ج ٦٦/١، وفي الإنصاف قول أبي البركات : " آلله لأفعلن، والله بألف واحدة مقصورة" ينظر الإنصاف، ج ٣٩٣/١، وفي اللسان" يقصرون فيقولون هإنك زيد، وهأنت مقصور" ينظر، ج ٤٧٥/١٥- ٤٨٠ (مادة-ها).

(٢)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٣٠٣/٤.

(٣) – المد في اللغة مد الحرف يمده مدا: طوله ينظر اللسان، ج ٣ / ٣٩٧ (مادة – مدد).

(٤)انظر: المقتضب، ج ٢ / ٣٢١، وشرح الرضي على الكافية، ج ٤ / ٣٠٣.

(الله) كـ (هرقت) في (أرقت)، و (هيِّاك) في (إيّاك)[1] ويجيزُ هذا الوجه كثيرٌ من النحاة[2].

الثالثة : المد مع قطع همزة الله – (هآ ألله)[3].

والرابعة : قصر (ها) مع قطع الهمزة (هأ لله)[4].

والوجه الثالث – بمد (الهاء) مع قطع همزة لفظ الجلالة – هو ما جاءتْ عليه رواية المحدثين، ذكر ذلك بعض شرّاح الحديث[5].

ويبدو أن اللبسَ قد وقعَ عند بعض المحدثين أو الرواة عنهم فتوهموا مدَّ الألف مع الهاءِ وبعده قطع همزة لفظ الجلالة ممدودةٌ كـ (سماء) و (ماء) فأثبتوها بألف بعدها همزة، والظاهر أن الأُبّي – رحمه الله – كان يمنع ذلك حيث قال: الصوابُ القصر، ومما يؤيد صحة ما ذهبت إليه في معنى المد والقصر، وأنه ليس الاصطلاح المعروف عند النحاة، قول الرضي في شرح الكافية : " لا يسمى بالمقصور والممدود في

---

(١)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٤/ ٣٠٣.

(٢)انظر: الكتاب، ج ٣ / ٤٩٩، والمقتضب، ج٣٢١/٢، شرح التسهيل لابن مالك، ج١٩٩/٣.

(٣)انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ٢ / ٨٦٥، وشرح الرضي على الكافية، ج ٣٠٣/٤.

(٤)ينظر المصدران السابقان.

(٥)فتح الباري، ج ٤٨/٨.

الاصطلاح إلاَّ الاسم المتمكن، فلا يقال : (إن إذا ومتى وما ولا مقصورة)[1]، و (ها) التنبية في هذا مثلها.

وممَّا يؤيد عدم صحة مد (ها) بالهمزة ما نقل عن أبي زيد في البارع قوله: "وبعض العرب يقول أي ها الله ذا ممدود غير مهموز"[2].

وقد فسّر بعض شرَّاح الحديث المد بالهمزة في (ها) التنبية على أنها عوض من همزة الاستفهام، والهمزة تمد وتقصر، فمن نطقها (ها) كأنه نطقَ بهمزتين أبدل من أحدهما ألفًا استثقالًا لاجتماعهما[3]، وليس بوجه؛ لأن فيه تكلفٌ من جهة، ومن جهة أخرى فالتي تنوب عن همزة الاستفهام الهاء المفردة، وليست المركبة[4] كـ (ها) التنبيه هنا.

ثانياً : الرواية بـ (إذًا) بالهمزة والتنوين :

قال بعض علماء اللغة[5] : (إذاً) لحن في الرواية وصوابه (ذا) اسمًا للإشارة، و (ها) التنبية من تمامه، وإنما تقدمت على لفظ الجلالة عند حذف حرف القسم لتكون عوضًا عنه، والمعنى" ذا يميني"، وتبعهم في ذلك القاضي عياض وغيره من علماء

---

(١)انظر: شرح الرضي للشافية، ج ٣٢٦/٢.

(٢)انظر: البارع في اللغة، ص: ١٧٢.

(٣)انظر :المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج ٣٢٣/٤.

(٤)انظر: الجنى الداني، ص : ١٥٢، ومغني اللبيب، ج ٢ / ٣٤٨.

(٥)انظر :تاج العروس وصحاح العربية، باب الألف اللينة، ج ١٠ / ٤٥٤ (مادة – ها)، واللسان، ج٤٨١/١٥ (مادة – ها).

الحديث[1]، وخالفهم ابن مالك، فأيّد الرواية بـ (إذاً) قال في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[2] : وقد وقع في هذا الحديث إذًا وليس ببعيد". ولم يفصّل فيه، وقد تكفّل بعض شرَّاح الحديث بالردِّ على من زعم لحن الرواية المثبتة في الصحيحين، واستدلوا على صحتها بما هو آتٍ:

أولاً : وقوع هذه الجملة بنص (إذاً)، في كثير من الأحاديث المثبتة في الصحيحين[3]، ويستحيل أن يكون كلها تصحيفا.

ثانياً: أن (ها الله) لا تستلزم اسم الإشارة (ذا) ، ذكره بعضهم[4]، وخالفهم فيه آخرون[5].

ثالثا : أن الفصل بين (ها) التنبية واسم الإشارة بلفظ الجلالة ليس قياساً يطرد، ولا فصيحًا فيحمل عليه الكلام النبوي، ولا مرويًا برواية ثابتة[6].

---

(١)انظر: مكمل إكمال المُعْلِم، ج ٤ / ١٦١.

(٢) - ينظر ص : ١٦٧.

(٣)انظر: فتح الباري، ج ٨ /٤٩.

(٤)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٣/ ١٩٩، وفتح الباري، ج ٨ / ٤٩.

(٥)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٤ / ٣٠٢.

(٦)المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج ٤ / ٣٢٤.

وإنما قالوا أنه ليس بقياس فيطرد؛ لأن الوارد في كتب النحاة الفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة بضمائر الرفع المنفصلة، نحو : (ها أنا ذا) و (ها نحن أولاء) والفصل بها كثير، وبغيرها قليل[١].

رابعاً : معارضة ما نقل عن أبي زيد من أنه ليس في كلام العرب " لا ها الله إذا" بما جاء عن أبي حاتم من أن العامة – أو العرب – تقول : " لا ها الله إذا"[٢]، وقد علق الأُبّي على عبارة أبي حاتم بقوله: "والقياس ترك الهمز"، وقصد به همز (إذاً)، وقصد بالقياس القياس على المسموع من كلام العرب.

وبهذه الأدلة ردَّ شرَّاح الحديث على من زعم خطأ رواية الحديث بـ (إذا) وقالوا : إنما هي حرف جواب وتعليل[٣]، أخِّر آخر الكلام. ومثله ما جاء في قوله تعالى: "أَمْ لَهُمْ نَصيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً" [سورة النساء: ٥٣]، قال العلماء: فلا يؤتون الناس إذاً، وجعلوا ذلك جوابًا في عدم النصب بها، مع أن الفصل مستقبل فهي ملغاة[٤].

وقال غيرهم : (إذاً) اسم بمعنى الحروف الناصبة، وقيل أصله (إذا) الذي هو من ظروف الزمان، وإنما نُوِّن للفرق[٥]. وسُمع عن العرب بفتح الذال تخفيفًا، فقالوا :

---

(١)انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج ١ / ٢٤٥، ارتشاف الضرب، ج ٩٧٦/٢.

(٢)انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج ٤ / ٣٢٤.

(٣)انظر: المفهم، ج ٤ / ٣٢٣، وفتح الباري، ج ٨/ ٤٩ – ٥٠.

(٤)انظر: معاني القرآن للفراء، ج١ / ٢٧٣، وتفسير المحرر الوجيز، ج ١٥٢/٤، وفتح الباري، ج٨/٥٠.

(٥)انظر: فتح الباري، ج ٨ / ٥٠.

حينئذاً[1]. وعليه يكون التقدير في الحديث الشريف : ها الله لا أفعل حينئذا، بحذف المضاف، وقال بعضهم : يحتمل أن تكون (إذا) زائدة في الكلام[2].

وبقي لنا التعليق على ما نقله القاضي عياض[3] –رحمه الله– من كلام أبي زيد : "أن ذا في قولهم لا ها الله ذا صلة"، وغيره من النحاة يرى أن زيادة (ذا) إنما يشترط بتركيبها مع (ما)[4]، ولم تقترن بها في هذا الموضع، ونقل بعضهم جواز ذلك عند الكوفيين[5] وأشار بعض علماء اللغة إلى مجيء (ذا) صلة في بعض كلام العرب، ولم يعدوا منه (لاها الله ذا)[6].

وقد وقع في قوله (لا ها الله ذا) خلاف بين النحاة في إعرابه فذهب بعضهم إلى أن (ذا) من جملة جواب القسم: والتقدير : لا ها الله الأمر ذا، فـ (ذا) خبر لمبتدأ محذوف، أو فاعل تقديره: (لا ها الله ليكونن ذا)، وقال غيرهم: (ذا) من تمام القسم، إمَّا صفة للفظ الجلالة، أو مبتدأ محذوف الخبر أي : ذا قسمي[7]. وهذا التأويل الأخير موافق لما نقله القاضي عياض – رحمه الله– من قول المازني وأبي حاتم، ويظهر لي أن مذهب

---

(١)انظر: الجنى الداني، ص: ١٨٧.

(٢)انظر: فتح الباري، ج ٨ / ٤٩.

(٣)انظر: إكمال المُعْلِم، ج ٤ / ١٦١٤٩.

(٤)انظر: رصف المباني، ص: ١٨٦، والجنى الداني، ص: ١٣٩.

(٥)انظر: مغني اللبيب، ج ١ / ٣٢٧.

(٦)انظر: تهذيب اللغة، ج ١٥ / ٤٦ (مادة – ذا) ولسان العرب، ج ١٥ / ٤٦١ (مادة – ذا).

(٧)انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٤ / ٣٠٣، وارتشاف الضرب، ج ٤ / ١٧٩١، ١٧٩٢.

ابن مالك وغيره من شرَّاح الحديث في صحة الرواية أقوى مما ذهب إليه القاضي تبعاً لعلماء اللغة[1].

(١)انظر: المسألة في السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ج ٢ / ٤٥٣.

المبحث الثاني :حكاية الفعل (قيل وقال)

المبحث الثاني :حكاية الفعل (قيل وقال)

قال الأُبّي[1] في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم :"(إِنَّ اللهَّ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاَثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلاَثًا فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهَّ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ) ": (ويكره لكم قيل وقال) يعني بقيل وقال، الخوض في أخبار الناس وما لا يعني من أخبارهم. قيل كذا وقال فلان كذا، وهما فعلان ماضيان الأول منهما مبني للمفعول، ويصح أن يكونا اسمين مخفوضين. والقول والقيل والقالة والقال كلها مصادر بمعنى واحد".

ذكر الأُبّي: أن (قِيلَ وَقَالَ) فعلان ماضيان الأول منهما مبنيّ للمجهول، والثاني مبنيّ للمعلوم، وهذا على رواية مسلم" وَيَكْرَهُ لَكُم قِيلَ وَقَالَ" وأمَّا قوله" يصح أن يكونا اسمين مخفوضين "فقصد رواية من رواه: "كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيْلَ وقَالَ"[2] نبه إلى ذلك بعض شرَّاح الحديث[3] عند نقله كلام القاضي رحمه الله.

وفي كلام الأُبّي الإشارة إلى الاستعمال اللغوي لهذين اللفظين، إذ نقل سيبويه سماعاً عن العرب إجراء الإعراب فيهما بنية إخراجهما من الأفعال إلى الأسماء.

جاء في الكتاب[4] :" فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال : "إنْ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وقَالَ" ومنهم من يقول : عن قيلِ وقالِ، لما جعله اسما " .

---

(١)انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٥ / ٤٣٣ .

(٢)تنظر الرواية في فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٠ / ٥٠٠.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج ٥ / ١٦٤.

(٤)الكتاب، ج ٣ / ٢٦٨.

واستدل سيبويه على هذا الوجه الأخير بشواهد[1] من شعر العرب وقول الأُبّي :" القيل، والقال، والقول بمعنى، وكذلك القالة " كله صحيح، فإن مصدر (قال) يقال فيه ذلك كله[2].

(١)انظر: الكتاب، ج ٣ / ٢٦٩.

(٢)انظر: تهذيب اللغة، ج ٩ / ٣٠٤، ولسان العرب، ج ٥٧٣/١١، (مادة – قول).

المبحث الثالث :استعمال الضمير (هن) مع جمع القلة

المبحث الثالث :استعمال الضمير (هن) مع جمع القلة

قال الأُبّي [1] في شرحه لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت : "(هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ) كذا جاءت به الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة، وعند بعض رواة مسلم والبخاريِّ: "فَهُنَّ لَهُم" وكذا رواه أبو داود وغيره وهذا الوجه، وكذا ذكر مسلم في رواية ابن أبي شيبة لأنه ضمير أهل هذه المواضع المذكورة، وقد تخرج الرواية الأخرى : "لهن" على المواضع والأقطار المذكورة قبل، أي هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد أهلها، وأمَّا قوله: "فَهُنَّ لَهُنَّ" فجمع من لا يعقل بالهاء والنون، فإن العرب تستعمل ذلك، وأكثر ما تستعمله فيما دون العشرة، ويجمع ما جاوز العشرة بالهاء، وكذلك قالوا في قوله تعالى:" إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ" ثم قال : "فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ" [سورة التوبة:٣٦] أي في هذه الأربعة وقيل : في الجميع" .

اشتمل كلام الأُبّي على أمرين:

الأول : توجيهه للرواية المشهورة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "فَهُنَّ" والقياس لهم بعودِ الضميرِ على أهلِ المدينة، ومن ذكرَ معهم، بإرجاع الضمير على

(١) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ٣/ ٢٤٣ .

المواضع والأقطار المذكورة، وهي المدينة والشام واليمن ونجد، أي هذه المواقيت لهذه الأقطار، والمرادُ لأهلِها، فحذف المضاف وأقام المضافَ إليه مقامه[١].

وقد علل بعض النحاة[٢] التأنيثَ للضميرِ باعتبار الفِرَق والزُمر والجماعات تحصيلا لتشاكل المتجاورين في اللفظ، ونظائر ذلك كثيرة وإنما أخذ بهذا الاعتبار في اللغة.

وقد أطلقَ على هذا الضرب من المشاكلة: الإتباع، وهو كثيرٌ في كلام العرب وشواهد الحديث الشريف[٣]، وقد أشار الأُبّي إلى هذا الضرب من المجانسة اللفظية، واستعمال العرب له، قال نقلا عن بعض النحاة وأهل اللغة: العرب إذا ضمت حرفًا إلى حرف، فربما أجروه على بنيته، ولو أفردوه لتركوه على جهتِه الأولى[٤]، ومن ذلك قولهُم:" إني لآتيه بالغدايا والعشايا"[٥] فجمعوا الغداة (غدايا)، لما ضمت إلى العشايا، وخرِّج عليه – رحمه الله – الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم: "مَرْحَبَاً

---

(١)شرح النووي على صحيح مسلم ج ٤ / ٢٣.

(٢)انظر: رأي السيوطي في همع الهوامع، ج ٥ / ٣٥٠، ١/٢٠٥، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: ٧٤-٧٥.

(٣)انظر: أدب الكتاب، لابن قتيبه ص: ٤٠٢، ينظر غريب الحديث للخطابي، ج٣/١٣، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٧٧، وهمع الهوامع، ج٥/٣٥٠-٣٥٢.

(٤)انظر: شرح الأبي (١ / ١١٩)

(٥) انظر: غريب الحديث للخطابي، ج ٣ / ١٣ وهمع الهوامع، ج ٥/٣٥٠.

بِالقَومِ غَيْرَ خَزَايَا وَلا نَدَاما"[1] قال : وقوله : " ولا نَدَامَى" مراده به جمع الواحد الذي هو نادمٌ، ولكنّه جاء ها هنا على غير القياسِ إتباعاً لخزايا"[2] .

ومع هذا لم يكن الأُبّي يرى هذه المشاكلة للإتباع في الرواية المشهورة "هُنَّ لَهُنَّ" وذهب إلى التأويل السابق بالحذف مع أن الأخذ بالمشاكلة فيها أقل كلفة، وهو مقيسٌ على ما كَثُر استعماله في كلام العرب.

الثاني : تفسير ا الأُبّي– رحمه الله – لاستعمالِ ضمير جماعة المؤنث، وأصله لمن يعقل، واستعمل فيما لا يعقل لكونِه فيما دونَ العشرة، وما جاوز العشرة استحسنت العرب فيه معاملته معاملة المفرد المؤنث.

واستدلّ على ذلك بعودِ الضمير في الآية الكريمة – في الأغلب – على الأشهرِ الأربعة الحرم، وعبر بـ (الهاء) في (منها) لما قصدَ عدة الشهور كاملة[3].

وأشار النحاةُ[4] إلى أنّ ذلك للتفريقِ بين القليلِ والكثيرِ، فيقولون : الأجذاعُ انكسرنْ والجذوع انكسرتْ، وهو الأفصح.

---

(١)انظر:شرح الأبي على صحيح مسلم ،ج ١ / ١١٩ .

(٢)انظر: إكمال المُعْلِم، ١/ ٣٠.

(٣) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٨/ ١٧٧، تفسير البحر المحيط، ٥ /٤١، تنظر المسألة في شواهد التصحيح والتوضيح، ص: ٧٣، همع الهوامع، ١ / ٢٠٥.

(٤)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٥ / ١٠٦، وشرح الرضي على الكافية، ٣ / ٣٠٣، وهمع الهوامع، ج ٥/٣١٩.

وقد التمسوا له تفسيراتٍ وتعليلات[1] لعل أقربَها:

اختصاص التاء بالتأنيث دون النون التي لا تَرِدُ للتأنيث خصوصا، وإنما تَرِدُ على ذوات صفتها التأنيث، لذا استُعملت فيما هو أقلُّ دلالة على الجماعة، واختُصت التاء بما هو أذهبُ في معنى الجمعية والكثرة لدلالة التأنيث عليه[2].

(١)انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٥ / ١٠٦ وشرح الرضي على الكافية، ٣ / ٣١٣.

(٢)انظر: بتصرف شرح المفصل لابن يعيش، ج٥ / ١٠٦.

الفصل الخامس :مذهب الأُبّي النحوي

المبحث الأول :لمحة عامة عن منهج الأبي النحوي

المطلب الأول: الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية .

المطلب الثاني : عرض الأوجه النّحوية لألفاظ الحديث النبويّ .

المطلب الثالث : عرض التوجيهات النحويّة لألفاظ الحديث النبوي .

المطلب الرابع : توظيف اختلاف الروايات في تعزيز الوجه النحوي المختار .

المبحث الثاني : موقفه من أصول النحو .

المطلب الأول : السماع :

أولا :القرآن الكريم وقراءاته.

ثانيا : الحديث النبوي الشريف.

ثالثا :السمـاع عن العرب.

المطلب الثاني : القياس .

المبحث الثالث : موقف ا الأُبّي من مسائل الخلاف

المطلب الأول : منهجه في عرض المسائل الخلافية .

المطلب الثاني : موقفه من مسائل الخلاف .

المطلب الثالث : موقف الأُبّي من بعض النحاة ممن سلكوا مسلك الاختيار والاجتهاد فتفردوا بآراء وتوجيهات خالفوا بها غيرهم

المبحث الرابع : موقف الأُبّي من النحاة .

المطلب الأول : موقفه من النحو البصري .

المطلب الثاني : موقفه من النحو الكوفي .

المبحث الخامس :اجتهادات ا الأُبّي في الأحكام و التوجيهات النحوية .

المبحث الأول :لمحة عامة عن منهج الأبي النحوي

المطلب الأول: الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية .

المطلب الثاني : عرض الأوجه النَّحوية لألفاظ الحديث النبويّ .

المطلب الثالث : عرض التوجيهات النحويَّة لألفاظ الحديث النبوي

المطلب الرابع : توظيف اختلاف الروايات في تعزيز الوجه النحوي المختار

الفصل الخامس :مذهب الأُبّي النحوي

المبحث الأول :لمحــة عامة عن منهج الأبي النحـــوي

كان الأُبّي – رحمه الله – واضح العناية بالتوجيهات النحوية، والقواعد اللغوية في تفسير نصوص الحديث الشريف وترجيح رواياته، حتى في تحقيق صحة صياغة سنده، كإشارته إلى ما وقع في سند الحديث : " لا يسمُ المُسلمُ على سِوُم أخيه، ولا يخطبُ على خطبة أخيه "[1] من رواية شعبة عن العملاء، وسهيل عن أبيهما، والصواب أبويهما، وتخريجه لذلك _ رحمه الله _ على لغة النقص حيث قال _ رحمه الله _ " ثنا شعبة عن العلاء، وسهيل عن أبيهما ... كذا وقع، قال بعض شيوخنا : صوابه عن أبويهما، لأن كل واحد إنما حدَّث بعن أبيه وليسا بأخوين، إلا على لغة من قال: أبيهما بحذف الواو وفتح الباء، فيصح على هذا ".

ومن مظاهرِ عناية الأُبّي – رحمه الله – بالنواحي اللغويةِ و التوجيهات النَّحوية في تفسيرِ النصوصِ الحديثية في كتابه إكمال الإكمال تعليقُه على القضايا التي علق عليها الأئمة، لكنّ تعليقَه على النصوص ذاتها كانت أكثر، فقد كان يلحظُ القضايا النحوية، أو المسائلَ اللغوية الجديرة بالبحث، فيعلّق عليها أو يشرحها ويفصلها، بحيث يمكن استخلاصُ سمات عامة لتناوله إياها، منها :

---

(١) انظر : شرح ا الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٤١) ، وانظر ص (١٢٨) من هذا البحث .

- الاحتجاجُ بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية . وجاءَ على الأنحاء الآتية:

١. الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات قاعدة نحوية مطَّردة ، ومن ذلك كلامُه عن حديثِ عبدالله رضي الله عنه، قال: " .... فقال لنا رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذاتَ يومٍ :" ..... فإذا قَعدَ أحدُكم في الصلاةِ فليقلْ : ....السلامُ علينا وعلى عباد الله الصالحين.. فإذا قالها أصابت كل عبدٍ لله صالحٍ في السماء والأرض...." (١)

يقول الأُبّي – رحمه الله – : " قوله صلى الله عليه وسلم : " فإذا قالها أصابت كل عبدٍ لله صالح في السماء "، فيه دليلٌ على أنَّ الألفَ واللام الداخلتين على الجنسِ تقتضي الاستغراقَ و العموم "(٢)

٢. الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات لغةٍ صحيحةٍ أو وجهٍ نحوي صحيح جاءا خلاف المشهور الفصيح ، ومنه : كلامه عن حديث على بن أبي طالب رضي الله عنه قال: .... فلما أردت أن أبْتني بفاطمةَ بنتِ رسولِ اللهِ صلّى الله عليه وسلم، واعدْتُ رجلا صوَّاغاً من بني قينقاع، يرتحل معي، فنأتي بإذْخِرٍ،

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٦٠٧)

(٢)المرجع السابق

أردتُ أن أبيعَه من الصوَّاغين، فأستعين به في وليمة عُرْسي ....."(١).

يقول الأُبّي: " قوله : " أردت أن أبيعه من الصوَّاغين "، هكذا هو في جميع نُسَخِ مسلم، و في بعض الأبواب من البخاري : " من الصوَّاغين " ففيه دليلٌ لصحَّة استعمال الفقهاء في قولهم : بعتُ منه ثوباً، وزوجْتُ منه، ووهبْتُ منه جارية، وشبه ذلك . والفصيح حذف مِنْ، فإن الفعل متعدٍّ بنفسه، ولكن استعمال مِنْ، في هذا صحيح، وقد كثر ذلك في كلام العرب .... وتكون مِنْ زائدةً على مذهب الأخفش، ومن وافقه في زيادتها في الواجب "(٢).

٣. الاحتجاج بالحديث النبوي في تصحيحِ لغةٍ أو وجه نحوي خالفهما النحاة أو بعضهم، ومنه: كلامُه عن حديث سهل بن سعد رضى الله عنه قال: " أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة ..." انظري غُلامَكِ النَّجَّار، يعمل لي أعوادًا أكلِّمُ الناس عليها " فعمِل هذه الثلاث درجات .. ثم قال وهذا مما ينكره أهل العربية والمعروف عندهم ثلاث درجات أو الدرجات الثلاث(٣).

---

(١)انظر : شرح ا الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٨٨) والطرْفاء: جمعٌ، مفرده طَرَفَة وبه سُمي طرفة بن العبد انظر اللسان مادة (طرف).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٨٨)

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٨٨) وبنفس المعنى ذكره النووي في شرح مسلم ٤ / ٣٣٥

٤. الاحتجاج بالحديث النبويّ في ترجيح وجه نحويّ. ومن ذلك كلامه عن حديث أبي ذر رضي الله عنه في صفة حوض النبي صلى الله عليه وسلم، قال النبي صلى الله عليه وسلم "... عَرْضُه مثلُ طوله، ما بين عمَّان إلى أيلة ..." (١).

يقول الأُبّي - رحمه الله - : " ...وأمَّا (عمَّان) فبفتح العين وتشديد الميم، وهي بلدة بالبلقاء من الشام . قال الحازمي : قال ابن الأعرابيّ : يجوز أنْ يكون فَعْلان، من: عمّ يعمّ، فلا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة . قال: ويجوز أن يكون فعَّالا، من عَمَنَ فتنصرف معرفة ونكرة إذا عنى بها البلد . هذا كلامه، والمعروف في رواية الحديث وغيرها ترك صرفها "(٢).

- عرض الأوجه النَّحوية لألفاظ الحديث النبويّ . وجاء ذلك على الأنحاء الآتية:

١- عرض الأوجه النحويةً دون ترجيح . ومنه :

كلامه عن حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : "

...فقلت : يا رسول الله ! بلغني ما ترى من الوَجَع،وأنا ذو مالٍ، ولا

---

(١)انظر : شرح الأُبّي الأبي على صحيح مسلم (٨ / ٣٧)

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٨ / ٣٧)

يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدَّقُ بثُلُثَيْ مالي؟ قال: "لا" . قال :

قلت: أفأتصدَّق بِشطْرِه ؟ قال : " لا، الثلثُ، والثُلُثُ كثير ..." (١).

يقول الأُبّي – رحمه الله –:" يجوز نصبُ (الثلث)الأول ورفعه . أمّا النصب فعلى الإغراء أو على تقدير فعل، أي : أعط الثُّلُث . وأمّا الرفع فعلى أنّه فاعل أي : يكفيك الثُّلُث، أوأنّه مبتدأ وحُذِف خبره،أو خبر محذوف المبتدأ "(٢).

٢ _ عرض الأوجه النحويةً مع الترجيح غير المعلَّل . ومنه :

_كلامه عن حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، يقول طلحة :" جاء رجلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائرُ الرأس، نسمع دويَّ صوته، ولا نفقه ما يقول ..." (٣) .

يقول الأُبّي – رحمه الله – : " قوله : " رجلٌ من أهل نجد ثائر الرأس "، هو يرفع ثائر، صفة لرجل . وقيل : يجوز نصبه على الحال . ومعنى ثائر الرأس : قائم شعره منتفشه "(٤).

٣_ عرض الأوجه النحويةِ مع الترجيحِ المعلَّل.

---

(١)انظر : شرح ا الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٥٩٩)

(٢) انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٥٩٩) .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١ /١٤١)

(٤)انظر : شرح ا الأُبّي على صحيح مسلم (١ / ١٤١)

ومن ذلك كلامه عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" لا تقوم الساعة حتى تنزل الروم بالأعماق، أو بدابق فيخرج إليهم جيشٌ من المدينة ..." (١).

يقول الأُبّي - رحمه الله - : " قوله صلى الله عليه وسلم " لا تقوم الساعة حتى تنزل الروم بالأعماق أو بدابق " و(دابق) بكسر الباء الموحَّدة وفتحها .. وهو اسم موضع معروف. قال الجوهريّ : الأغلب عليه التذكير والصرف، لأنَّه في الأصل اسم نهر، قال : وقد يُؤنَّث ولا يُصْرَف "(٢).

- عرض التوجيهات النحويَّة لألفاظ الحديث النبوي .وجاء ذلك على الأنحاء الآتية :.

١_ عرض توجيه نحويّ واحد مع التعليل . ومنه :

_ كلامه عن حديث زر بن حبيش رضي الله عنه يقول: " سألتُ أبيَّ بن كعب رضي الله عنه فقلت : إن أخاك ابن مسعود يقول : مَنْ يَقُمِ الحولَ يُصِبْ ليلة القدر"(٣) .

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٩ / ٣٤٥)

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٩ / ٣٤٥).

(٣)انظر : شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٤/ ١٣٠).

_ كلامه عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يَخْطُبُ الرجلُ على خطبة أخيه، ولا يسومُ على سَوْمِ أخيه..." (١).

يقول الأُبّي- رحمه الله - : " قوله صلى الله عليه وسلم :" لا يخطب الرجلُ على خطبة أخيه، ولا يسوم على سَوْم أخيه، هكذا هو في جميع النسخ (ولا يسوم) بالواو، وهكذا (يخطُبُ) مرفوع، وكلاهما لفظه لفظ الخبر، والمراد به النهي، لأن خبر الشارع لا يُتَصَوَّرُ وقوعُ خلافه، والنهي قد تقع مخالفته، فكأنَّ المعنى : عاملوا هذا النهي معاملة الخبر المتحتِّم "(٢).

٢_ عرض أكثر من توجيه نحويٍ بتعليلٍ دون ترجيح.ومنه:

_ كلامه عن حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الطُّهور شَطْرُ الإيمان، والحمد للهِّ تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن (أو تملأ) ما بين السموات والأرض...." (٣).

يقول الأُبّي- رحمه الله -: " وأما قوله صلى الله عليه وسلم:" وسبحان الله والحمد لله تملآن (أو تملأ) مابين السماوات والأرض"، وضبطناه بالتاء المثنَّاة من فوق في (تملآن) أو(تملأ). وهو صحيح، فالأول ضمير مؤنثتين غائبتين، والثاني ضمير هذه الجملة من الكلام . وقال صاحب التحرير : يجوز (تملآن) بالتأنيث والتذكير جميعاً،

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٤١) انظر ص(١٢٨) من هذا البحث .

(٢)انظر : شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٤١) .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٤).

فالتأنيث على ما ذكرناه، والتذكير على إرادة النوعين من الكلام أو الذاكرين. قال : وأما (تملأ) فمذكَّر على إرادة الذكر "(١).

٣_ عرض أكثر من توجيه نحويٍّ مع ترجيح غير معلل . ومنه :

ـ كلامه عن حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه " عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة المسافر بمنىً وغيره ركعتين ...." (٢) .

يقول الأُبّي- رحمه الله - : " قوله : " بمنىً و غيره "، هكذا هو في الأصول (وغيره)، وهو صحيح، لأن (منى) تذكَّر وتؤنَّث بحسب القصد، إن قصد الموضع فمذكَّر، أو البقعة فمؤنثة . وإذا ذُكِّر صُرِف وكتب بالألف، و إن أُنِّث لم يصرف، وكُتبت بالياء، و المختار تذكيره و تنوينه. وسُمِّي (منى) لما يُمنى به من الدماء و يُراق "(٣)

٤_ عرض أكثر من توجيه نحويَّ مع ترجيح معلل . ومنه :

- كلامه عن حديث أبي ذر رضي الله عنه أنه كان يحدِّث " أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" فُرِج سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل صلى الله عليه وسلم

---

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٤).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣ / ٤١).

(٣) انظر : المرجع السابق.

فَفَرَجَ صدري، ثم غسله من ماء زمزم، ثم جاء بِطَستٍ من ذهب، ممتلئ حكمةً وإيماناً، فأفرغها في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء ..." (١).

يقول الأُبّي- رحمه الله - :" قوله :" جاء بطستٍ من ذهب، ممتلئ حكمة وإيماناً، فأفرغها في صدري" قد قدَّمنا لغات الطَّسْت، وأنها مؤنثة، فجاء (ممتلِيء) على معناها، وهو الإناء، و(أفرغها) على لفظها .. والضمير في (أفرغها) يعود على الطَّست كما ذكرناه، وحكى صاحب التحرير قولا أنه يعود على الحكمة. وهذا القول وإن كان له وجه فالأظهر ما قدمناه؛ لأن عوده على الطَّسْتِ يكون تصريحاً بإفراغ الإيمان والحكمة، وعلى قوله يكون إفراغ الإيمان مسكوتاً عنه "(٢)

- توظيف اختلاف الروايات في تعزيز الوجه النحوي المختار .

ومن ذلك كلامه عن حديث حذيفة رضي الله عنه قال : " كنا إذا حضرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيضع يده . وإنا حضرنا معه مرة طعاماً فجاءت جارية كأنها تُدفع، فذهبتْ، لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها، ثم جاء أعرابيٌّ كأنما يُدْفَعُ، فأخذ بيده ..." وعن الرواية الثانية من حديث حذيفة رضي الله عنه

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١ / ٥١١) .

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم(١ / ٥١١).

أيضاً، قال :" كنا إذا دُعِينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام . فذكر بمعنى حديث أبي معاوية ... وقدَّم مجيء الأعرابي في حديثه قبل مجيء الجارية ..." (١).

يقول الأُبّي- رحمه الله -: " قوله في الرواية الثانية :" وقدَّم مجيء الأعرابي قبل مجيء الجارية " عكس الرواية الأولى .. ووجه الجمع بينهما أنَّ المراد بقوله في الثانية: قدّم مجيء الأعرابي، أنه قدَّمه في اللفظ بغير حرف ترتيب، فذكره بالواو، فقال : جاء أعرابي وجاءت جارية، والواو لا تقتضي ترتيباً، وأمّا الرواية الأولى فصريحة في الترتيب وتقديم الجارية؛ لأنه قال : ثم جاء أعرابي، و(ثمّ) للترتيب، فيتعيَّن حَمْلُ الثانية على الأولى ويبْعَدُ حمله على واقعتين "(٢).

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٧ / ١٢٨).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم(٧ / ١٢٨) .

المبحث الثاني : موقف الأُبّي من أصول النحو .

المطلب الأول : السماع :

أولا :القرآن الكريم وقراءاته.

ثانيا : الحديث النبوي الشريف.

ثالثا :السمـاع عن العرب.

المطلب الثاني : القياس .

المبحث الثاني :موقف الأبي من أصول النحو

المطلب الأول: السماع :

وهو الأصل الأول لدى النحاة في تقييدِ اللغة وتقعيد قواعدها، وقد اعتنى به الأُبّي _ رحمه الله _ عناية شديدة، فجعله أساسَ الحكم والاختيار عنده، وقلّ ما نجده يناقِش مسألة أو يرجح اختيارًا نحويًا أو لغويًا من غير الاستدلال أو الاحتجاج له بأدلة من السماع .

وقد تنوعت تلك الأدلة عنده فشملت آيات القرآن الكريم، ونصوص الحديث الشريف، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.

وسأبدأ بعرض موقفه من أقسام السماع مبتدئا بالقرآن الكريم وقراءاته .

- أولا :القرآن الكريم وقراءاته

رأينا الأُبّي – رحمه الله – يعتمد على شواهد القرآن الكريم في شرحه للأحكام النحوية التي يذكرها وتوضيحها وتدعيمها والاستشهاد عليها .

وقد تعددت أغراض الأُبّي – رحمه الله – في إيراده لشواهد القرآن الكريم، فقد يذكر الشاهد ليؤسس عليه اختيارَه لحكمٍ أو رأي، كقوله بجوازِ استثناء الأكثر من الأقل . قال رحمه الله : في شرحه لبيع الثنايا :" والخلاف في ذلك مبني على جواز استثناء الأكثر من الأقل، وقد اختلف في ذلك النحاة والأصوليون، وكتاب الله يشهد بجوازه قال الله تعالى – حاكياً عن إبليس : { قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين.

إلا عبادك منهم المخلصين }. [سورة ص: ٨٢-٨٣] ثم قال تعالى : { إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين }. [سورة الحجر : ٤٢] فقد استثنى كل صنف من الآخر، وأحدهما أكثر بلا مرية(١)" .

أو يذكر الآية من القرآن ليدعم بها رأياً يختاره، نحو قوله: تأتي الباء بمعنى (عن) وقيل في قوله تعالى : { فاسأل به خبيرا } عنه .

ومنه قوله أيضاً: " والزعم يقع على الحق وعلى الباطل، ومنه {هذا لله بزعمهم} أي : بقولهم الباطل في الحق "(٢).

وقد يتخذ رحمه الله من الآيات القرآنية أدلة احتجاج يحاجج بها مخالفيه، ومن قوله في مسألة إغراء الغائب : " ومن لم يستطع فعليه بالصوم " فالهاء ها هنا في رأيه ليست للغائب، وإنما هي لمن خصه من الحاضرين بعدم الاستطاعة، إذا لا يصح خطابه به بكاف المخاطب، لأنه لم يتعين منهم، ولإبهامه بلفظة (من) وإن كان حاضراً، وهذا كثير في القرآن والحديث والكلام، قال الله تعالى: {ياأيها الذين آمنـــوا كتب عليكم القصاص في القتلى} إلى قوله :{ فمن عُفي له من أخيه شيء} (٣) .

وقد يستعين الأُبّي – رحمه الله _ بالآيات القرآنية ليوضح بها قضية نحوية قد خَفِيِ بعض جوانبها، كقوله : " وقوله : وإنا إن شاء الله بكم لاحقون: إن كان المراد لاحقون في الموت، فهذا أمر معلوم، ويكون الاستثناء ها هنا من شيء موجب على

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٣٢٣) وانظر ص (١٧٩و٢٤١) من هذا البحث.

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٧) وانظر ص(١٠٨) من هذا البحث.

(٣) انظر: المرجع السابق .

سبيل التبري من الاستبداد وعلى التفويض إلى الله، ومثله قوله : " لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين " و هو خبر صدق، وإن كان المراد : بكم لا حقون في الممات على الإيمان، فيكون الاستثناء على حقيقته ... وقد قيل إن هذا يكون امتثالاً لقوله تعالى: " ولا تقولن لشيء إنـي فاعل ذلك غداً "(١) .

وقد يذكـر الأُبّي ـ رحمه الله ـ الشاهد القرآني مثالاً على توجيه نحوي أو استعمال لغوي يوجه به نصاً من نصوص الحديث الشريف، كقوله : (وقوله فأعجبنني وآنقنني . أي: أعجبنني . وإنما جاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ، و العرب تفعل ذلك كثيراً للبيان و التأكيد، قال الله تعالى: " أولـئك عليهم صلوات من ربهم ورحمـة " والصلاة من الله الرحمـة) (٢)

وقد يذكر رحمه الله الآية ليتخذها مقياسا يجري به القياس في نصوص الحديث، ومنه قوله في توجيه لفظ (عكومها رداح) : (أو يكون على النسبة كقوله تعالى : " السماء منفطر به "} أي ذات انفطار) (٣) .

هذا عن إيراد الأبي لشواهد القرآن الكريم، أما عن القراءات القرآنية السبعيّة و الشاذة فلم أجده فيما بحثته من مسائل يشير إليها، أو يعتمد عليها في أحكامه النحوية، مع وجود بعض القراءات التي يمكن عدها أدلة قوية تساند بعض

---

(١)انظر : شرح االأُبّي على صحيح مسلم (١ / ٤٨) .

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٤ / ٤١٨) وانظر ص(٣٨ و٢٤٢) من البحث.

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٨ / ٣١١) .

الأحكام التي نص عليها، من مثل تركه الإشارة إلى قراءة بعضهم لقوله تعالى : " سيعلمون غداً من الكذاب الأشر " بقطع الهمزة، إذ تعد تلك القراءة شاهد سماع يقوي صحة استعمال صيغة أفعل التفضيل على (أخير) و (أشر) وهو مانص عليه الأبي _ رحمه الله _ ولم يستعن بهذه القراءة على شهرتها عند النحاة . و نجده أيضا ينكر مجيء (ذو) مضافة للصفات، وينص على أن ذلك لم يقع في كلام العرب ولا في شعرهم، وقد جاءت به قراءة عبدالله بن مسعود : " وفوق كل ذي علمٍ عليمٌ "[سورة يوسف:٧٦] (١) .

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ١٠٩) وانظر (١٥٣) من البحث.

ثانياً: الحديث الشـريف

يظهر جلياً من متابعة الأبي _ رحمه الله _ في بحثه النحوي احتجاجه بألفاظ الحديث الشريف وتراكيبه، سواء أكانت من كلام الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة و أتم التسليم، أو أقوال صحابته الكرام، فنراه يحتج على النحاة بقوله : " أهل النحو يأبون أن يقال : " فلا أشر أو أخير من فلان، و إنما يقال : شر وخير وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باللفظين على وجهها، وهي حجة عليهم باستعمال الوجهين "(١) . كما نجده _ رحمه أللّه _ يستشهد بقول أبي سفيان : " أحسن نساءِ الْعَرَبِ وأجملهُ "(٢) على إفراد الضمير مع أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة . وهو بهذا و بغيره من النصوص يؤكد ميله إلى صحة الاحتجاج بألفاظ الحديث الشريف، والاعتماد عليها في اختياراته وردوده، ومذهبه هذا يخالف مذهب من أنكر الاحتجاج بلفظ الحديث ولم يعتد به .

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم(٥ / ١٠٩)، انظر ص(١٥٣) من البحث.

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٨ / ٧٣) .

ثالثا : السماع عن العرب :

أ- الكلام المنثور:

إن الدارس ليلمح بوضوح عناية الأُبّي _ رحمه الله _ بالمسموع عن العرب واعتماده عليه في كثير من المواضع، فهو يُعنى بذكر اللغات المسموعة عن العرب في بعض الألفاظ تنبيهاً على صحة الرواية بأي منها، فنجده يذكر اللغات المسموعة في لفظ (حِمٌ) و (أفّ) و (أيم) وغيره (١).

ولا يقتصر اعتماد الأُبّي – رحمه الله _ على اللغة المشهورة المعروفة الكثيرة، فنراه يعتمد على اللغات القليلة أيضاً، فلا يُخَطِّئ ما جاء على لغة من لغات العرب . و إن كانت قليلة مخالفة لما عليه جمهور العرب. من ذلك : ما قاله في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " " الحديث فيه حجة لمن صحح إظهار ضمير الجمع و التثنية من النحاة في الفعل إذا تقدم، وحكوا فيها قول من قال من العرب وهم بنو الحارث بن كعب (أكلوني البراغيث) "(٢).

ومن أمثلة عنايته بلغات العرب ومحاولة توجيه الأحاديث بالحمل عليها قوله : " سمعنا عن بعضهم " (أخوفي) بغير نون ... وقرأته على الحافظ أبي الحسين ...

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٦ / ٣٧٨).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٥٦٧) ، وانظر ص(٤٤ و ٢٤٣) من البحث.

(أخوفني) بالنون، قال ثابت : فيه لغة أخرى : (أخوف مني)، لغة مسموعة في ذلك "(١).

ونجده رحمه الله قد يحتج بالمسموع عن العرب ليصوِّب رواية، أو يشير إلى لحن وقع فيها فنراه يقول : (لاَ هاَ اللهِ إذاً) هكذا يقول هذا اللفظ المحدثون بمد هاء و إذا ... وصوابه : (لا ها الله ذا) ... "(٢).

و الأُبّي يستقرئ قواعد اللغة من تتبعه للمسموع عن العرب، فينص على اختصاص (احلولى) و (اعرورى) بالتعدي دون غيرهما من صيغ (افعوعل)، قال : ولم يأت افعوعل مُعدًّى إلا قولهم : اعروريت الفرس و احلوليت الشيء ...." (٣).

وقد يورد الأُبّي – رحمه الله – الكلام العربي المنثور شاهداً على اختيار له، ومنه قوله : " أبْرِدُوا عن الصلاة : كما جاء بعض في الروايات، معناه : بالصلاة .. و (عن) تأتي بمعنى (الباء)، كما قيل: رميت عن القوس، أي به . وقد يورد المسموع ليقيس عليه بعض نصوص الحديث، ويجعله أساساً يؤسس عليه حكماً، أو اختياراً نحوياً، من مثل قوله : "قد ذكر أصحاب المعاني أن (مِنْ) تأتي لانتهاء الغاية، كقولهم : رأيت الهلال من خلال السحاب و هذا مثله ولكن قولهم : إنه انتهاء غاية غير مسلم،

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣٩٢/٩) ، وانظر ص (١٤٤) من البحث.

(٢)انظر : شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٢٩٢) .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٤٣٣/١) .

بل هو على بابه، أي كان ابتداء رؤيته إياه، و بأن إدراكه إنما كان من خلال السحاب "(١).

وقد ينفرد رحمه الله بذكر وجه من المسموع عن العرب، ولم أجده عند غيره – بحسب ما توصلت إليه من بحث– نحو قوله :

(ومن العرب من يقول : (ياهنتوه و للرجل ياهناه) .. " و هو في اعتماده على المسموع من كلام العرب، كان ينقل عن أئمة اللغويين من أمثال : الأصمعي و أبي زيد الأنصاري و أبي حاتم السجستاني و الخليل بن أحمد و غيرهم) (٢) .

ب- شعر العرب :

استشهد الأُبّي – رحمه الله – بالشعر العربي في بعض المسائل النحوية، ولاعتماده على الاختصار و الإيجاز في عرض المسائل، كان يكتفي بذكر موطن الاستشهاد في الغالب، كما أنه لم يذكر في الغالب اسم الشاعر، وإنما يقول : " كما قال " أو " كقوله " أو " قال الشاعر " أو نحوه من التعبيرات الموجزة، وذلك مثل قوله في توجيه رواية (عكومها رداح) أو تكون أرادت الكفل فوصفته برداح، حملاً على المعنى كما قال(٣) :

ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ و مُعْصِرُ "

---

(١)انظر : شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٢/٥٥٠) ، وانظر ص (١٧٩ و ٢٤٦) من البحث.

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم(٤/٣٦٨).

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٨ / ٣١١) .

وقد يذكر اسم الشاعر، قال – رحمه الله – في توجيه لمعنى التسبيح في لفظ (سبحان) قال الأعشى :

سُبْحَان مِن عَلْقَمةَ الفاخرِ "

وقال في توجيه همزة (ايم الله) : " حكى زهير :

" فَتُجمَعُ أَيمُنٌ منَّا ومِنْكُم "(١) .

والأُبّي(٢) – رحمه الله – في الغالب يورد الشاهد الشعري ليدعم به رأياً، أو توجيهاً يختاره . وذلك مثل إيراده قول الشاعر :

ألا حبَذاَ هِنْد وَ أَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَ هِنْدٌ أَ تَى مِن دُونِهَا النَّأي وّ البُعْدُ

على جواز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتأكيد .

وقد يستعين الأُبّي(٣) –رحمه الله – بالشاهد الشعري في توجيه المسألة النحوية، وتوضيح رأي ينقله عن غيره، دون التصريح باختياره له ومن ذلك قوله : " قيل : بل تستعمل (فل) في غير النداء والترخيم، وأنها لغة فلان وهو أعرف .

---

(١) انظر: شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٣٧٤) ، وانظر ص (٤١) من البحث.

(٢) انظر :شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٤ / ٤٤٨) .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣ / ١٥٠)

وأنشدوا : " أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ "(١).

والأُبّي-رحمه الله- ينقل الشاهد الشعري ليبين به صحة وجه آخر في ضبط الرواية، كنقله عن الخطابي تسكين الراء في المصدر (كَرَم) والاستشهاد عليه بقول الشاعر : " فَتَنْبُو العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ "(٢)

وقد يذكر الأُبّي -رحمه الله- الشاهد الشعري دليلاً يحتج به في خلاف نحوي كإشارته إلي بيت زهير : فَتُجمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا ومِنْكُم(٣)

في معرض احتجاج الكوفيين على البصريين في قطع همزة أيمن .

وقد يورد الأُبّي – رحمه الله- البيت من الشعر ليخرج عليه وجهاً لرواية الحديث باعتباره لغة مسموعة مستعملة عند العرب، كاستدلاله ببيت الشاعر :

نَحنُ بِغَرْسِ الوَدِيَّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بركْضِ الجِيَادِ فِي السَّدَفِ(٤)

على رواية (أخوفي) لغة مسموعة عن العرب "(٥).

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣ / ١٥٠).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١٨٥/٧) .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٣٧٤) .

(٤)انظر : شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٣٩٢/٩) .

(٥) انظر : المرجع السابق .

ثانياً: القياس

القياس في اللغة : من قاس الشيء يقيسه قيساً واقْتَاسه إذا قدَّره على مثاله وقايست بين الشيئين أي قادرت بينهما، وهو في مصطلح علماء العربية حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة . وهو الأصل الثاني في علوم العربية بعد السماع، وله أهميته الكبيرة في ضبط اللغة وتقييدها .

وقد اعتنى الأُبّي رحمه الله بهذا الأصل في بحثه للمسائل النحوية وتوجيهاته واختياراته، وكانت لهذه العناية مظاهر منها :

- تطبيقه لقواعد القياس، وتمييزه لما هو خارج عنها، من مثل قوله في شرح قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " مَرْحَبَا بِالقَوْمِ غَيرِ خَزَايَا وَلا نَدَامَا "، ولا ندامى مراده به جمع الواحد الذي هو نادم، ولكنه جاء ها هنا على غير القياس إتباعاً لخزايا"(١)
- كما تجده يجري القياس في استعمال (أفعل) التفضيل من (خير) و (شر) أصلهما، محتجاً بما سُمِع عن النبي صلى الله عليه وسلم، في الأحاديث الصحيحة(٢) .
- ونجده رحمه الله يقيس على شواهد القرآن الكريم، ويحمل ما جاء من ألفاظ الحديث الشريف عليها كقوله في توجيه رواية (عكومها رداح)

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١ / ١٦٠).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١٠٩/٥) .

أو يكون على النسبة، كقوله تعالى { السماء منفطر به } [سورة المزمل: ١٨] أي ذات انفطار، على مذهب من قال ذلك(١) .

- حمله لقوله صلى الله علية وسلم " فَارَقْنَاهُمْ وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنَّا إليه اليَوم " في مجيء أفعل التفضيل لغير المفاضلة على قوله تعالى { وَهُوَ أَهْوَنُ } [سورة الروم :٢٧] قال رحمه الله في معنى الرواية :" أي فارقناهم في معبوداتهم ولم نصاحبهم. ونحن اليوم أحوج لربنا محتاجون كما قال الله تعالى : { وَهُوَ أَهْوَنُ } (أي هين) (٢).

- ومن مظاهر القياس عنده أنه قد يجيز في الحديث ضبطاً ظاهره أنه غير مسموع، قياساً على ما سمع من العرب في مثله، ومن أمثلة ذلك : توجيهه لقول النبي صلى الله عليه وسلم :" يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ " إذ أعرب المسموعة المروية فيه. ثم أضاف :" ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات في معنى المنصوب على النعت على الموضع كما تقول يا زيدُ العاقلَ .." (٣) .

- ونجده يقيس على المسموع من العرب أيضاً في حمله رواية (ذِي رَحِمٍ) ورواية (مِنْ كلِ ذِي رَائِحَةٍ) على ما سمع من العرب قولهم : " افعل كذا بذي تسلم . "وتقدير هذا عندهم على الانفصال، أي الذي له رحم معك أو

---

(١) مر معنا سابقا .

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١ / ٥٤٧) وانظر شرح الفصل لابن يعيش (١٠٣/٦)، وشرح الرضي على الكافية(٤٥٩/٣)، وشرح الأشموني (٩٧/٣) .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥٦٣/٣)، وانظر همع الهوامع (٦/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٤/٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف(٤٣٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣ / ١٠).

يشاركك فيها، ونحوه "وقال رحمه الله في توجيهه الرواية الثانية :" وقد يكون كل ذي رائحة بمعنى الذي يأتي من كل الذي هو رائحة، كما قالوا : افعل بذي تسلم "(١).

- وقد يدفع الأبي اعتماده على القياس إلي رفض رواية أو توجيه لنص حديثي، ومن أمثلة ذلك قوله في تعليقه على قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الدجال :" (فإما أَدْرَكَنَّ أَحْدٌ)كذا هو عند جماعة شيوخنا، وفي كتاب القاضي أبي عبدالله " أدركه "، وهو وجه العربية، فإن هذه النون لا تدخل على الفعل الماضي " ولعله فإمّا يدركن "(٢).

ومن اجتهاده رحمه الله في القياس :

حمله مرادفة (عن) لـ (الباء) في معنى التعدية، قياساً على نيابتها في معنى الاستعانة، ونيابة الباء عنها في معنى المجاوزة .قال رحمه الله في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم " فأبردوا عَنْ الصَّلاةِ " كما جاء في بعض الروايات، معناه : بالصلاة، كما جاء في الرواية الأخرى وعن تأتي بمعنى الباء ". والباء في الرواية الأصلية للتعدية وليست للاستعانة حتى تأتي (عن) بمعناها(٣) .

---

(١) مر معنا سابقا .

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٨ / ٤٢٣)، وانظر التصريح بمضمون التصريح (١٧٩/٤)

(٣) مر معنا سابقا .

كان هذا عرضنا لموقف الأبي - رحمه الله - من أصول النحو ظهر فيه مدى استعانته بالسماع، واعتماده على القياس في اختياراته النحوية وردوده .

المبحث الثالث : موقف الأبي من مسائل الخلاف

المطلب الأول : منهجه في عرض المسائل الخلافية .

المطلب الثاني : موقفه من مسائل الخلاف .

المطلب الثالث : موقف الأبي من بعض النحاة ممن سلكوا مسلك الاختيار والاجتهاد فتفردوا بآراء وتوجيهات خالفوا بها غيرهم

المبحث الثالث :موقف الأبي من مسائل الخلاف

كان الأُبّي – رحمه الله – يعتني في بحثه لبعض القضايا النحوية بالإشارة إلى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أو ما قد يخالف به بعض النحاة مذهب الجمهور، أو ينفرد به بعضهم في توجيه نحوي أو رأي يخالف به غيره . وله – رحمه الله – في عرضه لمسائل الخلاف سمات أبرزُها فيما يأتي :

المطلب الأول :منهجه في عرض المسائل الخلافية :

لم يكن للأبي منهج موحد في عرضه للخلاف البصري والكوفي، فكان يشير في بعض المواضع إلى رأي البصريين وينسب خلافه للكوفيين، وفي غيرها ينسب الرأي لأئمة من نحاة المدرستين، وفي مواضع أخرى يذكر الرأي البصري والكوفي من غير أن ينسبه أو يرجحه أو يشير إلى الخلاف فيه، ونجده في غيرها يرجح رأياً بصرياً أو أو كوفياً، فيوجه به مسألة نحوية من غير التنبيه على الخلاف المذهبي فيه . وقد ينقل الرأي المخالف الذي يراه مرجوحاً بصيغه المبني للمجهول، وقد ينبه على خلاف في مسألة ولا يشير إلى المذاهب فيه.

ولاعتماده – رحمه الله – في منهجه العام على الإيجاز والاختصار كان يكتفي بالإشارة إلى الخلاف، وقد يشير إلى بعض أدلة الاحتجاج، غير أنه لا يناقش تلك الأدلة، كما أنه قد يصرح بترجيح رأي دون الآخر . وسأبدأ بمناقشة هذه السمات بالاستدلال عليها من كلامه – رحمه الله– في كل موضع .

فقد أشار الأبي - رحمه الله - إلى خلاف مدرسة البصرة والكوفة في إعراب كلمة (أحد) من قوله صلى الله علية وسلم :" فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهذِهِ الرَّضاعة ولا رَائِينَا " قال : أحد مرفوع بدل من " هو " على مذهب نحاة أهل البصرة، وقد يكون فاعلاً بـ (داخل) على مذهب أهل الكوفة ". وهو مع إشارته إلى وجهي الإعراب لم يشر إلى أصل مسألة الخلاف في صحة بدل النكرة من المعرفة (١).

وقد ينسب رحمه الله الخلاف إلى أئمة من نحاة البصرة والكوفة، كقوله في الخلاف في همزة (ايم الله) :" وألفها عند سيبويه ألف وصل .. وقيل : جمع يمين وألفها ألف قطع، وهو مذهب الفراء "(٢).

وكان في أكثر المواضع لا يعتني بنسبة الآراء الخلافية الكوفية والبصرية، فنراه - رحمه الله - يعلق على رواية مسلم " عليك ليلا طويلا "بقوله :" ومن رفع فعلى الابتداء، أو على الفاعل بإضمار فعل، أي : بقي عليك "(٣)

فيذكر توجيه البصريين وما يخالفه من قول الكوفيين في رافع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور من غير تنبيه على الخلاف، أو نسبة الرأي لأي من المذهبين، أو ترجيح لأحدهما دون الآخر .

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٦/ ١٠٢)، وانظر شرح الرضي على الكافية(٣/٢٨٤).

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٣٧٤)، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف(١/٤٠٤)، وشرح الرضي على الكافية(٤/ ٣٠٦)

(٣) انظر : ص(١٠٣) من البحث.

وقد ينبه – رحمه الله – على الخلاف في مسألة ولا يشير إلى مذهب البصريين والكوفيين فيه، ومنه قوله في جواز استثناء الأكثر من الأقل في شرحه لبيع الثنايا :" والخلاف في ذلك مبني على جواز استثناء الأكثر من الأقل، وقد اختلف في ذلك النحاة والأصوليون "(١) فنراه ينبه على الخلاف، ولا يذكر موقف البصريين أو الكوفيين منه .

أما عن أدلة الاحتجاج في مسائل الخلاف فلم أجد للأبي – رحمه الله – عناية كبيرة بها، فقد ذكر بعض أدلة الكوفيين في قطع همزة أيمن فقال :" قال أبو عبيد: أيمن جمع يمين حكى زهير :

فَتُجمَعُ أَيْمَنٌ مِنَّا ومِنْكُم "(٢) ولم يقابلها بأجوبة البصريين وأدلة احتجاجهم في المسألة، ولعل ذلك راجع إلى منهجه العام القائم على الإيجاز في عرضه للمسائل النحوية .

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥ / ٣٢٣)

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٢ / ٣٧٤)، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف(١/٤٠٤)، وشرح الرضي على الكافية(٤/ ٣٠٦)

المطلب الثاني: موقفه من مسائل الخلاف

وفي مواضع أخرى قد يختار رأياً كوفياً أو بصرياً، فيوجه به مسألة خلافية، فيدل ذلك على رجاحته عنده وتأييده له، وغالباً ما يعبر عن الرأي الآخر بعبارة : (قيل). ومنه قوله في شرح قول النبي صلى الله عليه وسلم " أي فل هلُمّ " معناه : أي فلان فرخم، ونقل إعراب الكلمة على بقية الكلمة، على إحدى اللغتين، وقيل بل تستعمل (فل) في غير النداء والترخيم وأنها لغة في فلان وهو أعرف(١) .

فنراه يرجح قول الكوفيين باعتباره (فل) ترخيم فلان، بدليل اختياره له وتقديمه في توجيه المسألة .

ونجده رحمه الله في شرح قوله صلى الله عليه وسلم :" وإنا إن شاء الله بكم لاحقون " يجيب بأجوبة البصريين عن احتجاج الكوفيين عليهم بمجيء (إن) الشرطية بمعنى (إذ) ولعله يضعف من رأي الكوفيين فيرويه بقوله " وقيل : إنْ هنا بمعنى إذا "(٢).

ثالثاً : موقف الأبي - رحمه الله - من بعض النحاة ممن سلكوا مسلك الاختيار والاجتهاد فتفردوا بآراء وتوجيهات خالفوا بها غيرهم .

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣ /٥٣٠)، وانظر همع الهوامع (٣/٦٠) .

(٢) انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١ / ٤٨) ص (١٧٥) من البحث .

لم يكن للأبي منهج محدد في عرض الآراء الخلافية، فقد يذكر الرأي منسوباً لقائله ويذكر معه الآراء التي تخالفه، وقد يرجح ويناقش بعضها، فتراه يقول في توجيه رواية عدة المرأة " أربعة أشهر وعشراً " : وهو لفظ عدد لمؤنث، ولو كان هذا على ظاهره لاختصت به الليالي . وقال المبرد : أنث العشر لأنه أراد بها المدة، وقيل أراد بذلك الأيام بلياليهن. وإلى هذا ذهب كافة العلماء على أنها عشرة أيام بعد أربعة أشهر، قال الأوزاعي :" والأصح القول الأول، وأنها تختص بعشر ليال، وتحل في اليوم العاشر، وحجتهم تأنيث العشرة "(١).

غير أنه قد لا ينسب تلك الآراء مع ميله للترجيح فيها، فنراه يضعف مذهب الأخفش باعتبار (أي) الموصوفة بذي اللام في باب الاختصاص منادى، ويرجح قول الجمهور في النصب على الاختصاص مستدلاً بحكاية سيبويه فيقول :" وقوله " وإن أميننا – أيتها الأمة – أبو عبيدة " بالرفع على النداء، والأعرف والأفصح أن تكون في موضع نصب على الاختصاص، حكى سيبويه : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة "(٢).

وقد يستعين الأبي بالرأي المخالف منسوباً لقائله ليحتج به في مسألة نحوية، مثل قوله في شرح قوله صلى الله عليه وسلم :" الله يعلم أن أحدكما كاذب " فيه رد على من ذهب من النحاة، أن (أحداً) لا تستعمل إلا في النفي، وقول بعضهم لا تستعمل

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥/٢٢١) وانظر ص (١١٧) من البحث .

(٢)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم ٧ / ٤٣١، وانظر ص (٧١) من البحث .

إلا في الوصف، وأنها لا توضع موضع الإيجاب، ولا توقع موقع واحد، وقد أجاز هذا المبرد "(١).

فنجده يحتج بمذهب المبردّ الذي خالف به النحاة في وقوع واحد موقع كل اسم في معنى الجماعة .

وقد يشير – رحمه الله – إلى مذهب نحوي دون نسبة أو مناقشة أو إيراد للآراء المخالفة له، من مثل قوله في توجيه رواية " عكومها رداح " أو يكون على النسبة كقوله تعالى : { السماء منفطر به } أي ذات انفطار على مذهب من قال ذلك . وهو مذهب الخليل في تأويل الصفات المؤنثة التي لم تجر على الفعل(٢) .

وقد يذكر الرأي منسوباً للنحويين وهو مذهب بعضهم، نحو قوله في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة قوله : " كان أحسن الناس وجهاً، وأحسنهُ خُلقاً " قال أبو حاتم : العرب تقول فلانٌ أجمل الناس وأحسنهُ يريدون أحسنهم ولا يتكلمون به . قال النحويون : " يذهبون إلى أن معناه : أحسن من ثمة "(٣).

وبالجملة كانت الأبي – رحمه الله – عناية بالخلافات النحوية في توجيهات نصوص الحديث والتعليق عليها .

---

(١) شرح الأُبّي على صحيح مسلم .

(٢)انظر : شرح الأبي على صحيح مسلم (٨ / ٣١١) وص (٤٩) من البحث .

(٣)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٨ / ٧٣) وص (١٤٠) .

المبحث الرابع : موقف الأبي من النحاة .

المطلب الأول : موقفه من النحو البصري .

المطلب الثاني : موقفه من النحو الكوفي .

المبحث الرابع : موقف الأبي من النحاة

يتبين لنا مما سبق أن الأُبّي – رحمه الله – لم يتمسك بمذهب نحوي معين، بل سلك مسلك الاختيار و الانتقاء، فانتقى من الآراء ما رآه مناسباً أو أقرب إلى واقع النصوص الحديثية، سواء أكان الرأي للبصريين، أم للكوفيين، أم كانت آراء فردية، وقد يجيز الآراء المختلفة كلها دون ترجيح أو تعصب، كما قد يخالف ما اشتهر عند النحاة، ليجتهد برأيه في ضوء ما لديه من الشواهد والحجج .

المطلب الأول :موقفه من النحو البصري :

أما عن موقفه من البصريين فقد تأثر الأبي – رحمه الله – ببعض آرائهم حيث رأيناه ينقل عن أئمتهم، ويختار مذهبهم في بعض المسائل، ويظهر له موقفان إزاءهم، موقف الأخذ والاختيار، وموقف النقل المجرد .

فنجده يختار مذهبهم في إنكار مجيء (من) لانتهاء الغاية، ويؤيدهم في اعتبار (إنْ) في قوله " وإنَّا إِنْ شاء الله بكم لاحقون " شرطية على بابها وليست بمعنى إذا. (١).

ونجده في أكثر المواضع ينقل الرأي البصري من غير إبداء لاختيار أو ترجيح أو إعجاب، ومن أمثلة ذلك ما رأيناه في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه حيث يذكر التوجيه البصري دون ترجيح، ونحو ما رأيناه في

---

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم (١ / ٤٨) وص (١٧٤) من البحث

حديثه عن لفظ (فُل) إذ أشار إلى الرأي البصري إلى جانب الرأي الكوفي، ونحو ذكره الإعراب البصري للاسم الواقع بعد الظرف أو الجار و المجرور(١).

المطلب الثاني : موقفه من الكوفيين :

إنَّ نقل الأبي – رحمه الله – عن أئمة البصريين و اعتماده على بعض آرائهم لم يدفعه إلى التعصب لهم، ولم يمنعه من الأخذ عن الكوفيين واختيار مذهبهم و النقل عن أئمتهم، بل يبدو لي أنه كان للنحو الكوفي أميل منه للبصري .

فإنه يظهر من الدراسة اختياره للرأي الكوفي في عدد من المسائل النحوية الخلافية، ومن ذلك اختياره تناوب حروف الجر في أداء معانيها، وإجازته مجيء (إلا) عاطفة بمنزلة الواو(٢)، و إجازته مجيء (أو) بمعنى الواو، و إجازته استثناء الأكثر من الأقل(٣)، ومنعه إضافة (ذو) إلى الضمير، وهو مذهب الكسائي وتبعه المبرِّد فيه(٤)، وقوله في (فُل) ترخيم فلان وهو مذهب الفراء(٥)، وتأويله المصدر بالنعت وهو

(١) شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٣ / ٥٣٠)
(٢)شرح االأُبّي على صحيح مسلم (٢/ ٣٤٢)
(٣)شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٦/٤٣٤)
(٤)شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٥/ ٢١١)
(٥)شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣ / ٥٣٠)

مذهب الكوفيين، وقوله بدخول (ال) للتعظيم و هو مذهب بعضهم (١).

وكان في بعض المواضع يكتفي بالنقل المجرد لآرائهم دون اختيار أو ردٍّ، نحو ذكره إعرابهم الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف و الجار و المجرور، و إشارته إلى مذهبهم في قطع همزة (أيم الله) (٢)، وإجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه .

وهو يعبر في بعض المواضع باصطلاح الكوفيين كقوله : (قِيْلَ) منصوبةً فعل لما لم يسم فاعله(٣)، و النصب على القطع ويعني به الحال(٤)، وفي مواضع أخرى يذكر النصب على الحال و التمييز وهي ألفاظ بصرية(٥) .

وقد يخرج – رحمه الله – عن قواعد البصريين و الكوفيين ليتبع مذهباً تفرد به بعضهم، كتجويزه وصف المنادى إذا كان نكرة مقصودة وهو مذهب يونس البصري، حكى أن العرب وصفوه بالمعرفة، وأجروه مجرى العلم المفرد، وأكثر النحاة لا يجيزونه (٦).

---

(١)شرح الأُبّي على صحيح مسلم (٣ / ٥٣٠)

(٢)شرح الأُبّي على مسلم (٨ / ١٧٦)

(٣)شرح الأُبّي على مسلم (٩ / ٣٤٢)، انظر شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٣١)

(٤) شرح الأُبّي على مسلم (٨/ ٤٥)، انظر شرح المفصل لابن يعيش (/)

(٥) شرح الأُبّي على مسلم (٤ / ٤٥٣)

(٦) شرح الأُبّي على مسلم (٥ / ٧٦) وانظر همع الهوامع (٣ / ٥٣)

وهو يوافق الأخفش في اعتباره كلمة (زَوْرٌ) جمعاً لزائر، مثل ركْب وراكب، وأغلب النحاة يعدون هذا الضرب من الكلمات اسم جمع و ليس جمعاً بالقياس (١).

(١)انظر : شرح الأُبّي على صحيح مسلم ٤ / ١١٧

المبحث الخامس :اجتهادات الأبي في الأحكام و التوجيهات النحوية

المبحث الخامس :اجتهادات الأبي في الأحكام و التوجيهات النحوية

أعرض هنا ما وجدته عنده من الآراء التي يمكننا أن نعُدُّها من اجتهاداته علماً بأن هذه الآراء قد تناولتها في أثناء دراستي مسائل النحو، ومن ثم سأكتفي هنا بالإشارة المقتضبة إليها :

- رأينا الأُبّي – رحمه الله – يتفرد في توجيه المصدر (سبحانه) وعده جمع مبالغة من (سابح) على وزن (فَعِيل) جُمعت على (فُعْلاَن) (١).

- اجتهد الأُبّي – رحمه الله – اجتهاداً حسناً في توجيه مسألة إغراء الغائب في قوله صلى الله عليه وسلم: " ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وِجاء " فقد أخرج الحديث من باب الإغراء جملة، ووجهه توجيهاً حسناً(٢).

- اجتهاده في صحة استعمال (أخير) و (أشر) اسمي تفضيل على أصلهما بإجراء القياس فيهما، وما جاء على لفظهما عند النحاة هو شاذ لا يقاس عليه (٣).

---

(١) انظر : ص (٤٨ – ٤٩) من البحث

(٢) انظر : ص (١٠٢) من البحث .

(٣) انظر : مر معنا في البحث ص (١٢٣) .

- أثبت الأُبّي – رحمه الله – أن (في) الجارة قد تأتي بمعنى (عن).

- حمل الأُبّي – رحمه الله – مرادفة (عن) لـ (الباء) في معنى التعدية قياساً على نيابتها في معنى الاستعانة، و نيابة الباء عنها في معنى المجاوزة، ولم أجد أحداً غيره يثبت لـ(عن) هذا المعنى(١).

- أثبت الأُبّي –رحمه الله – أن التقسيم من معاني (أو)، وهو معنى أثبته ابن مالك وتبعه فيه المتأخرون . وقد صّرح بعض النحاة بأنه مما زاد ابن مالك من معانيها (٢).

ويبدو أن تلك الاجتهادات التي رأيناها عند الأُبّي – رحمه الله – تقويها الحجج، ويقبلها واقع اللغة، ويصلح الأخذ بها في الدرس النحوي، غير أنه كانت له – رحمه الله – آراء وتوجيهات في بعض المسائل النحوية لا يقوى أمرها في نظر الباحث، منها :

- منعه تثنية (ذو) وجمعها، وهو لا يقصر هذا المنع على حال إفراداها من الإضافة، بل يتعداه لحال إضافتها لما بعدها، ثم نجده يستدل بتثنية (ذو) على أصل لامها المحذوفة، ولا وجه لاستدلاله، لأن (ذو) تثنى على لفظها دون إرجاع المحذوف إليها. (٣)

---

(١) انظر:شرح الأُبّي على مسلم (٤ / ٤٥)

(٢) انظر:شرح الأُبّي على مسلم (٣ /٢١٣)

(٣) مر معنا سابقا.

- نصه رحمه الله على نصب (مَرْحَباً) على المصدر، وتقديره لعامله بـ (صادَفْتَ رحباً وسعة)، وإنما كان هذا التقدير للعامل صالحاً لنصب (مرحباً) على المفعول به دون المصدر، فإن نصبه على المصدر يقتضي التقدير على العامل بفعل من لفظه (١).

- قوله بمجيء (زَوْر) مصدراً وُصِفَ به في رواية (جَاءَنَا زَوْرٌ) ضعيف، لحذف الموصوف منه، وحذف الموصوف خلاف للأصل، كما أن الوصف بالمصدر خلاف للأصل، واجتماع خلافين للأصل يضعف هذا الوجه(٢).

- تكلفه في توجيه بعض المسائل النحوية مع صحة تخريج تلك الروايات على وجه مقيس في اللغة خال من الكلفة، نحو توجيهه لرواية (عكومها رداح) على عدة أوجه متكلفة مع صحة الحمل على الظاهر، وهو أولى باعتبار(رَدَاح) وصفاً للجمع (عُكُوم) على القياس(٣).

- أخذه عن الكوفيين مسائل يظهر رأيهم فيها مرجوحاً، نحو استثناء الأكثر من الأقل، وتأويل المصدر النعت(٤).

---

(١) انظر:شرح الأُبي على مسلم (١/١٢٠)

(٢) انظر :صحيح مسلم مع شرح الأبي، ج ٤ / ١١٧ .

(٣) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم (٨ / ٣١١) .

(٤)انظر : شرح الأبي على مسلم (٥ / ٦٦)

عدُّه – رحمه الله – المتصل بالفعل إذا تقدم على الفاعل ضميراً للتثنية أو الجمع، وإنما كان الصحيح أنها حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه تذكيراً أو تأنيثاً لا ضمائر، وهذا قول الأئمة من أهل اللغة (١).

- نصه على زيادة (كان) في رواية قوله صلى الله عليه وسلم :" كنت لك كأبي زرع لأم زرع " على غير القياس، لأن شرط زيادتها أن تكون بين الشيئين المتلازمين، فلا تقع أولاً، لأن البداية تكون باللوازم والأصول(٢).

- قوله بنيابة (اللام) عن (من) في رواية قوله صلى الله عليه وسلم :" وأملك إن كان الله نزع منكم الرّحْمة " قال :" (اللام) هنا بمعنى (منك)" . والأولى حمل الرواية على الظاهر، إذ هو أقرب من التأويل، وقد ورد هذا اللفظ في نصوص القرآن الكريم، ولم أجد أحداً – بحسب علمي – من المفسرين يؤوله (٣).

- قوله إن أهل العربية يدخلون الألف واللام لثلاثة معان للتعريف وللجنس وللتعظيم، جعل فيه الألف واللام التي للجنس قسماً برأسه خارجاً عن التعريف، مع أن (ال) التي للجنس تفيد التعريف أيضاً (٤).

---

(١) مر معنا سابقا .

(٢)انظر :شرح الأُبّي على مسلم (٤ / ٤١٨) .

(٣)انظر :شرح الأُبّي على مسلم (٧ /٢٢٨)

(٤)انظر :شرح االأُبّي على مسلم (٥ / ٣١)

- تأويله بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في رواية قوله صلى الله عليه وسلم :" هُنَّ لَهُنَّ " وعدم تخريجه لها على المشاكلة اللفظية مع أن تفسير تأنيث الضمير عليها أقل كلفة، وهو مقيس على ما كَثُر استعماله في كلام العرب(١) .

- يظهر وجه تخريجه لقول النسوة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه :" أَنْتَ أَغْلَظُ وَأَفَظُّ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم " على مجيء أفعل لغير المفاضلة مرجوحاً، لاشتراط النحاة في أفعل التفضيل الدال على وصف دون تفضيل تجرده من (من) وأفعل الواردة في الرواية ذُكِرَ معها (من) مع المفضَّل عليه(٢) .

- نقله رحمه الله عن بعضهم ترجيح كسر همزة (إن) في (أَنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَك) على روايتها بالفتح بحجة أن المكسورة هنا ليست للتعليل، وهذا مخالف لما ذكره بعض النحاة صراحة في جواز الكسر والفتح لـ (إن) إن وقعت في موضع التعليل(٣) .

---

(١)انظر :شرح الأُبّي على مسلم (٤ / ١٥٥)، و ينظر رأي السيوطي في همع الهوامع، ج ٥ / ٣٥٠، ١/٢٠٥، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: ٧٤-٧٥ .

(٢)انظر :شرح االأُبّي على مسلم (٨ / ٧٣) و ص (١٤٠) من البحث .

(٣)انظر :شرح االأُبّي على مسلم (٤ / ١٧٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٧٩

■ يظهر تخطئته رحمه الله لرواية : " فإمّا أدْركنّ أحْد " وإنكاره دخول نون التوكيد فيه على الفعل الماضي مرجوحاً، لتخريج صحة الرواية وتعليلها عن ابن مالك وغيره من النحاة (١).

(١)شرح الأبي على صحيح مسلم (٨ / ٤٢٣)، وانظر التصريح بمضمون التصريح (١٧٩/٤)

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد هذه الجولة في الرياض النضرة والحدائق الغناء، أحمد الله تعالى أن يسر تناول هذا الشرح المبارك لصحيح مسلم ودراسة مسائله النحوية، وقد خلصت الدراسة إلى ما يأتي :

- بروز الشخصية النحوية للإمام الأُبي من خلال شرحه المبارك(إكمال إكمال المعلم) .
- عمق الإمام في معالجة المسائل النحوية على نحو ما أبرزته هذه الدراسة مع مخالفته لبعض الآراء النحوية السائرة ... ومن أمثلة ذلك :

١- رأيه في مجيء (زَوْر) مصدراً وُصِفَ به في رواية (جَاءَنَا زَوْرٌ) ضعيف، لحذف الموصوف منه، وحذف الموصوف خلاف للأصل .

٢-تكلفه في توجيه بعض المسائل النحوية مع صحة تخريج تلك الروايات على وجه مقيس في اللغة خال من الكلفة، نحو توجيهه لرواية (عكومها رداح).

٣-أخذه عن الكوفيين في مسائل يظهر رأيهم فيها مرجوحاً، نحو استثناء الأكثر من الأقل، وتأويل المصدر النعت.

٤-قوله بنيابة (اللام) عن (من) في رواية قوله صلى الله عليه وسلم :" وأملك إن كان الله نزع منكم الرّحْمة " قال :" (اللام) هنا بمعنى (منك) ".

٥- اجتهاده في صحة استعمال (أخير) و (أشر) اسمي تفضيل على

أصلهما بإجراء القياس فيهما.

٦-أثبت الأُبّي - رحمه الله - أن (في) الجارة قد تأتي بمعنى (عن) .

٧-نصه على زيادة (كان) في رواية قوله صلى الله عليه وسلم :" كنت لك كأبي زرع لأم زرع " على غير القياس .

- مذهب حجية الاستشهاد بالحديث في النحو مذهب أصيل، ولذا فإن الأُبّي كان بارزا في التطبيق العملي لهذا المذهب بالوقوف عند مسائل النحو في صحيح مسلم وقضاياه دون اختيار أو استثناء .

- وضوح أثر شراح الحديث في التخريجات النحوية بحكم التوظيف التطبيقي للنحو من خلال الأحاديث النبوية، ومن ذلك تخريج (إذا) في عبارة (لاها الله إذا) على الجواب والجزاء في معرض الدفاع عن صحتها، والرد على من أنكرها .

- إن توظيف الحديث النبوي بوصفه مصدرًا من مصادر النحو العربي؛ له أثر كبير في الدرس النحوي، ومن ذلك ما يأتي :

-تعزيز الشواهد المنقولة عن العرب بقلة، كالأحاديث الجارية على لغة (أكلوني البراغيث) وغيرها .

-إضافة أساليب نحوية نادرة الورود كحديث"غير الدجال أخوفني عليكم" الذي ورد فيه اسم التفضيل(أخوف) مضافا إلى ياء المتكلم مقرونا بنون الوقاية.

-التدليل على الرّأي النحوي الراجح بما يقويه ويقطع برجحانه، كالاستدلال على نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في المعاني كما هو رأي الكوفيين خلافا لجمهور البصريين .

ولي في نهاية المطاف توصية في أن التأثر والتأثير بين النحو ومجالي الدلالة والفقه واضح من خلال معالجة المسائل النحوية عند الأُبّي-رحمه الله-.

وهذا يفتح الباب للدراسة المعنية بهذين المجالين حتى تفيد من النحو بما يخدم الكشف عن جوانب كثيرة فيهما، ويفتح الباب للدراسات النحوية حتى تفيد من هذين المجالين بما بوظف الجانب التطبيقي في النحو، وبمثل هذا تتداخل العلوم وتتكامل لتحقيق الفائدة العلمية والعملية .

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي ربيعة

عمر بن عبد الله **بن أبي ربيعة** بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس الطبعة الرابعة ١٩٨٨ م .

ابن الأثير

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري

- النهاية في غريب الحديث و الأثر، المتوفي سنة ٦٠٦ هـ ، تحقيق أحمد الزاوي و محمود محمد الطناجي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي و شركاه ، دون طبعة و لا تاريخ .

ابن الربيع الأندلسي

أبو الحسين عبيد الله **بن** أحمد **ابن أبي الربيع** القرشي

- الكافي في الإفصاح في مسائل كتاب الإيضاح ، ، تحقيق و دراسة فيصل الحقباني ، مكتبة الرشيد بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

ابن السكيت

أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق بن السكيت الدروقي الأهوازي

إصلاح المنطق، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، دون تاريخ .

ابن الشجري

هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف.

الأمالي الشجرية ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت .

ابن العماد الحنبلي

أبو الصلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار الكتب العلمية ، بيروت دون تاريخ .

ابن بشكوال

أبو القاسم خلف بن عبد الملك

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، طبع بعناية السيد عزت العطار الحسيني ، مؤسس و مدير مكتب الثقافة الإسلامية ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥ م .

ابن تيمية

أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام

- اقتضاء الصراط المستقيم ، تحقيق ناصر العقل، دار العاصمة، الرياض

ابن جني

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي

- الخصائص ،تحقيق محمد علي النَّجار ، مركز تحقيق التراث الطبعة الثالثة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

- سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م .

- المنصف كتاب التصريف للمازني تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ، دار أحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م .

- المحتسب في تبين و جوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ، الجزء الأول : تحقيق الأستاذ / علي النجدي ناصف ، و الدكتور عبد الحليم النجار و الدكتور عبد الفتاح إسماعلي شلبي القاهرة ١٣٨٦ هـ . الجزء الثاني : تحقيق الأستاذ / علي النجدي ناصف ، و الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي القاهرة ١٣٨٩ هـ .

ابن خلدون

عبد الرحمن بن محمد، **ابن خلدون** أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي

- العبر و ديوان المبتدأ و الخبر الناشر دار الكتاب اللبناني ١٩٨٧ م .

ابن خلكان

أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان

- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار صادر بيروت من دون تاريخ .

ابن سلام

محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم **الجمحي** أبو عبد الله البصري

- طبقات فحول الشعراء ، قرأه و شرحه محمود محمد شاكر مطبعة المدني ، القاهرة ، دون طبعة و لا تاريخ .

ابن عصفور

علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي،

- المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ببغداد – ط – الأولى ١٣٩٢ هـ .

ابن عطية

أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ، تحقيق المجلس العلمي بفاس دون طبعة و لا تاريخ .

ابن فرحون ،

إبراهيم بن علي بن محمد .

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق الدكتور علي عمر ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية من دون تاريخ .

ابن قتيبة الدينوري

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري

- أدب الكاتب ، شرحه وضبطه ، وقدَّم له الأستاذ على فاغور ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م .
- الشعر و الشعراء . عبد الله بن مسلم ، تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م .

ابن كثير

أبو الفداء إسماعيل عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع القرشي

البداية و النهاية ، تحقيق محمد عبد العزيز النجار ، مكتبة الأصمعي بالرياض ، طبعة جديدة دون تاريخ .

ابن ماجه

أبوعبد الله بن يزيد القزويني

سنن ابن ماجه حقق نصوصه ، ورقم كتبه و أبوابه و أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، لا ناشر و لا طبعة دون تاريخ .

ابن مالك

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي

-شرح التسهيل لا بن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، د : محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة و النشر . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .

-شرح الكافية الشافية ، حققه وقدَّم له عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م

ابن هشام ،

محمد عبد الله بن هشام الأنصاري.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عمدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، مكة المكرمة – منشورات الفيصلية، دون طبعة ولا تاريخ
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة الفيصلية ، مطبعة المدني دون تاريخ .

ابن يعيش

موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي **بن يعيش** بن أبي السرايا

- شرح المفصل،عالم الكتب بيروت – دون تاريخ .

أبو البركات الأنباري

كمال الدين أبو البركات الأنباري

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين و البصريين و الكوفيين تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

-التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق و تعليق عوض بن حمد القوزي ، جامعة الملك سعود الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

أبو الحسن الاشبيلي

أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الأشبيلي

- شرح جمل الزجاجي ، قدمه ووضع هوامشه و فهارسه فواز الشعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

أبو الحسن النباهي

تاريخ قضاة الأندلس ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، طبعة مصححة سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

أبو النجم العجلي

ديوان أبي النجم العجلي ، صنعة علاء الدين أغا ، النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

أبو بكر النحوي

أبو بكر بن سهل بن السراج النحوي

الأصول في النحو ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق عبد الحسين الفَتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م .

أبو حيان الأندلسي

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق وشرح و دراسة د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م .

- تفسير البحر المحيط دراسة و تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و آخرون منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م .

- **التذييل والتكميل** في شرح كتاب التسهيل تحقيق : حسن هنداوي دار القلم – دمشق الطبعة الأولى - ١٩٨٩م

أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي

شرح الحافظ المنذري و معالم السنن لأبي سليمان الخطابي و تهذيب الإمام ابن القيم الجوزية ، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقه ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ .

أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، حققه وقدَّم له إحسان عباس و عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .

أبو منصور الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري،

تهذيب اللغة ، تحقيق إبراهيم الأُبياري ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م ، مطابع سجل العرب

أبو عذاري، المراكشي

البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ م .

الأخفش

- معاني القرآن . تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

الأزهري

الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ **الأزهري**

التصريح بمضمون التوضيح دراسة و تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م ، و الطبعة التي بعنوان شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك للشيخ العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله ابن هشام و بهامشه حاشية العلامة يس بن زيد الدين العليمي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه ، دون تاريخ.

الاستراباذي

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي

-شرح شافيه ابن الحاجب ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي ، وحققها وضبط غريبها : محمد نور الحسن و آخرون ، منشورات دار الكتب العلمية بيروت – لبنان د ط ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

-شرح الكافية، تصحيح و تعليق يوسف حسني عمر . دون طبعة و لا تاريخ .

الأشموني

علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين **الأُشْمُوني** الشافعي.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد الناشر المكتبة الأزهرية للتراث ، دون طبعة و لا تاريخ .

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل

ديوان شعر الأعشى شرح وتعليق : محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٣ م .

الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري،

- الزاهر في معاني كلمات الناس ، تحقيق حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م .

- التكملة ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

بافرج ،فائزة أحمد سالم

- منهج القاضي عياض في كتابه إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم ، مع تحقيقه من أوله إلى نهايته كتاب الإيمان ، بكلية الدعوة و أصول الدين ، قسم الحديث و علومه عام ١٤١١ هـ .

بروكلمان بروكلمان

تاريخ الأدب العربي ، الجزء الثاني ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر و الجزء السادس ترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر ، دار المعارف سنة ١٩٧٧ م .

البغدادي إسماعيل باشا

- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين ، و آثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف اسطنبول ١٩٥١ م .

الترمذي محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.

السنن (الجامع الصحيح) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٥٦ م/ ١٩٧٤ م .

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، البغدادي

-شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م

- ديوان ذي الرَّمة شرح أحمد بن حاتم الباهلي رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

- مجالس ثعلب شرح و تحقيق عبد السلام هارون ، ذخائر العرب الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد **الجرجاني**

- المقتصد في شرح الإيضاح . تحقيق كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية وزارة الثقافة و الإعلام دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م .

الجوهري إسماعيل بن حماد الجوهري

- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين . الطبعة الثانية ، بيروت ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

حاجي خليفة، مصطفى خليفة مصطفى بن عبد الله

- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون .

و بكاتب جبلي ، طبعة مكتبة المثنى بغداد ، دون تاريخ . مصورة من طبعة و كالة المعارف الحلبية عام ١٣٦٠ هـ - ١٣٦٢ هـ/ ١٩٤١م-١٩٤٣ م .

الحديثي، خديجة

- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي، للدكتورة خديجة الحديثي . وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨١

حسن ، عباس

النحو الوافي ، طبعة دار المعارف ، الطبعة السادسة

حسن، على حسن

الحضارة الإسلامية في المغرب و الأندلس عصر المرابطين و الموحدين للدكتور حسن على حسن ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

الخطابي، حمد بن محمد أبو سليمان

- أعلام الحديث شرح صحيح البخاري ، تحقيق محمد بن سعد آل سعود ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ج١/ ٥٩٣ .
- غريب الحديث تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، منشورات جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية : مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة . الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م .

الخليل الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي

العين ، تحقيق : مهدي المخزومي ، و إبراهيم السامرئي

الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة و الإعلام ، دار الرشيد للنشر .

خوندكار أبو نصر محمد

- المسائل النحوية و التصريفية في كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار " رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في النحو و الصرف إعداد الدارس خوندكار أبو نصر محمد ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية اللغة العربية بالرياض عام ١٤١٢ هـ .

الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز **الذهبي**

-تذكرة الحفاظ ، دائرة المعارف العثمانية ، بالجامعة العثمانية حيدر أباد الدكن الهند ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٨ م " صورة دار الكتب العلمية " .

- سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط و آخرين ، مؤسسة الرسالة ، طُبعت الأجزاء الخمسة و العشرون في سنوات متتالية ١٤٠٢ هـ/ ١٤٠٦ م

- العبر في خبر بن عبر تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

الزبيدي أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي

- لحن العوام ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م .

الزبيدي لإمام اللغوي محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني

تاج العروس من جواهر القاموس ، الطبعة الأولى المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر سنة ١٣٠٦ هـ .

الزِّجاجي ،أبو القاسم إسحاق الزِّجاجي.

الجمل في النحو ، تحقيق على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل الأردن— الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م .

الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

البرهان في علوم القرآن، تعليق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م .

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري

- الفائق في غريب الحديث ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، منشورات دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م .

- الكشاف. دار المعرفة – بيروت – دون تاريخ .

السنوسي، محمد بن محمد **السنوسي**

إكمال إكمال المُعْلِم للأُبي معه مكمل إكمال المُعْلِم ، مكتبة طبرية ، الرياض ، دون تاريخ .

السهيلي ،عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي

- نتائج الفكر في النحو . حققه وعلق عليه : عادل أحمد عبد الجواد ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م .

سيبويه ، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر

- الكتاب ، تحقيق و شرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت الطبعة الأولى .

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان

- شرح الكتاب، تحقيق رمضان عبد التواب ، محمود فهمي حجازي ، محمد هاشم عبد الدايم ، مركز إحياء التراث ، الهيئة العامة للكتاب .

السيرافيأبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي.

- شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد الريح هاشم ، منشورات دار الجليل ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م .

السيوطي، جلال الدين

- طبقات الحفاظ دار الكتاب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

-الاقتراح في علم أصول النحو ، تعليق أحمد سعيد الحمصي و محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق و شرح عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م .

الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى

- النكت في تفسير كتاب سيبويه المعروف المتوفي ٤٧٦ هـ ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

ومعه شرح شواهد العيني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي و شركاه ، دون تاريخ .

صلاح الدين الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي

- الوافي بالوفيات . حققه : أحمد الأرناؤوط – تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان بدون تاريخ .

الضبي ، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي

بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، طبع بعناية **ليفي بروفنسال** في مدينة مجريط سنة ١٨٨٤ م .

طاش كبرى زاده ،أحمد بن مصطفى.

- مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم . ، تحقيق كامل كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة القاهرة ، دون تاريخ .

العصيمي، خالد

- القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. خالد العصيمي دار إشبيليا الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .

عضيمة محمد عبد الخالق عضيمة

- المغني في تصريف الأفعال ، دار الحديث دون طبعة و لا تاريخ .

عمرو بن شاس

ديوان عمرو بن شأس، تحقيق يحيى الجبوري، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٧٦ م .

عمرو بن معد يكرب

ديوان عمرو بن معد يكرب ، ينظر ديوانه ، جمع مطابع الطرابيشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ م .

عياض ،الابن أبي عبد الله محمد

- التعريف بالقاضي ، تحقيق الدكتور محمد بن شريفة ، الناشر وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية و الثقافية بالمملكة المغربية .

- الغنية فهرست شيوخ تحقيق ماهر زهير جراب ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ/ ٩٨٣م .

عياض القاضي.

-إكمال المعلم بفوائد مسلم ، تحقيق يحيى إسماعيل ، دار الوفاء ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م .

- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد للقاضي عياض ، تحقيق مسعد عبد الغفار علي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٢ م .

- ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي ، طبع بأمر حضرة الحسن الثاني ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية – الرباط – دون تاريخ .

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، قدم له وخرج أحاديثه : إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ط ١/ ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م .

الفارسي ، أبوعلي

كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م

فجال، محمود

- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، منشورات أضواء السلف ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م .

- الحديث النبوي في النحو العربي ، مكتبة أضواء السلف - الرياض ط : الثانية ١٩٩٧ م

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي

- معاني القرآن للفراء . تحقيق و مراجعة محمد علي النجار ، منشورات دار الكتب و الوثائق القومية ، مركز تحقيق دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .

الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م .

القالي ، أبو علي أحمد بن أبي القاسم القالي البغدادي

البارع في اللغة ، تحقيق هاشم الطعان ، مكتبة النهضة بغداد ، دار الحضارة العربية بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٥ م .

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، تحقيق يوسف علي بدري وآخرين ، الناشر دار ابن كثير ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م .

القفطى ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطى .

إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق أبي الفضل محمد إبراهيم ، الناشر دار الفكر الإسلامي ، القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .

قيس بن الخطيم

ديوان شعر قيس بن الخطيم تحقيق ناصر الدين الأسد ، دار صادر بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٦٧ م .

الكتاني عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني.

- فهرس الفهارس و الأثبات و معجم المعاجم و المشيخات و المسلسلات ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م .

الكميت ،الكميت بن زيد الأزدي .

- الديوان، جمع و تقديم : داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد لا طبعة ١٩٦٩ م .

المالقي، أحمد بن عبد النور المالقي،

رصف المباني ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دون طبعة و لا تاريخ .

مخلوف تأليف محمد بن محمد مخلوف.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤٩ هـ .

المرادي، الحسن بن القاسم

الجنى الداني في حروف المعاني .

تحقيق فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .

المراكشي ،عبدالواحد

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تعليق : محمد سعيد العريان ، و محمد العربي العلمي ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م .

مسلم

مسلم بن الحجاج القشيري

الصحيح ، طبعة مميزة و مرقمة بترقيم فؤاد عبد الباقي ، دار ابن رجب – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .

مقديش، محمود

- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار . تحقيق علي لزواوي و محمد محظوظ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .

المناهل ،مجلة المناهل تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية . الرباط ، المغرب . العدد التاسع عشر ، السنة السابعة ، صفر ١٤٠١ هـ ديسمبر ١٩٨٠ م .

مؤلف أندلسي من القرن الثامن

الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية لمؤلف أندلسي من القرن الثامن ، تحقيق الدكتور سهيل زكار و الأستاذ عبد القادر زمامة ، الناشر دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، المغرب الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م .

الناصري

أبو العباس أحمد بن خالد الناصري،

الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق ولديه جعفر الناصري و محمد الناصري ، الناشر دار الكتاب – الدار البيضاء المغرب ، طبع الجزء الأول و الثاني عام ١٩٥٤ م ، و الجزء الثالث عام ١٩٥٥ م .

النحاس

أبو جعفر **النَّحَّاس** أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي

إعراب القرآن، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م .

النووي

أبو زكريا محي الدين النووي.

- شرح صحيح مسلم ، طبعة دار الرشيد ١٤٢٠

-تهذيب الأسماء و اللغات ، الناشر إدارة الطباعة المنيرية ، دون طبعة و لا تاريخ .

الهروي

أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي

- غريب الحديث تحقيق حسين محمد شرف مراجعة : مصطفى حجازي ، جمهورية مصر العربية ، مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة لإحياء التراث ١٤١٥ هـ/ ١٨٩٤ م .

الهروي

علي بن محمد النحوي الهروي

الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

ياقوت الحموي

شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي

- معجم الأدباء– الناشر دار المأمون ١٩٣٦ م .
- معجم البلدان، دار صادر – بيروت ١٩٧٩ م .

اليماني،عبد الباقي

إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين، تحقيق عبد الحميد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

الفهارس الألفبائية المتنوعة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها
أَحْسَنَ عَمَلاً	٧١
أَمْ لَهُمْ نَصيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً	٢١٥
أُولَـئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ	٨٩-٢٤٢
بِدَمٍ كَذِب	٨٥
بل يداه مبسوطتان	٦٢
الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ	١٦٥
زعم الذين كفروا	١٦٠
السماء منفطر به	٣٨،٤١،٢٤٤،٢٥١، ٢٦٠
سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ	١٥٤، ٢٤٣

فاسأل به خبيرا	١٧٩،٢٤١
فَاللهُ خَيْرٌ حَافِظاً	٧١
فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً	٨٩، ٩٠
فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ	١٠٨
فوربك لنحشرنهم والشياطين	١٩٤
لتدخلن المسجد الحرام	١٩١،٢٤١
مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلا سَائِبَةٍ	١٢٧
وأذن في الناس بالحج	٦٣
وأسروا النجوى	٤٤،٤٥
وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ	١٦٢
وَفَوْقَ كُلّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ	١٢٦،٢٤٣
وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهَّ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا	١٠٨
وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ	٦٠
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ	١٠٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى	١٠٨،٢٤١

فهرس الحديث

الحديث	رقم الصفحة
أبردوا بالصلاة	١٧٩،٢٤٦،٢٥٢
أخنع اسم عند الله	٧٨
أخوفني عليكم	١٤٤،٢٤٦،٢٤٧
إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ	٢٠٢
إذا كان أحدُكم يُصلى فَلا يَبْصقُ قِبَل وجْهِه فإنِ الله قِبل وجهِه إذا صلَّى	٧٩
أَرْبَعةَ أَشْهُر وَعشْرا	١٣١،٢٥٩
أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ	١٧٧
أغيظ رجل على الله تعالى يوم القيامة	٧٨
أف لك	٩٦،٩٧
إنّ مِنْ أَشَرّ النّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمّ يَنْشُرُ سِرَّهَا	١٥٣
إني لأعْطِي الرّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُ إِلَيّ، مَخَافَةَ أَنْ يُكبّه الله في النار	١٥٧
أوأملِك إِنْ كَانَ الله نَزَعَ مِنْكُمُ الرَّحْمَةَ	١٨٧
أيْ هَنْتَاه	٦٧
بِما مَعَك مِنْ القُرْآن	١٨٤،١٨٥
بين ظهري خيل دهم بهم	١٤

تصل ذا رحمك	١١٦،١٢٢
تعبد الله لا تشرك به شيئا،وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم	١١٦
التمسو له وارثا او ذا رحم	١٢٣
حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِى كَمْ صَلَّى	٢٥٠
دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفدة	١١١
رويدا سوقك بالقوارير	٥٣
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك	٤٨
سَمْعَ أذني	٥٧
شَغَلُونَا عَنْ صَلاَةِ الوُسْطى	٧٦
عكومها رداح	٣٨،٤١،٢٤٢،٢٤٧،٢٥٠،٢٦٠
عليك ليلا طويلا	٢٥٦
فَأَ عْجَبْتَني وآنَقْتَني	٩٣
فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرَّضَاعَةِ، وَلَا رَائِينَا	٦٥٦
كان أحسن الناس وجها وأحسنهم خلقا	٢٦٠
كُلُّ مُصَوِّرٍ فِيالنَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا فَيُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ	١٩٠
كنت لك كأبي زرع لأم زرع	٢٧٠،٢٧٤
لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء	٩٤،٩٢
لا قِرَاءَةَ مَعَ الإمام في شيء	١٦٠
لاَ هَا الله إذاً	٢١٥،٢٤٦

لا يسم المسلم على سوم أخيه المسلم	١٢٨
لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِلْعِنَبِ الْكَرْمَ إِنَّمَا الْكَرْمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ	٨٢،٨٤
لاَ يمُوتُ لأَحَد منَ المسْلِمِينَ ثَلاَثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمسه النَّار إلاَّ تَحِلَة القَسَم	١٩٤
الله أكبر كبيراً	٧١،٧٢
لَيْسَ البرُّ أَنْ تَصُومُوا في السَّفَر	٢٠٥
ليس في أقل من خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ	١٣٥
مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ	١٤٨
من ملك ذا رحم محرم فهو حر	١٢٣
مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ	١٤٨
وَ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمُ لاحِقُونَ	١١٤،١٩١،٢٤٢،٢٥٨
وإعطائي من كل رائحة زوجا	١٢٣
وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم "وَالنَّجْمِ إِذاَ هَوَى" فَلَمْ يَسْجُدْ	١٣٦
وَظَنَنْت أَنَّ الْقَوْم سَيَفْقِدُونَنِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ	١٦٤
وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرتِكَ	١٨٨
وماؤه أبيض من الورق	١٤٦
وَيَكْرَهُ لَكُم قِيلَ وَقَالَ	٢١٩
وَيْلَك ارْكَبْهَا	٥٩
يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ	١٠٢،١٠٨

وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ	
يا نساء المسلمات	٧٤،٧٥
يّالَيتني فِيهَا جَذعَاً	١٦٩

فهرس الأعلام

ابن جني	١٥٦
ابن عصفور	٤٠
ابن مالك	٢٣
ابن يعيش	١٢٥
أبو حاتم السجستاني	٢١٦
أبو حيان	٥٧
أبوعبيد	٤٨
الأبي	١٨
الأحمر	٦٨
الأخفش	٤٧
الأزهري	٩٧
الأصيلي	١٧٣
الأوزاعي	١٣٤
الخطابي	٨٤
الزمخشري	٤٢
سيبويه	٤٧
السيرافي	١٢٣

عياض	٣٩
الكسائي	١٢٢
مسلم بن الحجاج	١٤

فهرس الأقوال وشواهد اللغة

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ	١٤٦
افعل كذا بذي تسلم	٢٥١،١٢٠
ألا، حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى مِن دونها النأيُ والبُعْدُ	٨٩،٣٠٥
اليهود يعظمون غداً وكذلك قوله بعد غد	٤٢
أنا ذو بكة	١١٩
بخِرسْ أَفْقَري مِنْكُم لتَعْليمي	١٤٣
فَتَنْبُو العَيْنُ عن كَرمٍ عِجافِ	٢٤٩،٨٤
فكان مجنى دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	٤١
ليافعٍ احْوَجِي مِنْه لتَعْليم	١٤٣
نَحنُ بِغَرْسِ الوَدِيَّ أعلمنا منَّا	١٤٥
وَكُلَّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوه لَعَمرُ أَبيك إلاَّ الفَرْقدان	١٩٥
وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي سراج	١٤٢
ونبئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن	١٦٠
ويحٌ لك وتباً لك	٦٠

يذهب بي الشعر كل فن حتى يرد عني التظني	٦٥
إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه	١١٨

ABSTRACT

Islamic Shari'ah (legislation) along with its regulations, ethics and worshipping teachings are directly related to Arabic language in which it was revealed. Arabic is the timeless language of the holy Qur'an and Islamic legislations cannot be understood without its knowledge.

Furthermore, the teachings of Prophet Mohammed "Peace be upon him" which was revealed in Arabic is the second source of Shari'ah. As such, Muslim scholars paid a special attention to this language and studied it carefully to explain the teachings of the Prophet "Peace be upon him" and clarify its content of the of legislative, morale and worshipping rules.

In this research, I've addressed one of the books that explains the words of Hadith "the sayings of Prophet Mohammed peace be upon him" that was authored by Imam *Al-Abi* who is a Muslim scholar that lived in the eighth Hijrah century. The book is named "Ikmal Ikmal Al-Mualim bi sharh Sahih Musilm".

Imam *Al-Abi*, may Allah shower his soul with mercy, is one of the Muslim scholars who devoted himself to explain the honorable sayings "Hadith" of the Prophet. He explained Sahih Muslim which is one of the most important books in Hadith. In his explanations, he relied a lot on Arabic language and the meanings of words that could be vague for some readers. He also relied on the different dialects of Arabs and the way they use the language to express themselves. Knowledge of Arabic grammar is a must to explain the teachings of the prophet by explaining Hadith.

The research has also addressed a very important point. Hadith is an essential source to demonstrate how correct grammar is used in Arabic language. This is conditioned by authenticating the Hadith before using it. This point is supported by many Arabic language scholars like Ibn Malik and Ibn Hisham.

Studying honorable Hadith and using it to validate the grammars of Arabic language is extremely importance since the Prophet is the most eloquent person who spoke the Arabic language as he advised about himself.

Bahrain University

Collage of Arts

Department of Arabic Literature and Islamic Studies

Syntactical Essues in ALABY 's explanation included in Sahih Muslim

Athesis Submitted in Partial Fulfillment Requirement for the Master's Degree in Arabic Languge and Literature

Submitted By

Marai Mohammed Al-Qarni

University number: 20094697

Supervised By

DR.Osama T. A. Alrifai

Associate Professor in University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

May– 2014